العنوان:	فضاء عمومي أم مخيال إعلامي ؟ : مقاربة نظرية لتمثل التلفزيون في المنطقة العربية
المصدر:	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الكويت
المؤلف الرئيسي:	لعياضي، نصر الدين
المجلد/العدد:	الحولية31, الرسالة336
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يونيو
الصفحات:	8 - 128
رقم MD:	477135
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, AraBase
مواضيع:	المواطنة، وسائل الإعلام، برامج التليفزيون، العالم العربي، الأقمار الصناعية، المجتمع المدني، الخدمة العامة، الفضاء العمومي، القنوات الفضائية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/477135

الرسالة 336

"فضاء عمومي" أم "مخيال إعلامي"؟
مقاربة نظرية لتمثل "التلفزيون"
في المنطقة العربية

د. نصر الدين لعياضي

كلية الاتصال – جامعة الشارقة

دولة الإمارات العربية المتحدة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الحالية والثلاثون – **1432** هـ / **2011** م

المؤلف:

د. نصر الدين لعياضي

- دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 1995م.

- أستاذ مشارك بكلية الاتصال – جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب

1- مقدمة في نقد التلفزيون، دار الآفاق المشرقة، ناشرون، الأردن، 2010 م.

2- شذرات الكلام في نقد وسائل الإعلام، مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2008 م.

3- إعداد شبكة البرامج في القنوات التلفزيونية العربية بين جدلية التصور والفعل بمساعدة د. يوسف تمار، منشورات اتحاد الإذاعات العربية، تونس، 2008 م.

4- اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2006 م.

5- التعامل مع وسائل الإعلام: الأسس والأدوات، الدائرة الثقافية للشارقة – الإمارات العربية المتحدة، 2006 م.

6- وسائل الإعلام والمجتمع: ظلال وأضواء، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية و 2004 م.

7- وسائل الاتصال الجماهيري والثقافة، القاعدة والاستثناء: الدائرة الثقافية للشارقة – الإمارات العربية المتحدة 2001 م.

8- مبادئ أساسية في كتابة الخبر الصحفيك المؤسسة الجزائرية للنشر، الجزائر، 1994 م.

9- مساءلة الإعلام: المؤسسة الجزائرية للنشر، الجزائر، 1991 م.

ثانياً – الأبحاث:

1- الاتصال والسيميئيات: استراتيجية بناء المعنى: مجلة الباحث الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 10-2010.

2- الرهانات الإبستمولوجية والفلسفية للبحث الكيفي: نحو آفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية"، مجلة شؤون اجتماعية، الإمارات العربية، عدد 107، 2010.

3- البرمجة التلفزيونية في القنوات التلفزيونية العربية: دراسة تحليلية للأسس والدلالات، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، عدد 5 مارس 2010.

4- المدونات الإلكترونية والصحافة: تغيير المنظور لاستجلاء الأفق المعرفي، المجلة العربية لعلوم الإعلام، المملكة العربية السعودية، عدد 5 نوفمبر 2009.

5- الهوية الوطنية والتلفزيون: عشر أطروحات لتطليق المسلمات، نشر في مجلة "المعيار" بجامعة، الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، بقسنطينة - الجزائر، آذار 2009.

6- الصورة في الأخبار التلفزيونية العربية: بين النظر والرؤية: نشر في المجلة الجزائرية للاتصال، في العدد 22 يونيو 2009.

7- بعض الافتراضات لدراسة علاقة الإعلام بالحرب – "المجلة الجزائرية للاتصال"، عدد 12 2004.

8- الخطاب عن تكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة والمجتمع: بين الواقع الماثل والواقع المأمول"، حولية جامعة الجزائر، عدد 13 يونيو 2000.

9- البنيوية والدراسات الإعلامية: "حولية جامعة الجزائر، عدد/ 10 أبريل، الجزء الثاني، الجزائر 1997.

المحتوى

الملخص

يستعرض هذا البحث مصادر مفهوم الفضاء العمومي، واستخداماته المختلفة في العلوم الاجتماعية منذ أن بين الفيلسوف الألماني يوغن هبرماس أهميته في تطور الحياة السياسية والثقافية في الدول الديمقراطية، في الستينيات من القرن الماضي.

ويحاول أن يبين الحدود الإبستمولوجية لهذا المفهوم في العصر الحالي، والتي كشف عنها التطور الرهيب لوسائل الاتصال، سواء الجماهيرية أو الفردية، والتحولات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى التي أثرت على الفعل السياسي والعلاقات الاجتماعية فمحت الحدود بين الحياة الخاصة والعامة في المجتمعات الديمقراطية.

إن النقد الذي وجه إلى مفهوم الفضاء العمومي، كما حدده الفيلسوف الألماني يوغن هبرماس، يرتكز على القراءة المثالية لدور الفضاء العمومي في الديمقراطيات الحديثة، التي تضخم دور العقل والحجة في تطوره، وتنكر مساهمة أشكال الخطب غير الجدالية والعقلانية، القائمة على السرد والأسطورة، في تشكل الفضاء العمومي. وتراه في صيغته الفريدة والمركزية، وتعتبره ظاهرة عقلانية. وتغفل من ثم دور الفضاءات العمومية الشعبية.

ويتساءل هذا البحث عن إمكانية الحديث عن وجود "فضاء عمومي في المنطقة العربية في ظل هشاشة أو غياب العناصر الأساسية التي شكلته، مثل: المجتمع المدني، والمواطنة، والحرية والديمقراطية، والمشاركة السياسية، والخدمة العمومية في مجال الإعلام، والفصل بين ما هو خاص وما هو عام. وعلى ضوء هذه الحقيقة يقترب هذا البحث من رهانات الحديث المجتر عن فضاء عمومي عربي ليستجلي أثارها على الخطاب العلمي عن "التلفزيون" في المنطقة العربية وتمثلاته التي ظلت أسيرة الخطاب اليقيني المهيمن، الذي يمنح "للتلفزيون" قوة وسلطة نادرا ما تناقش بشكل علمي.

ويستعرض هذا البحث جملة من الحجج التي ترافع لصالح استعمال مفهوم "المخيال الإعلامي" وتبين أنه الأصلح للتعبير عن ما يعتقد أنه فضاء عمومي في السياق الثقافي والسياسي

العربي عبر الكشف عن كيفية تدخل المواد التلفزيونية المختلفة القائمة على السرد الإخباري أو الدرامي في تشكيل المخيال الإعلامي.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي، المجتمع المدني، المواطنة، الخدمة العامة، المخيال الإعلامي، التمثل، الرأي العام، السرد، الأسطورة، التوسط.

المقدمة

كثيرة هي المفاهيم والمصطلحات التي ولجت الخطاب العربي، مثل: الفضاء العمومي، والمجتمع المدني، والمشاركة السياسية، وغيرها، ودرج استعمالها بكثافة في الأوساط الإعلامية والسياسية وحتى الأكاديمية. إن حداثة هذا الاستخدام دفع إلى الاعتقاد بأنها مفردات ملازمة لخطاب العولمة، ولا تملك أي تاريخ، وتعبر عن حقائق كونية تسمو فوق المجتمعات والأنظمة السياسية والحقائق الثقافية.

يحاول هذا البحث أن يطرح مفهوم "الفضاء العمومي" على بساط التحليل والنقد. ويقوم بالبحث في حفرياته عبر كتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين، وتفكيك الأنساق الفكرية والسياسية التي تبلور فيها استخدامه.

إن رصد جنيولوجية مفهوم الفضاء العمومي لا يروم التأكيد على تاريخيته، وإثبات تمسكه بدلالته الأولية والأساسية رغم التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها أرضية منبته، بل يسعى إلى الكشف عن رهانات استخدامه في المنطقة العربية على مستوى تمثل الفعل السياسي والمؤسسة الإعلامية، والتلفزيون تحديدا.

إن مفهوم الفضاء العمومي يؤكد، في المقاربات النظرية المختلفة، على متانة العلاقة بين الإعلام والثقافة والفكر والمجتمع، ويكشف عن مستوى التطور الفكري والتنظيم السياسي والاجتماعي. لذا نتساءل في هذا البحث عن المعطيات السياسية والاجتماعية والتنظيمية في المنطقة العربية التي تؤسس مفهوم الفضاء العمومي.

يجب الإقرار بأن هذا التساؤل ليس جديدا في الكتابات التي تناولت الوضع الإعلامي والسياسي العربي، لأن بعض الكتابات التي تطرقت إلى الفضاء العمومي "العربي"، خاصة باللغتين: الإنجليزية والفرنسية، بشكل عرضي أو أكثر عمقا، قد توخت من التساؤل التأكيد على وجود هذا الفضاء العمومي، خاصة بعد التزايد الكبير في عدد القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، وارتفاع

الإقبال على متابعة برامجها، وتزايد عدد مستخدمي الإنترنت. إذا الجدة لا تكمن في التساؤل المذكور، بل تتجسد في الإجابة عنه التي تسعى إلى استحضار جملة من الحجج التي تضع استخدام "الفضاء العمومي" في الخطاب العلمي العربي بين قوسين، أو تفند وجوده من خلال مختلف تمثلات التلفزيون في المنطقة العربية، وتلك التي تقترح استبداله بمفهوم "المخيال الإعلامي".

لمعالجة موضوع الفضاء العمومي أو المخيال الإعلامي في المنطقة العربية، قسم الباحث بحثه إلى أربعة فصول وخاتمة، حيث خصص الفصل الأول للتعريف بنوع المقاربة المنهجية المعتمدة في البحث، وتوضيح أهميتها، واستعراض إشكالية البحث وأدواته وأهدافه.

ويعرف الباحث في الفصل الثاني من البحث الفضاء العمومي، ويكشف عن رهاناته اللسانية. ويفكك الأسس النظرية التي تشكله، والواقع الذي يغطيه، كاشفا عن حدود النموذج "الهبرماسي" – نسبة إلى هبرماس – أو ما أجمع المختصون على تسميته بأزمة الفضاء العمومي المعاصر.

ويتناول الباحث في الفصل الثالث، دور وسائل الإعلام، خاصة التلفزيون، في تشكيل الفضاء العمومي.

إن العلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والفضاء العمومي تنطلق من المبدأ التأسيسي للفضاء العمومي الذي يجسده "العلن". فالعلن الذي كان مطلبا ضروريا لوجود الفضاء العمومي تحول مع الزمن والتغيرات التي اعتملت في الحياة الاجتماعية والسياسية إلى أداة لتقويضه، خاصة بعد زوال الحد الفاصل بين الشأنين: العام والخاص.

إن التطور الذي شهده التلفزيون على مختلف الصعد: الاقتصادي، والقانوني، والسياسي، والاجتماعي، والثقافي، قد دفعه إلى تقديم المزيد من الفرجة والاستعراض التي تستند إلى خطاب غير سياسي وغير جدالي يتغذى من السرد والأسطورة، مما يحث على التساؤل عن موقع التلفزيون ودوره في صياغة الفضاء العمومي.

وفي الفصل الرابع والأخير من البحث يستعرض الباحث أبرز الصعوبات التي تواجه الحديث اليقيني عن وجود فضاء عمومي في المنطقة العربية. ويحاول رسم خارطة للقنوات التلفزيونية العربية وأشكال تمثلها. هذا التمثل الذي يرافع لصالح استخدام مفهوم المخيال الإعلامي كبديل للفضاء العمومي.

ويختتم الباحث بحثه بجملة من الاستنتاجات التي استخلصها من التحليل النظري لمفهوم الفضاء العمومي، وقراءته لواقع المنطقة العربية الإعلامي والسياسي والثقافي.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

المبحث الأول

المقاربة المنهجية لموضوع البحث

إن محاولة تفكيك مضمون الفضاء العمومي في أي نسق ثقافي وسياسي تتطلب جهدا نظريا. هذا الجهد لا يكتفي بصياغة المعارف المكتسبة عنه، بشكل دقيق وصارم والكشف عن ظلالها في الواقع اليومي، لأنه يتضمن قدرا من التحفيز لطرح الأسئلة المستجدة من أجل تعزيز مستوى فهمنا للظواهر والأحداث الاجتماعية المرتبطة به، وتحسينه. لذا يعتقد بأن النظرية تسلك دربين متكاملين في مسارات البحث: مسار الاكتشاف، ومسار الحجة أو البرهان.[1] للاقتراب اكثر من المسارين المذكورين. فضل الباحث الاستعانة بنظرية البنائية الاجتماعية The Social Construction التي تعد من التيارات الحديثة في علم الاجتماع.

لقد ظهرت البنائية الاجتماعية، كمقاربة لعلم اجتماع المعرفة، على يد الباحثين بتر لودوينغ برجرPeter Ludwig Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann على أثر صدور كتابهما المعنون: "البناء الاجتماعي للواقع" The Social Construction of Reality في السنة 1966.

تنطلق البنائية الاجتماعية من فكرة أن الأحداث والمواضيع الاجتماعية ليست معطيات مكتملة البناء ومنجزة، بل تبنى، وتعدل، وتعاد تنظيمها، ويتم التفاوض حولها بين البشر في مسعاهم لإعطاء معنى لكل ما يظهر في المجتمع.[2] وهذا يعني أن الواقع الذي يشكل اجتماعيا يتجلى عبر مسار ديناميكي يشترك فيه البشر وفق تأويلهم للأحداث والواقع.

يعتقد البعض أن البنائية الاجتماعية كتيار معرفي جاءت كبديل للماركسية والبنيوية التي كشفت عن حدودها الإبستمولوجية في تحليل الظواهر الاجتماعية. فخلافا لعلم الاجتماع التقليدي الذي يركز على البنية الاجتماعية كمنتج للظواهر الاجتماعية، فإن البنائية لا تعتمد على البنية في فهمها للظواهر الاجتماعية، بل ترتكز على التفاعل الذي ينتج الواقع الاجتماعي في حركيته الدائمة. هذا وإن كان البعض ينكر انتماء البنائية الاجتماعية إلى علم الاجتماع، حيث يراها تقف في منطقة التوتر بين علم الاجتماع والفلسفة(3) أو تحاور علم الاجتماع من موقع فلسفي.

تبدو المعرفة من منظور تيار البنائية كمسار اجتماعي يجب إعادة تشكيله ووصفه وتحليله. وهذا ما يسعى إليه هذا البحث، الذي لا يتعاطى مع مفهوم الفضاء العمومي كشيء مكتمل المعاني والدلالة لا يتطلب سوى تشغيله في مجال الإعلام والاتصال والسياسة، بل يعمل على تفكيك محتوياته على ضوء الوقائع الاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية التي تشكله.

إن البنائية الاجتماعية وجهت هذا البحث نحو التساؤل عن الخصوصية التاريخية والثقافية لمفهوم الفضاء العمومي، ودفعته لاتخاذ موقف نقدي من المعارف المكتسبة عنه، بصفة خاصة، وعن الاتصال السياسي بصفة عامة. وبهذا فإنها وضعته في أجندة التوجه المعاصر لبحوث علوم الإعلام والاتصال التي تبنت موقفا نشيطا، وحتى نزاعياً، في البحث والتقصي النقدي في مجال الاتصال. إن هذا الموقف، كما يؤكد المنهج الكيفي في البحث الاجتماعي، يقترح عدم فصل الأحداث عن عالم القيم، وأن العلاقة القائمة بين المعنى واللغة والثقافة تعد مركزية في بناء الواقع، وأن الطبيعة التأويلية للثقافة والاتصال تقصي الحديث عن وجود الحقيقة المطلقة والكاملة والنهائية.(4)

تشكل البنائية الاجتماعية، في تقديرنا، قطيعة معرفية في مجال علوم الإعلام التي نهضت، منذ العشرينيات من القرن الماضي، على يقينية التأثير الذي يطابق بين التعرض لمضمون وسائل الإعلام والتغيير المباشر في السلوك والتصرف وفق ما يشتهي القائم بالاتصال أو مضمون مادة الاتصال. وبهذا فإنها تجسد ما أسماه الفيلسوف الفرنسي جون فرنسوا ليوتار Jean- Francois

Lyotard نهاية السرديات الكبرى، والتي تترجم عمليا في مجال الإعلام والاتصال بتمحور الدراسات والبحوث حول عملية إنتاج المعنى، وليس التأثير.

إن "الحقيقة الرمزية" التي تتناقلها وسائل الإعلام، و"التلفزيون" الذي يعنينا بدرجة أساسية في هذا المقام، لا تستلم من قبل المتلقي كما أرسلت إليه، بل تخضع لعملية التلقي التي تعد مسارا معقدا يقوم على مبدأين: التأويل والتفاوض، وتتداخل فيه العديد من المتغيرات، منها العلاقة بين تمثل التلفزيون وواقع هذا الأخير.

يتضح مما سبق أن الباحث تجنب استخدام الأسلوب الأمبريقي الكمي في البحث عن الفضاء العمومي والمخيال الإعلامي في المنطقة العربية، وذلك ليس لأن طبيعة البحث نظرية لا تخضع للتكميم، بل لأنه يعتقد، أيضا، أن هذا الأسلوب يسمح بتراكم جملة من المعلومات والمعطيات الظرفية المجزأة التي تعاني من غياب التأويل الشامل الذي يسمح باستخلاص المعنى الاجتماعي العميق من الظواهر والأحداث المدروسة.

إذا، لقد اعتمد الباحث على المنهج الكيفي الذي لا يختلف عن المنهج الكمي على المستوى الإجرائي فقط، بل يمتد إلى المستوى الفكري الذي يعد جوهريا. إن التباين بين المذهبين يتجلى في تقديرهما لأدوات البحث والقياس ودورها في البحث، وفهمهما للموضوعية في البحوث الاجتماعية، ونظرتهما لمكانة الأحداث والقيم في البحث، وتصورهما للهدف من البحث في حد ذاته.(5)

إن المقام لا يسمح لنا بتقديم الاختلاف بين المذهبين بشكل مفصل. لذا نقتصر على التأكيد على أن المنهج الكيفي يرى أن أدوات البحث والقياس لا تملك مكانة مستقلة عما تبحث عنه أو تقيسه، بل تشكل امتدادا له، وتشغل كعناصر أساسية في محاولة بناء الواقع.

وخلافا للمنهج الكمي الذي يقوم بالتحديد القبلي لوحدات التصنيف والتحليل، يقوم المنهج الكمي بتحديدها في أثناء تحليل المعطيات وتشكيل العلاقة بين الوقائع الملاحظة في الميدان،

معتمدا في ذلك، على المنطق الاستقرائي. هذا إضافة إلى أن المنهج الكيفي يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي تجري فيه الظاهرة المدروسة، والذي تتجلى المعاني من خلاله.

فالمنهج الكيفي في البحوث ذات الطابع النظري، يستند إلى التأويل، والمحاججة، والسرد، مما يساعدنا في تحديد النسق الفلسفي والسياسي لظهور مفهوم الفضاء العمومي، والسياق الاجتماعي والثقافي لتطور استخداماته في الدراسات السياسية والإعلامية.

المبحث الثاني

إشكالية البحث وتساؤلاته وأدواته وأهدافه

إشكالية البحث:

حظي موضوع الرأي العام باهتمام معرفي كبير في المنطقة العربية مقارنة بالفضاء العمومي. وما يلفت النظر في هذا الاهتمام ليس شبه الغياب لأية إشارة إلى همزة الوصل بينهما، ولا التعامل معهما كمفهومين مرادفين للتعبير عن واقع واحد، بل التعاطي معهما كتحصيل حاصل، أي كحقيقة قائمة لا تتطلب النقاش والتفكير فيها، بل تقتضي التسليم بوجوده فقطا. بمعنى أن مفهومي الرأي العام، والفضاء العمومي لم يتحولا في بعض الكتابات إلى قضايا إشكالية تطرح مسألة معرفية ذات علاقة بإدراك الواقع الذي يعبران عنه.

تتقارب الكثير من العبارات سيميائيا لكن استتباعاتها النظرية تتعارض. وفحصها الدقيق، ومعرفة منبتها باللغات الأصلية التي كتبت بها يمكن أن يرفع اللبس عنها أو يخففه، على الأقل. هذا ما يمكن أن نستخلصه من استخدام المفهومين المرتبطين بشرح ظاهرة السلطة والحكم، وهما: السيطرة domination والهيمنة hegemonie [(6)] واللذان يستخدمان في اللغة العربية بدون حذر، على الرغم من أن أصل العبارة الأولى يدل على استعمال العنف المادي للتحكم والحكم، بينما تحيل العبارة الثانية إلى العدة الرمزية التي تتحكم في الوعي والإدراك. إن التمييز بين العبارتين أصبح أكثر من ضرورة علمية في العصر الحالي، خاصة بعد أن أكدت أعمال ميشال فوكو Michel Foucault، وبيار بورديو Pierre Bourdieu، على أن السلطة ليست شيئا متموضعا في مكان ما، وإنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة التي يجب أن يأخذها البحث الاجتماعي بعين الاعتبار من أجل فهم آليات الهيمنة والسيطرة.

حقيقة إن للبيئة الاجتماعية والثقافية واللسانية دورا في إنتاج المفاهيم وترسيخها، والتي لا يمكن استيعاب دلالاتها إلا بالنظر لسياقاتها الثقافية. إن مفهومي الثقافة والشعب، على سبيل

المثال، اللذين يبدوان غير إشكاليين يملكان دلالات في دول أمريكا اللاتينية تختلف عن تلك المتداولة في الدول الأوروبية. هذا ما يتجلى في البحوث التي تناولت المسلسلات المكسيكية Telenovelaوبرنامج "الأخ الأكبر" الذي أخذ مسمى Loft story في التلفزيون الفرنسي.(7)

إن قوة المفهوم تنبع من دقته وصرامته في التعبير النظري المختزل عن ظاهرة أو وضع أو حالة. فما هي التبعات التي تنجر عن انزياح المفهوم عن وظيفته التعبيرية على الصعيد الفكري والمعرفي؟ بمعنى أن المفهوم هو تصور نظري يحيلنا إلى تعريف محدد، ولكل تعريف حدود معينة إذا تجاوزها يفقد المفهوم قدرته الإجرائية. فما هو حال مفهوم الفضاء العمومي في المنطقة العربية إن سحب على واقع غير ذاك الذي يقصده أو يعنيه؟

فهل يمكن أن نستخدم مفهوم الفضاء العمومي للإحالة فعلا إلى الشيء ذاته الذي تتفق عليه كل الأدبيات السياسية والفلسفية؟ أي هل يقوم هذا المفهوم بتوصيف مستوى التطور الاجتماعي وأشكال الاتصال السياسي الموجودة في كل المجتمعات؟ وإذا لم يكن كذلك فما هي تداعيات الاستمرار في توظيف مفهوم الفضاء العمومي على صعيد إدراك الاتصال السياسي و"التلفزيون" في المنطقة العربية؟ ألم يتحول مفهوم الفضاء العمومي في المنطقة العربية إلى وحدة من وحدات الخطاب الإيديولوجي المهيمن الذي يعمل على الحفاظ على الوضع القائم، وتبرير نشاط المؤسسات السياسية والإعلامية في المنطقة العربية وإعطائها مشروعية تفتقدها في أرض الواقع؟

هل يمكن أن تقفز على هشاشة أو غياب العناصر الأساسية المؤسسة للفضاء العمومي، مثل: المجتمع المدني، والمواطنة، والحرية والديمقراطية، والمشاركة السياسية، والخدمة العمومية في مجال الإعلام، والفصل بين ما هو خاص وما هو عام، ونتمسك باستخدام الفضاء العمومي في المنطقة العربية، لأن بعض الكتابات العربية تقرن بين ميلاد مفهوم الفضاء العمومي وتناسل الفضائيات العربية، وتزايد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المنطقة العربية؟(8)

بالفعل لقد استخدم مفهوم الفضاء العمومي لوصف تزايد عدد القنوات الفضائية، في المنطقة العربية، وتعددها، وتعديها الحدود التي رسختها وسائل الإعلام الرسمية، وتبنيها أشكالاً

جديدة من الاتصال التلفزيوني قائمة على الجدل والحوار، بعد سيادة أشكال التعبير التلفزيوني القائمة على التقارير الامتثالية، وارتفاع عدد مشاهدي القنوات التلفزيونية الخاصة، وزوال الحواجز الجغرافية والسياسية والاجتماعية في عملية الاتصال بين أبناء المجتمع نتيجة الاستخدام الاجتماعي لشبكة الإنترنت التي أفرزت فاعلين جددا في حلبة الاتصال التي تمتد إلى خارج الوطن.

إن فحص محتويات ما تبثه القنوات التلفزيونية العربية يؤكد غلبة الاتصال التلفزيوني القائم على الأشكال غير الجدالية التي تتغذى من السرد والأسطورة. فهل يجب لي عنق هذه الأشكال حتى يمكن إدخالها في القالب النظري للفضاء العمومي، كما حدده الفيلسوف الألماني يوغن هبرماس؟ وهل يمكن تجاهل العوامل الخفية غير المباشرة، والمنظومة الرمزية المؤثرة بفعالية في العلاقات بين أفراد المجتمع، وفي تعامل المؤسسات العمومية معهم على صعيد اتصالي ترضية للتصور النظري للفضاء العمومي حتى يتطابق مع الواقع؟ ألا يحفزنا غياب بعض العناصر التأسيسية للفضاء العمومي في المنطقة العربية، والتي تحدثنا عنها أعلاه، وبروز أشكال الاتصال غير الحجاجي في القنوات التلفزيونية وعبر الاتصال الإلكتروني على البحث عن مفهوم يمكن أن يستوعبها، مثل: المخيال الإعلامي؟ وهل أن تمثل السلطات الحاكمة في المنطقة العربية، وجمهور المشاهدين للتلفزيون يخدم مفهوم الفضاء العمومي؟

أسئلة البحث:

- هل الأسس النظرية لتشكل الفضاء العمومي هي أسس عامة وشاملة تسمو فوق كل الأشكال التنظيمية للاتصال في المجتمع ومستويات تطوره الاجتماعي والثقافي؟

- هل الحديث عن أزمة الفضاء العمومي المعاصر يقترن بتشذر قنوات التواصل والإعلام في المجتمع وتفتت جمهورها، أم أنه يرتبط بالعجز الإجرائي للمفهوم في حد ذاته لالتصاقه بالنموذج النظري الذي صيغ في سياق الوضع الذي كانت عليه المجتمعات الغربية في منتصف القرن الماضي؟

– هل يؤثر تمثل السلطات الحكومية والمشاهدين للتلفزيون في المنطقة العربية على مساهمة هذا الأخير في بناء ما يسمى الفضاء العمومي؟

– هل يمكن أن نستخدم مفهوم "الفضاء الإعلامي" لتشخيص الوضع السياسي والثقافي الذي تعيشه المنطقة العربية المتسم بالحركية التي أفرزها تزايد القنوات الفضائية، وتكاثر عدد مستخدمي الإنترنت كبديل لمفهوم الفضاء العمومي؟

– ما هي الحجج التي ترافع لصالح استخدام المخيال الإعلامي كبديل للفضاء العمومي؟

أدوات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة أعلاه، ومحاولة الإجابة على تساؤلات البحث ارتأى الباحث الاستعانة بالأدوات التي تعد ضرورية للمنهج الكيفي، وهي:

الملاحظة المباشرة:

لقد شرع علم الاجتماع منذ العشرينيات من القرن الماضي في التفكير المعمق في أشكال معرفة الواقع عبر الملاحظة المباشرة. وغني عن القول إن هذه الملاحظة قد أوجدتها العديد من الظروف البحثية، منها: قلة معطيات التحليل الأمبريقي للأوضاع الاجتماعية المدروسة أو غيابها، أو اتسامها بالطابع السطحي والمشتت الذي لا يسمح بالتحليل الشامل ذي المعنى.

وتستخدم الملاحظة ذاتها في المنهج الكيفي من أجل جمع المعلومات الممكنة والأكثر شمولية عن وضع اجتماعي محدد. فهذا المسعى يقرب الباحث من فهم الظاهرة المدروسة بشكل عمودي وليس بشكل أفقي. فالملاحظة المباشرة تستخدم كأداة للاكتشاف النظري لأنها تريد الربط بين الفهم الذاتي للأوضاع الاجتماعية المدروسة والتحليل الموضوعي لديناميكيتها القائم على المقارنة المنتظمة بالمعطيات المستقاة من مصادر مختلفة.[9]

لقد وظف الباحث الملاحظة المباشرة في إطار مشاهدته اليومية لما تبثه الفضائيات العربية والأجنبية، وفي رصده لأشكال الاتصال المؤسساتي في المنطقة العربية، واستتباعات استخدام شبكة الإنترنت على صعيد الاتصال بين الأفراد والمؤسسات.

الملاحظة بالمشاركة:

تتميز الملاحظة بالمشاركة عن الملاحظة المباشرة بكونها مندمجة في مجتمع البحث، فالباحث يتحول بفضلها إلى فاعل يشارك مباشرة في حياة مفردات مجتمع البحث. إن الحياة اليومية تشكل في تدافعها الواقع، وتصور هذا الواقع ليس بالضرورة في متناول الأشخاص البعيدين أو الخارجين عنه. إن الملاحظة بالمشاركة تسمح بولوج هذا الواقع قصد استكشافه عبر التفاعلات التي تعطي معنى للحياة اليومية.

إن الملاحظة بالمشاركة، التي تعد أداة أساسية في المنهج الكيفي، تساهم في تأويل الظواهر المدروسة. ومن المعروف لدى أهل الاختصاص أن النظريات التأويلية تختلف عن النظريات الكلاسيكية، التي يطلق عليها صفة "الشارحة" لكونها تتضمن منطق التحري في صحتها. إن النظريات التأويلية تبنى بأفكار عامة وليس بفرضيات خاصة، وتسعى إلى الوصف النوعي للسلوك والأوضاع.(10)

لقد سمح المنصب السامي الذي تبوأه الباحث في بلده بالاحتكاك الدائم بالصحافيين ومسؤولي المؤسسات الإعلامية، ومشاركتهم انشغالاتهم اليومية، وكذا الاطلاع على الآليات التي تتحكم في العلاقة بين السلطة السياسية والمالية ووسائل الإعلام، والاقتراب من التصورات الرسمية للاتصال السياسي.

كما أن اللقاءات المتعددة مع مسؤولي القنوات التلفزيونية العربية في إطار ورشات العمل والندوات التي نظمها اتحاد الإذاعات العربية بتونس، سمحت للباحث بالإصغاء إلى هواجسهم وانشغالاتهم ومشاركتهم فيها، ورصد تمثلاتهم للسلطة السياسية والتلفزيون وبرامجه ومشاهديه.

المصادر المكتوبة:

لقد طبق الباحث المقولة التي تنص على أن الكتاب صنفان: صنف نشتغل عليه، وصنف نشتغل به. فالمراجعة النقدية للأدبيات المتعلقة بمفهومي الفضاء العمومي والمخيال الإعلامي تطلبت فحص ومحص أهم المراجع التي تناولتهما باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية من باب الاشتغال عليها وبها.

لقد قام الباحث بقراءة اكثر من ثلاثين مرجعا حول موضوع الفضاء العمومي – انظر قائمة المراجع – أغلبها صادر عن مؤسسات جامعية ومراكز بحث أجنبية ساهمت في تطوير المعرفة في مجال علوم الإعلام والاتصال.

المعطيات الثانوية:

يقصد بالمعطيات الثانوية عناصر المعلومات والبيانات التي جمعت لأغراض غير تلك التي استقيت من أجلها في البداية. ويمكن أن تستخدم كقاعدة أساسية لانطلاق بحوث أخرى.

إن المعطيات الثانوية تخدم منطق تراكم المعرفة العلمية، وتسمح بالتحري في النتائج التي توصل إليها الباحثون حول موضوع الدراسة. كما أنها تسمح بالعودة بالظاهرة المدروسة إلى الماضي قصد تحليل مظاهر تطورها.

وتتنوع المعطيات الثانوية التي اعتمد عليها الباحث في هذا البحث من حلقات نقاشية جمعت صحافيين من قنوات تلفزيونية عربية مختلفة ومسؤولي قطاع الإعلام إلى تقارير منظمات دولية، ومؤسسات حكومية، وتجمعات مهنية خاصة بالصحافيين، إلى دراسة مسحية للبرامج التلفزيونية في القنوات التلفزيونية العربية، ومضمونها وفنيات برمجتها.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، نقتصر على ذكر أهمها:

* الكشف عن رهانات استخدام المفاهيم ومزالقها في إدراك ظواهر الاتصال والإعلام.

* المساهمة في تطوير المعرفة النظرية في مجال علوم الإعلام والتأكيد على طابعها النسبي.

* تعزيز التوجه نحو تنويع المقاربات المنهجية لمواضيع الإعلام والاتصال.

* تبيان أهمية النظرية في إخراج البحوث الإعلامية من مجال النقل. فالبحوث الأمبريقية في مجال الإعلام التي لا تستند إلى قاعدة نظرية تقدم نتائج معرفية محدودة إن لم تنجر نحو الامتثال وفق أهواء النزعة الوظيفية.

المراجع والهوامش

1- Gauthier Benoit (sous la direction): **De la problématique à la collecte des données,** Canada, Presse de l’université du Québec, 1997, p 101.

2- SARBIN Theodore R. & KITSUSE: **Constructing the Social,** United Kingdom, Sage Pubn Inc, 1994, p.3.

3- Razmig Keucheyan: **Les limites de la construction sociale, les théories constructivistes en question** ", France, thèse de Doctorat en sociologie de l’université de Paris IV-Sorbonne, 2005, p 15.

4- Hanno HARDT: Changements de paradigmes, Décentrer le discours de la recherche sur la communication de masse, France, Revue L’Homme et la Société, l’Harmattan, n[Q]149, juillet- septembre 2003.

5- Pierrette Massé & Bernard Vallée: **Méthodes de collecte et d’analyse de données en communication,** Canada, Presses de l’université du Québec- Télé université, 1992, p37-38.

6- Bruno Ollivier: **La coopération scientifique bilatérale et I'intercul- turel dans l’activité de Recherche,** Mexique, intervention introduc- tive au Premier colloque franco-mexicain du 8 au 10 avril 2002, in <http://edutice.archives-ouvertes.fr/docs/00/00/18/55/PDF/ac- tes.pdf>, consulté le 3-8-2008

7- المرجع السابق.

8- انظر:

Riadh Ferjani: **Religion et télévision dans le monde arabe: vers une approche communicationnelle,** Italie, European university, Florence & Robert Schuman Centre for Advanced Studies Mediterranean

Programme, 2008 in http://cadmus.eui.eu/dspace/bitstream/1814/ 8987/1 /RSCAS_2008_22.pdf, consulté le 8-9-2008.

أحمد عبد الرزاق أبو العلا: الفضاء العام، مصر، أسبوعية العربي العدد 1120، الاثنين 11 أغسطس 2008

9- Gauthier Benoit (sous la direction) **: De la problématique à la collecte des données; p 243.**

10- Pierrette Massé & Bernard Vallée: **Méthodes de collecte et d'analyse de données en communication, p 80.**

الفصل الثاني

الأسس النظرية لتشكل الفضاء

العمومي ومظاهر أزمته

المبحث الأول

تعريف الفضاء العمومي وأسسه النظرية

يمكن تعريف المفهوم بأنه المعادل لوحدة تصور ظاهرة محددة أو واقعة ما. فهو معطى فكري تستخدمه الفروع المعرفية لأغراض تفسيرية للظواهر والقضايا. ويمتلك بعدين أساسيين متداخلين: البعد التاريخي والبعد الدلالي.

تؤكد تاريخية المفهوم على أنه كائن حي يتغير بتجدد الواقع الذي يغطيه أو يزعم أنه يفسره، وتكشف عن تطور الخطاب المعرفي عن الظاهرة التي يتطرق إليها. وقد تشترط محاولة القبض على بعده الدلالي الاستعانة بمفاهيم أخرى، كما هو الأمر بالنسبة لـ "الفضاء العمومي" الذي يطرح ضرورة تفكيكه إلى مفهومين أساسيين، وهما: الفضاء العام أو العمومي.

نعتقد أن التحديد اللساني لمفهوم الفضاء العمومي قد حل بعض الإشكاليات بالنسبة لبعض اللغات، وخلق أخرى بالنسبة لبعضها الآخر. هذا ما يتجلى من خلال المقارنة اللسانية التي قام بها الباحث "لاسول ميشالMichel Lussault للفضاء العمومي Public Space عبر اللغات [1]، حيث يرى أن هذا المفهوم يجمع، في اللغة الفرنسية، بين معناه الفيزيائي (ساحة عامة، حديقة عامة، ملعب، جامعة، مدرسة، كنيسة ...) ودلالاته المجردة، هذا على الرغم من أن بعض الباحثين، مثل مياج برنار Bernard Miege، وباترين ننزي Patrinia Nanzi حاولا الفصل بين المعنيين عبر الاستعانة بمصطلح Sphere publique للدلالة على بعده الملموس أو الفيزيائي أو المؤسساتي، مثل المدرسة، والبرلمان والمجالس الاستشارية، وغيرها، غير أن الغموض لم يبرح نهائيا

الاستخدام الفرنسي لمفهوم الفضاء العمومي[2] لأن البعض يستخدمه كمرادف لـ Sphere publique. وهذا خلافا للغة الإنجليزية التي تميز، بقدر من الوضوح، بين البعدين عبر المفهومين التاليين: Public Space (كمفهوم مجرد)، و Public Sphere (كمفهوم فيزيائي ملموس). وأيضا خلافا للغة الألمانية، التي تعد مرجعا أساسيا لهذا المفهوم نظرا لأن جل ما كتب عن الفضاء العمومي بمختلف اللغات انطلق من الكتاب المرجعي الذي ألفه الفيلسوف الألماني يورغن هبرماس (JÜrgen Habermas) بعنوان: (الفضاء العام: أركيولوجية الإعلان كبعد تأسيسي للمجتمع البرجوازي) باللغة الألمانية. فهذه اللغة تستخدم العبارتين: Öffentlicher (Raum و Öffentlicheitفعبارة Öffentlich تعني العمومي، وعبارة Öffen تعني مفتوحا.

وتتمايز العبارتان في دلالتيهما، إذ تعني العبارة الأولى ما هو مشترك، بينما تشير العبارة الثانية إلى حيز النقاش العام الذي يدل عليه، بشكل بلاغي، "الفضاء العمومي".

لعل هذا التمييز في اللغات المذكورة يشكل استمرارية للغة الرومانية التي استخدمت المصطلحين: Urbs وcivitas ، حيث يعين الأول إقليما فيزيائيا ومجسما، ويدل الثاني على البعد السياسي. وإذا كان من الصعب تجريد اللسان من مضمونه الفكري فإن التمييز بين البعدين من عدمه يعكس رؤية وفهما للحقيقة التي يزعم المفهوم التعبير عنها.

إن ترجمة Public Space إلى اللغة العربية تطرح إشكالا آخر، حيث تشترك اللغة العربية مع اللغة الفرنسية في عدم التمييز بين "Space" و"Sphere". ولم تستقر على لفظ واحد يقابل أو يعادل مصطلح Space حيث ترجم بالفضاء تارة، والمجال طورا، وفي بعض الحالات القليلة الحيز أو الميدان [3]. إن القواميس العربية القديمة، مثل: "لسان العرب" و "القاموس المحيط"، و "الصحاح"، و "تاج العروس" لا تسهل مهمة استخراج الفروق الدلالية من مختلف الكلمات البديلة المقترحة، فالمجال يقصد به المكان أو الموضع أو الفضاء. أما الحيز فهو كل ما تماسك بعضه مع بعض، إنه المكان. والفضاء هو ما اتسع من الأرض، وما بين الكواكب والنجوم من مسافات وأرض خالية.

إذا، كل الكلمات البديلة المقترحة تدل على المكان، ولو ذهبنا إلى ما ذهب إليه المتصوفة في تأويلهم لعبارة المكان وربطناها بالمكانة، فإننا نقترب من البعد الاعتباري للفضاء الذي نفضل استخدامه كبديل عربي للكلمة الإنجليزية Space.

ما المقصود بعبارة Public؟ ظهرت هذه الكلمة ذات الأصل اللاتيني في القرن 14 و"تعني كل الناس"، أي الجميع. وللدلالة على ما يلم الجميع. لكنها تحيل إلى جانب أخر من اشتقاقها الذي يعني جعل الشيء علنيا أو نشره. كما تؤكد ذلك الصيغة التعبيرية " rendre public" المتداولة في اللغة الفرنسية.

لقد شاع استخدام صفة العام كبديل عربي للكلمة الأجنبية General، وGénéral في التداول اليومي، سواء في الصحافة أو في الكتابات الأكاديمية، غير أنها تدل في اللغة العربية على ما هو شامل، وتام. لذا فضلنا استخدام كلمة عمومي لاعتقادنا بأنها أكثر دقة من صفة عام، وتوحي بما هو مشاع بين العامة (عامة الناس) أو في متناولهم. وبهذا يكون العمومي متناقضا مع الخاص، أي الخاضع للملكية الخاصة.

منذ 1962، تاريخ صدور كتاب يورغن هبر ماس، والذي هو في الحقيقة أطروحة دكتوراه أعدها تحت إشراف تيدور أدورنو Theodor W. Adomo، أحد رواد مدرسة فرانكفورت، غزا مفهوم الفضاء العمومي مختلف العلوم الإنسانية: الفلسفة، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وأخيرا الاتصال والإعلام.

لقد وظف مفهوم "الفضاء العمومي" في كل مقام إلى حد استنزافه، فبدا ككيس يختلف شكله ومحتواه بما يحشى به![4] وهكذا وقع هذا المفهوم ضحية نجاحه وانتشاره. ففي كثير من الأحيان تستخدمه وسائل الاتصال الجماهيري كبديل لمفهوم الرأي العام Public opinion، بصرف النظر عن مقامه القانوني ودوره الاجتماعي. وهذا ما حدا ببعض الباحثين، مثل: دومنيك دولتن (Dominique Wohton) وبيار ليفي Pierre Livet إلى الدعوة إلى ضرورة الاستثمار المعرفي لهذا المفهوم حتى نفصل ما يعنيه عن ما تدل عليه الظواهر الديمقراطية القريبة منه، لكنها

مختلفة عنه، مثل الرأي العام الذي يحيل إلى حدث اجتماعي Social Fact. وتأسيسا على هذه الدعوة يمكن القول إن البحث عن مفهوم الفضاء العمومي كمجال رمزي، ومساءلة مضامينه تفرض الكثير من الحذر خوفا من الانزلاق الطوباوي أو الإيديولوجي الذي يخفي الحقائق أو يبررها أكثر مما يفسرها.

استخدم الفيلسوف الألماني هيجل مفهوم الفضاء العمومي في سعيه للتمييز بين الدولة والمجتمع المدني. وتشكل هذا المفهوم، تاريخيا، في ظل فلسفة الأنوار التي كانت تدعو إلى تحرير الفرد من السلطة المطلقة. وعرف كهمزة وصل بين المجتمع المدني والدولة. وصقل، أكثر، على الصعيد النظري بفضل بروز صحافة الرأي، وتزايد دورها النقدي، كما سنوضح ذلك لاحقا.

وعرفه الفيلسوف الألماني يوغرن هبرماس بأنه (فضاء للتوسط Mediation يقوم فيه الأشخاص الخواص بالاستخدام العمومي للعقل من أجل بناء توافق سياسي.[5] لقد بدأ الفضاء العمومي في التشكل منذ القرن 18 في بريطانيا، ثم فرنسا، وهذا نتيجة ازدهار حركة العمران، وفي ظل الحركة الثقافية والسياسية الديناميكية التي أحدثتها النوادي والصالونات الأدبية والتي كانت تعلن عنها الصحافة المكتوبة وتروج لها.

إذا، تشكل الفضاء العمومي تاريخيا كفضاء اجتماعي متميز في ظل تطور الرأسمالية في أوربا. واستخدمه الفيلسوف هبرماس كفئة تحليلية أو أداة مفهومية لدراسة العلاقة الرمزية العلنية بين المواطنين في اهتمامهم بالشأن العام من جهة، وفي علاقاتهم بالدولة الديمقراطية من جهة أخرى.

لقد شخص الباحث داشو أريك Dacheux Éric[6] مجموعة من السمات التي تميز المنظور الهبرماسي للفضاء العمومي نقتصر على ذكر الأساسية منها، والتي تشكل التجليات الأمبريقية للفضاء العمومي، وهي: التوسط و Médiation، والتواصل Comunication، والمشاركة Participation. إن هذه السمات مجتمعة تجعل الفضاء العمومي مفتوحا على الجميع بدون إقصاء لقوى اجتماعية واقتصادية وثقافية، وبدون شرط تنظيمي لتبادل المعلومات والآراء

والأفكار والحجج بكل حرية قصد الإقناع والاقتناع خدمة للمصلحة العامة، مما يؤدي إلى مشاركة الجميع في تداول الشأن العام من أجل التوصل إلى توافق سياسي وإعطاء مشروعية للقرار السياسي.

لا يشترط الفضاء العمومي Public Space وجود Public Sphere فقط، بل يتطلب أيضا وجود مجتمع مدني. إن هذا المفهوم يحمل الكثير من الدلالات والمعاني التي تطورت بتطور السياقات التاريخية والتحولات المجتمعية. ففلاسفة الأنوار في منتصف القرن 17 كانوا يقصدون به المجتمع المنظم سياسيا لتمييزه عن المجتمع الطبيعي. ورآه جان جاك روسو ذاك المجتمع الذي تتجلى فيه الإرادة العامة النابعة من مختلف مكونات المجتمع: السلطة والشعب، وتعبر عن الانتقال إلى الوضع المدني. وتقوم العلاقة بين أعضائه على أسس جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة في النظام الاجتماعي السالف الذي رسخ الهرمية الاجتماعية والتمايزية بين البشر، في ظل سلطة مطلقة تستمد قوتها ومشروعيتها من الكنيسة. إنها علاقة طوعية، وحرة، وتكافئية بين الأفراد باعتبارهم أحرارا.

ولم يتم التفكير في المجتمع المدني بالنظر إلى الدولة إلا على يد الفيلسوف الألماني هيجل الذي يعتقد أن تشكل الدولة كان أسبق من تشكل المجتمع المدني الذي أصبح يتوسط العلاقة بينها وبين الأسرة، ويمثل إطارا للصراع والتنافس. ويرى أن لا حد لأنانية المجتمع المدني سوى الدولة التي تراقبه. وبهذا وضع المجتمع المدني والدولة في حالة من التعارض، خاصة بعد أن تزايد وزنها في الحياة اليومية.

لقد عمق المفكر أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci فكرة الفصل بين الدولة والمجتمع المدني من منظور يختلف عن فكر هيغل، إذ رأى في الدولة تجسيدا للمجتمع السياسي الذي يفرض ذاته من خلال القوة الزاجرة، بينما يبقى المجتمع المدني إطارا لبسط الهيمنة التي تعبر عنها الإيديولوجية.

ونعتقد أن "ألكسيس دو توكفيل" Alexis de Tocqueville " هو الذي أعطى الصيغة الحديثة للمجتمع المدني التي أصبحت مقبولة في العصر الحالي، إذ رأى أن الحفاظ على

الطابع الديمقراطي للدولة يتطلب وجود مجتمع مدني مستقل عنها يمارس العين الفاحصة والناقدة للمجتمع السياسي. وبهذا انتقلت فكرة المجتمع المدني كوسيط بين المحكومين والحكام، ليتحول إلى قوة ضاغطة على المجتمع السياسي. إن المفهوم الشائع للمجتمع المدني أصبح يعني مجمل الحركات المطلبية والاحتجاجية في المجتمع المعاصر.

إن المجتمع المدني هو الإطار الذي يتشكل فيه مسار الفضاء العمومي بمختلف الأدوات والوسائل. ففي ظل غياب هذا الإطار الجامع لمختلف الأشخاص، بصرف النظر عن جنسهم، وموقعهم الاجتماعي والمهني والعرقي والديني، لإقامة علاقات سليمة يصعب الحديث عن فضاء عمومي تداولي حول المنفعة العامة يستند إلى قوة الحجة وليس إلى حجة القوة.

وعليه فالفضاء العمومي هو فضاء المواطنة التي تمنح لكل فرد وضعا قانونيا، أي تعتبره كائنا قانونيا يتمتع بحقوقه السياسية والإنسانية، مثل حرية التنقل، وحرية الاجتماع، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الاتصال والاطلاع على ما يجري داخل وطنه وخارجه. وتجعله يتساوى مع غيره أمام القانون. كما أن غياب الحريات المذكورة، وممارسة الرقابة على المعلومات والأخبار والأفكار لا يسهم في إنتاج الفضاء الحر الذي تتداول فيه الأفكار والآراء والحجج بكل حرية. فالحرية تعد شرطا وجوديا لبروز الرأي والنقاش، وضمانا للمشاركة في اتخاذ القرارات.

يؤكد هبرماس على أن تشكل الفضاء العمومي في ظل البرجوازية الصاعدة في أوروبا تم بفضل الفصل بين العام والخاص. والسياسة كما هو معلوم، لا تمارس في أطر خاصة، بل في الساحة العامة وأمام الملأ لأنها تتطلب الطوعية والالتزام الفردي والمشاركة. ووصف الإنسان بأنه حيوان سياسي يعني أنه لا يكتفي بالاستجابة إلى شروط وجوده فقط، بل يعاشر الآخرين في المدينة (Polis)، على حد تعبير الفلاسفة اليونان، ويقيم معهم علاقة تعاون وتكامل ومنفعة مشتركة. بينما يظل الفضاء الخاص المكان الذي تتجلى فيه ضرورات الوجود، وما تقتضيه من سرية وتراتيبية بين رب الأسرة وأولاده، بين الأبناء والبنات، وما تفرضه من التزامات اجتماعية. وتأسيسا على التمييز السقراطي بين السياسي والاجتماعي يرى البعض أن الاجتماعي يتجلى أكثر في الفضاء

الخاص، أما السياسي فإنه يتمظهر في الفضاء العمومي. ففي هذا الفضاء تبرز المصلحة أو المنفعة العامة، بينما المنفعة الخاصة تبرز أكثر في الفضاء الخاص.

يشي المضمون اللساني لمفهوم "Privé" في اللغة الفرنسية، والمشتق من اللغة اليونانية القديمة، إلى العديد من الدلالات منها: الحرمان والنقصان. فيمكن القول من باب المجاز إن اكتفاء الإنسان بحياته الخاصة لا يعني الانطواء على الذات فحسب، بل يدل على النقصان، وعدم اكتمال حياته كإنسان وككائن اجتماعي، وحرمانه من الحقيقة التي يعبر عنها الآخرون، ومن الوسائط التي تجعل الحياة مشتركة وتثريها.

إن السؤال المطروح الذي يثار حول التصور الهبرماسي للفضاء العمومي يتمثل في صعوبة الفصل بين العام والخاص في الحياة المعاصرة التي تزداد تعقيدا، خاصة بعد أن أثبتت تكنولوجية الاتصال الحديثة مقدرتها الكبيرة على هدم الحدود الفاصلة بين الحياة الخاصة والعامة، حيث جعلت الفرد يتماهى مع الحياة العامة كواقع رمزي تنقله وسائل الاتصال الجماهيري ومختلف أساليب الاتصال الحديثة. فما هي تداعيات التداخل بين العام والخاص؟ وما مؤثرات هذا التماهي على وجود الفضاء العمومي؟ هل سيلغيه كتصور نظري أم يجعله يعاني من حالة التفكك أو يدفعه إلى درب التغيير والتحول، كما ذهب إلى ذلك الكثير من الباحثين،؟ وسنحاول الإجابة على هذا السؤال لاحقا.

لقد شكل العلن الحجر الأساس في البناء النظري لمفهوم الفضاء العمومي، كما صاغه هبرماس، إذ شخصه عمليا، في التزام الدولة بالتبليغ والإعلان عن أفعالها وقراراتها ومشاريعها، واطلاع مواطنيها عليها بمختلف السبل، بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى يستطيع المواطنون الخوض في الشأن العام، والانخراط فيما يثيره من مناقشات عامة، وهم على دراية بالشؤون العامة التي تهمهم، مما يسمح لهم بتشكيل رأي عام حولها. كما سمح العلن بإحداث قطيعة مع التنظيم السياسي للمجتمع الأوروبي، لأنه اقتضى رفع السرية عن الأمور المرتبطة بالشأن العام التي رسختها السلطة المطلقة والأنظمة الشمولية، وجعل إدارة المرافق العامة وما يتعلق بالمصلحة العامة أكثر

شفافية ومرئية. إن رفع السرية معناه القضاء على احتكار المعرفة بأمور الشأن العام والتسلط باسمها، الذي يؤدي إلى إبعاد قطاع واسع من المواطنين عن المشاركة في التداول حولها لجهلهم أسرارها. وقد تطور الفهم لمبدأ التبليغ والإعلان حيث أصبح في العقدين الأخيرين من القرن الماضي يعني الحق في الإعلام.(7) وحتى غايته الأساسية قد تغيرت. فالعلن كان يضفي، وفق التصور الهبرماسي، الشرعية على مراقبة المواطنين للسلطات السياسية، ويضطلع بوظيفة نقدية تضمن الاستخدام الظاهر للحجة وخطاب البرهان. أما الآن فقد تغيرت غايته لقيامه بدور تبريري وتضليلي، مما أدى إلى انحراف الفضاء العمومي عن مساره وغايته.

فهل يمكن القول إن الفضاء العمومي من المنظور الهبرماسي يتجلى في الإطار السياسي دون غيره إلى درجة أن الكثير من الكتابات تطلق عليه تسمية الفضاء العمومي السياسي؟ كثيرة هي المحددات التي تشجع على القول أن السياسي هو المعطى النظري التأسيسي لهذا المفهوم، نذكر منها ما يلي:

إن النظر إلى الفضاء العمومي كواسطة Mediation بين الدولة والمواطن قد وسمته بطابع سياسي بامتياز. فالحديث عن انحراف الفضاء العمومي أو تحوله في الكتابات السياسية لم تمله طبيعة بنيته الرمزية فقط، بل نتج عن ارتباطه بالتغيير الذي عايشته الدولة ككيان سياسي، بدءا من ظهور الدولة /الأمة ووصولا إلى تنازل الدولة عن الكثير من صلاحياتها نتيجة ضغط عولمة الاقتصاد وما واكبها من تشريعات قانونية، مرورا ببروز دولة الرفاه. هذا إضافة للصعوبات النوعية التي أصبحت تعاني منها الحياة الديمقراطية في المجتمعات الغربية، حيث لم يتوان البعض عن إيجاد علاقة عضوية بين أزمة الفضاء العمومي وأزمة الديمقراطية.

إن تشكيل الفضاء العمومي يشترط كفاءات سياسية والتمتع بالمواطنة.

إن الفضاء العمومي يعتبر مبدا تأسيسيا للفعل السياسي. فالقراءة المعاصرة لهذا المفهوم تمت بالتأكيد الملح على التحول الخطير في الفعل السياسي الذي اقترب من الاستعراض والتمشهد، واستعان بالتسويق السياسي الذي حل محل بلاغة الخطاب السياسي.

إن الطابع السياسي للفضاء العمومي لا ينفي وشائجه الثقافية التي تمده بعنصر التماسك. فمن الصعب أن نفصل هذا الفضاء عن السياق الثقافي الذي يكون حاضنا له. فالوقائع التاريخية تبين بأن الفضاء العمومي تشكل في الدول الغربية بالاستناد إلى النقاش والفعل الثقافي، وتجلى في الصالونات والنوادي الأدبية، والصحف والكتب. وحتى إذا استبعدنا كل تضخيم لهذه المظاهر الثقافية نظرا لتواضع المشاركة فيها ولطابعها النخبوي، يمكن القول إن النقاش الثقافي قد ساهم في تحديد المبادئ التنظيمية وقواعد التبادل العام للآراء قبل أن يمتد إلى المجال السياسي. وقد ساعده في الانتشار بروز سوق المواد الثقافية الموجهة لتلبية حاجيات الفئات الوسطى: الكتاب والصحافة، على وجه التحديد. إن الدور السياسي الذي يضطلع به الفضاء العمومي لا يخفي قيامه بدور الوساطة بين مختلف الأنشطة في عدة حقول، خاصة الحقلين: الثقافي والسياسي.[8] هذا إضافة إلى أن الثقافة المشتركة، هي التي تسمح بالتبادل بين الأشخاص، كما أن الثقافة المدنية هي التي تسمح بوجود نقاش، على اكثر من صعيد، حول المصلحة العامة [9].

إن العقل Raison، في نظر هبرماس وغيره من فلاسفة القرن الثامن عشر، يحيل إلى "الأنوار"، إلى إنارة الشيء وتوضيحه والإعلام عنه. ويشي بمقدرة الإنسان على التمييز بين الخير والشر، والنافع والضار. فالإنسان مطالب بممارسة قدراته العقلية لاستجلاء الحقيقة سواء بتقييم المعلومات أو الآراء أو الحجج التي تعرض عليه. فإذا تم تحييد العنف لفرض الرأي، فستظل مقارعة الحجة بالحجة هي الوسيلة الوحيدة لإدارة النزاعات بين مصالح الأفراد خدمة للمنفعة العامة. فوجود الفضاء العمومي مرهون بالنزعة العقلانية.

إن الفضاء العمومي ككيان رمزي للوساطة، يدار على أسس الاستخدام العام للحجة والتي تفترض المساواة بين الأشخاص في النقاش العام. والمشاركة فيه تصبح غير مرتبطة بتوافر الإرادة السياسية فقط، بل ترتهن، أيضا، بامتلاك الجميع لجملة من الكفاءات "الذاتية"، ذات الطبيعة السياسية، كما ذكرنا أعلاه، والتي تسمح لهم بخوض غمار النقاش العام، الذي يكون ماله تشكيل الرأي العام. وهنا يتجلى أحد مفاصل "الفضاء العمومي" وتجسيداته في الحياة الديمقراطية.

المبحث الثاني

أزمة الفضاء العمومي أو محدوديته من المنظور "الهبرماسي"

عند نقد المنظور الهبرماسي للفضاء العمومي تستخدم في الغالب بعض العبارات، مثل: الفضاء العمومي الجديد، أو تغير الفضاء العمومي. ونعتقد أن هذه العبارات تجرد مفهوم الفضاء العمومي من صفة التطور، وتجعله مكتفيا بالصيغة التي حددته في فترة تاريخية معينة، مما يدل ضمنيا على أنه منجز وتام البناء!

تندرج الإسهامات النقدية للمفهوم الهبرماسي للفضاء العمومي، بعد مرور ثلاثين سنة من صياغته، في إطار تشخيص التغيرات التي شهدتها بنيته. فالفيلسوف الألماني يرغن هبرماس ذاته يعترف، في المقدمة التي وضعها للطبعة الفرنسية لمؤلفه المذكور، آنفا، في السنة 1990، أنه بالغ في نظرته التشاؤمية للطاقة المقاومة والنقدية التي يتمتع بها الجمهور المتعدد والمتنوع والمختلف في عاداته الثقافية التي تتعدى حدود طبقته الاجتماعية.

لكن قبل الاسترسال في نقد المفهوم الهبرماسي للفضاء العمومي، يجب الإشارة إلى تحفظ البعض من الحديث عن انفصال الدين عن الفضاء العمومي في الدول الغربية، وذلك لتباين التجارب في الدول الغربية وتنوعها. فالمقارنة بين فرنسا والولايات المتحدة، على سبيل المثال، تبرر هذا التحفظ، فعلى الرغم من غياب الثقل التاريخي للكنيسة في الولايات المتحدة، وضعف الميراث المسيحي فإن المختزنات المسيحية البروتستانتية قد قامت بدور أساسي في بناء الأمة الجديدة على حساب السكان الأصليين، ولازالت الكنسية تمارس دورها في الفضاء العمومي والحياة السياسية الأمريكية، وخطاب ما يسمى بالمحافظين الجدد يعبر عن استمرار ثقل الدين في الحياة السياسية والعامة الأمريكية.

ركز الباحثان بستيان فرنسوا Bastien Francois ونوفو أريك Neveu Eric، في نقدهما لمفهوم الفضاء العمومي الهبرماسي، على أن هبرماس تحمل وزر حدود الوضع المعرفي في

السنوات التي صاغ فيها هذا المفهوم، إذ أبرز جانبه المثالي المستنبط من عصر ذهبي مفترض للفضاء العمومي. وتجاهل علاقته بما هو شعبي. ولم يمنح أية أهمية "للفضاءات العمومية" الشعبية.

إن تفكيك ما أصبح يعرف بأزمة الفضاء العمومي في العصر الحالي، والتي تكشف عن محدوديته من المنظور الهبرماسي، تقتضي استحضار مجموعة من المعطيات الأمبريقية المؤثرة على النموذج النظري للفضاء العمومي، والتي يعتقد بعض الباحثين، مثل مهاي كومان (Mihai Coman)، وجيرو ألان (Girod Alain) (أن هبرماس ضحى بها من أجل الحفاظ على نقاء النموذج النظري المعياري والتوجيهي الذي استنبطه من حقيقة تاريخية خاصة، حتى وان استدعت هذه المهمة التنديد بالتطورات الحديثة التي عرفها الفضاء العمومي، والحكم عليها بالتراجع عن المراحل والظواهر التي سبقت تشكله [10]. وهذا ما حدا بالباحث الفرنسي مياج برنار Miege Bernard إلى القول بأن الفضاء العمومي الحالي لا يملك سوى علاقة ضعيفة بالنموذج النظري للفضاء العمومي الذي صاغه هبرماس[11] نظرا لآليات التواصل التي تستخدمها المؤسسات الاجتماعية الحديثة، والتي جعلت المواطنين أكثر تفاعلا معها، وغمرتهم اتصاليا وإعلاميا.

قبل تقديم المعطيات الأمبريقية التي تشير إلى أزمة الفضاء العمومي تجدر الإشارة إلى أن الكثير منها نبع من تمثل الفضاء العمومي عبر الثنائيات المتعارضة التالية: فضاء عمومي فعلي / فضاء عمومي طوباوي، والخاص / العام، والنقاش/
الفعل، وفضاء عمومي منفرد أو فردي / فضاء عمومي متعدد وتعددي.

إن النموذج الهبرماسي للفضاء العمومي يغالي في طابعه العقلاني، فالدروس التاريخية التي تؤكد احتكام النقاش العام إلى الحجة والمنطق والعقل للدفاع عن المصلحة العامة شحيحة جدا، بل إن مآسي الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة الداخلية التي أعادت النظر في الخريطة الجغرافية والسياسية للعديد من الدول، خاصة الأوروبية، تفند هذه المغالاة. كما أن الكثير من الباحثين الذين أشادوا بمساهمة العقلانية في تطوير الفكر الإنساني والحياة الاجتماعية قد وجهوا نقدهم للعقلانية الأداتية، واتهموها بعدم الوفاء بوعودها.

إن المغالاة في عقلانية "الفضاء العمومي" عززت النظرة الطوباوية للسلطات السياسية في تعاطيها مع الفضاء العمومي حيث أظهرتها خاضعة، وحتى مستسلمة، لنقده العقلاني والشرعي. كما أن الاعتماد على الخطاب العقلاني الذي يستند إلى الخطاب البرهاني قد يقصي بقية أنواع الخطاب التي تعد غير شرعية في المجتمع، ويقصي معها كل الذين لا يملكون رأسمالا سياسيا يؤطر الخطاب العقلاني

حتى لا نكرر ما سبق طرحه عن الثنائية التالية: الحياة العامة /الحياة الخاصة، سنكتفي بتبيين كيف أنها وظفت مرتين، بشكل متعارض، لفهم الفضاء العمومي. لقد وظفت في المرة الأولى للاحتفاء ببروز الحياة العامة، والتي على أساسها بني الفضاء العمومي، وهذا بفضل المؤسسات والأدوات السياسية التي فرضتها الدولة البرجوازية الصاعدة، وتطلبها سياق التطور للانفلات من إرث النظام الإقطاعي. ووظفت في المرة الثانية لتعبر عن الخشية من ذوبان الحياة العامة في الحياة الخاصة بفعل المؤسسات والأدوات الاتصالية الحديثة، مما يهدد الفضاء العمومي بالتفكك؟ إن مراجعة الكتابات النظرية عن الحياة الخاصة منذ قرنين من الزمن تبين أن حدودها لم تكن ساكنة وثابتة. فقد تغيرت مع الزمن كاشفة عن عدة مستويات قد تضيق أو تتسع بتطور الواقع الذي يغطيه مفهوم الحياة الخاصة. تأسيسا على هذه الحقيقة الأمبريقية يمكن القول إن الهواجس والإشكاليات البحثية المتعلقة بالحياة الخاصة قد تغيرت. ففي بداية القرن الماضي كان السؤال المحوري الذي طرحه ألكسيس دي توكفيل يتمثل فيما يلي: كيف يمكن التوفيق بين سعادة الحياة الخاصة، باعتبار أن الانسحاب إلى الحياة الشخصية يعطي الكثير من الطمأنينة والغبطة الشخصية، مع الفعل العمومي؟ أما في العقدين الأخيرين فإن الهاجس المعرفي أصبح منصبا حول تبعات التحول في الحياة الخاصة على الحياة العامة. هل يمكن التنبؤ بزوال الحياة العامة، ويصاب "الفضاء العمومي" في كيانه لأنه مشروط بوجودها؟

لقد أضحى من الصعوبة بمكان رسم حدود سميكة بين ما هو خاص وما هو عمومي. فالقنوات التلفزيونية، على سبيل المثال، باعتبارها وسيلة موجهة للجميع، أصبحت ترتكز على برامج مستلهمة من الحياة الخاصة في حميميتها، بل بفضلها ازدادت شعبية. وقد أردفتها في ذلك نوادي

الدردشة في شبكة الإنترنت، والمدونات Blogs التي أصبحت تطرح على الملأ التفاصيل الحميمة في حياة الأشخاص المغمورين. وهكذا أصبحت الحياة الخاصة للبعض موضوعا للحديث العام يشارك فيه جمهور وسائل الإعلام ومستخدمو الإنترنت بالرأي والانطباع.

لئن كان هناك إجماع على تحميل وسائل الإعلام مسؤولية التداخل الذي حصل بين الحياة العامة والخاصة مما أحدث تغيرات في موضوع الفضاء العمومي وبنيته النظرية، إن لم نقل تحريفه، فإن هذا التداخل يبدو في مستوى معين معطى أنطولوجيا لوسائل الإعلام المحلية، لأنها تشكل مكانا رمزيا للانتقال من الحياة الخاصة إلى الحياة العامة، أو امتدادا للحياة الخاصة في الفضاء العمومي. إن الإعلام المحلي في الدول الغربية يعني جميع السكان، وبهذا يتنافى مع الإقصاء والتهميش. وهذا خلافا لترتيبات الفصل بين الخاص والعام التي تستبعد قطاعا واسعا من المواطنين عن الوجود الرمزي في الفضاء العمومي.

ليس التطور التكنولوجي المذكور لوسائل الإعلام وحده المسؤول عن هتك الحياة الخاصة فقط، بل يشترك معه تطور الحياة الاجتماعية وتعقدها. فبعض الأمور التي كانت تبدو أنها خاصة، مثل: العنف الممارس ضد المرأة في البيت أصبح موضوعا عاما، أصدرت بشأنه القوانين لحماية المرأة. كذلك الأمر بالنسبة لتحديد النسل في بعض المجتمعات، بل حتى الحياة الجنسية انفلتت من الإطار الخاص نتيجة تفشي مرض الإيدز لتتحول إلى شأن عام.

إذا، السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية تتدخل في رسم الخط الفاصل بين ما هو عام وخاص. فهناك ديناميكية ثقافية وسياسية تحدثها عوامل داخلية أو خارجية لإدخال بعض القضايا إلى الحياة العامة أو سحبها منها. وان كان ولوج ما هو شخصي الفضاء العمومي يعد المظهر البارز في تحول الفضاء العمومي المعاصر.

وفي العصر الذي أصبح فيه كل شيء يباع ويشترى، حتى تفاصيل الحياة الخاصة الفعلية التي تصنع منها المادة الدرامية تلفزيونيا، استخدم مصطلح "الحياة العامة الخاصة" لعل هذا المصطلح، رغم نزعته التوفيقية، يعبر عن حقيقة جديدة تتبدد فيها الخشية من تفكك الحياة الخاصة

وانضوائها في الحياة العامة، ويبعد توجس البعض من أن تنفرط حدود الحياة العامة في ضمها للحيوات (جمع حياة) الخاصة.

إن النموذج الهبرماسي للفضاء العمومي، كما يدل عليه عنوان مؤلفه المذكور آنفا، يتجلى في صيغته الفردية المركزية، فهبرماس لا يشير إلى وجود "فضاءات عمومية" موازية أو بديلة أو شعبية. إن رؤية الفضاء العمومي في صيغته الواحدة والمركزية قد دفع الكتابات المتخصصة لطرح مسألة تشظي الفضاء العمومي لأنها لا تنظر إليه في صيغته التعددية والمتنوعة، بينما التاريخ يثبت وجود فضاء عمومي شعبي أو فضاءات عمومية شعبية تجسدت على أسس مؤسساتية (جمعيات ونقابات، ولجان) ترتكز على قيم التضامن والتعاون بجانب الفضاء العمومي البرجوازي.

لقد نظر الكثير من المختصين نظرة خوف على مآل الفضاء العمومي في العصر الحالي نتيجة توسعه وتمدده. فالتحولات الاجتماعية التي عايشتها وتعيشها المجتمعات، خاصة الغربية، في العقد الأخير، جعلت الخارطة الاجتماعية تعمر بـ "عوالم اجتماعية فرعية" تبدو في صيغة مستقلة، وأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي كانت حصيلة لعطب المؤسسات التي كانت تقوم بالاندماج الاجتماعي، وانفلات الصراع الاجتماعي من أطره "الكلاسيكية"، مثل الحزب والنقابة الذين تكلسا وانفصلا، بهذا القدر أو ذاك، عن قاعدتهما. كما أن أدوات التواصل، مثل: الصحافة، والإذاعات، والتلفزيون، والإنترنت، والنوادي الثقافية والأدبية ... قد تعددت وتنوعت فارضة تراتيبية اجتماعية وثقافية مختلفة، ومستويات من التمثل لمضامينها وسط جمهور يزداد تشذرا. كل هذه العوامل أدت إلى مضاعفة عدد الفضاءات التي تتقاطع أو تبتعد عن بعضها البعض، ولا يمكن أن يطمسها الفضاء العمومي في صيغته النموذجية المركزية الواحدة والمهيمنة. هذا ما سمح بالحديث عن فسيفساء "الفضاء العمومي أو "الفضاء العمومي الجزئي"[(12)] لكن هذا لا ينفي أبدا وجود قوة تعمل على إحداث التجانس والانسجام بين "الفضاءات العمومية" قصد توحيدها يحركها منطق السوق، وتتوسل التسويق كأداة والليبرالية كإيديولوجيا[(13)] – سنتناول مفعول هذه القوة على الفضاء العمومي لاحقا- غير أن هذه القوة تواجه مقاومة قد تشتد حينا وتلين طورا.

إن التأكيد النظري على أن الفضاء العمومي متقوقع على كل ما هو سياسي يزكي النظرة التي تغفل وجود بقية الفضاءات أو تتجاهلها. ففي ظل الطفح الإعلامي والاتصالي الذي غمر كل الميادين وتغلغل في شرايين الحياة الاجتماعية، بما فيها تلك الضيقة جدا، من الصعب أن نعزل ميدانا معينا عن بقية الميادين لاستخراج فضاء عام نقي خالص وسياسي[14].

لعل اتساع دائرة الاستخدام الاجتماعي للإنترنت شجع الكثير من المختصين على الحديث عن أزمة الفضاء العمومي لاعتقادهم بأن هذا الاستخدام يعمل على تشذر الفضاء العمومي، وإن كان بعضهم يرى في الإنترنت الشكل الجديد للفضاء العمومي، الذي يتيح الفرصة للجميع لممارسة الحق في التعبير والنقد. هذا وإن كانت جل الكتابات المختصة اهتمت بالجانب الإجرائي والإمبريقي الخاص بتداعيات استخدام الإنترنت على وسائل الإعلام الكلاسيكية، خاصة بعد أن استعانت هذه الأخيرة بالمدونات وكتابها لتزويدها بالأخبار والصور، وشجعت صحافييها على إنشاء مدوناتهم في مواقعها الإلكترونية، وحاولت تكييف نشاطها مع الضغط الذي يمارسه المدونون عليها وعلى صحافييها إلى درجة أنهم دفعوا بعض محرري الصحف ومقدمي الأخبار التلفزيونية إلى الاستقالة من عملهم. لقد بشر الكثير من المختصين بميلاد الإنترنت، ورأوا فيها الأداة الأساسية والحيوية لإحداث التغيير السياسي وتطوير الممارسة الديمقراطية في المجتمعات، خاصة بعد أن ازداد استخدام منظمات المجتمع المدني لها، وجعلوا منها وسيلة ضغط على الحكومات، وتزايدت المواقع الإلكترونية والمدونات النضالية في الدول ذات النظام الشمولي والاستبدادي.

لقد أجرى الصحافي رينولد هورد Howard Rheingold[15] مقارنة بين الإنترنت والفضاء العمومي الهبرماسي، حيث راح يبحث عن ملامح هذا الأخير في الوضع الإتصالي والتحويرات التي أدخلها الإنترنت على معادلة الاتصال كما صاغها لا زويل. إن سرعة انتشار عدد المدونات الشخصية Blogs، وتطبيقات Web 2، التي تسمح بإنتاج مشترك للمواد الرمزية وتقاسم استهلاكها الواسع، تعطي مشروعية لهذه المقارنة.

حقيقة، إن شبكة الإنترنت تشكل حالة فريدة في وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي، إذ إنها تجسد حلم الفلاسفة والسياسيين والمتمثل في تمكين الأشخاص من "ملكية وسائل الإنتاج"، حتى وان كانت في صيغتها الرمزية. وأعادت النظر في الثنائية التي تحدد قيمة السلعة والمتمثلة في العرض والطلب. فالعرض في إنترنت تضمنه الطلب أو العكس، كما أزاحت الحدود التي كانت فاصلة بين منتج المادة ومستهلكها، والتي على أساسها كانت تحدد تراتبية المعرفة وسلطة القول. على الرغم من كل هذه الاعتبارات التي تكشف عن حقيقتين يصعب دحضهما: تزايد فرص الاستخدام الواسع للإنترنت مع مرور الأيام، والتفاعل النشيط مع مضامينه، فإنه من الصعب القبول بفكرة أن شبكة الإنترنيت ستتطابق مع مضمون الفضاء العمومي وفق المنظور الهبرماسي، وذلك لسببين أساسيين، على الأقل، وهما:

1- يشترط النقاش العام الذي يتيحه الفضاء العمومي المساواة بين المتناقشين، بينما النقاش عبر الإنترنت، بصرف النظر عن القالب الذي يتمظهر فيه: الدردشة، منتديات الحوار Forums، مدونة Blog يوحي بأنهم متساوون، ظاهريا فقط، لأنه لا يشترط من المتداخلين الكشف عن هويتهم الحقيقية. فحتى تكون المواجهة بين الأفكار والآراء فعلية وليست افتراضية لابد أن تجري بين أشخاص معروفين سياسيا، ومشخصين اجتماعيا، وغياب هذا الأمر، على العموم، في شبكة الإنترنت يمكن أن يعد عائقا كبيرا في بناء الأفكار، ومن ثم في تشكيل فضاء عمومي(16).

2- لا تروم بعض ملتقيات النقاش عبر الإنترنت، في الغالب، إحياء الجدل الغائب أو المغيب في المجتمع أو المشاركة في النقاش حول الشأن العام، فالكثير منها يعكف على مناقشة القضايا الخاصة. كما أن أسلوب النقاش لا يتوسل المحاجة واستعمال المنطق بغية الوصول إلى توافق في الرأي وتوحيد الموقف. إن القصد من النقاش يتمثل، في بعض الحالات، في تفريغ المكبوت من المشاعر والأحاسيس والأفكار والآراء. وحتى أن الأفكار والأحاسيس المعبر عنها في الفضاء الافتراضي الذي تمثله شبكة الإنترنت لا تكون متطابقة، دائما، مع ما يؤمن به المشاركون أو يحسون به في الحياة اليومية التي تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المادية والرمزية التي تمارس الرقابة اللينة والمعايير الضابطة للحياة الاجتماعية. فالنقاش، إذا، عبر شبكة الإنترنت لا يروم، دائما، تقديم وجهات نظر متعارضة

حتى يسعى للتوفيق بينها. ولا يستطيع أن يفلت كليا من عملية إعادة إنتاج الصور النمطية الرائجة في المجتمع.

إن التأكيد على عدم التطابق بين شبكة الإنترنت والنموذج الهبرماسي للفضاء العمومي لا يعني التقليل من مساهمة الإنترنت في تشكيل الأطر المتعددة التي يلتقي فيها العديد من الأشخاص على أسس متعددة: مهنية، اجتماعية، دينية أو مذهبية، عرقية أو لغوية، معرفية أو ثقافية، محلية أو وطنية أو فوق الوطنية لتبادل المعلومات والمعارف والأخبار والآراء، ويترابطون، بشكل مؤقت أو ظرفي، أو يستمرون في ارتباطهم على أسس تختلف عن تلك التي يقوم عليها الفضاء العمومي.

وهذا ما توصل إليه البحث الاجتماعي المصنف للمدونات في الإنترنت انطلاقا من تحليل مضمونها ورصد غايتها، ومقابلة جمهورها، حيث قدم أربعة أصناف من المدونات الإلكترونية Blogs، وهي:

* مدونات لمشاطرة دواخل الأفراد التي تجد فيها الكلمة حريتها للتعبير عن الحياة الشخصية والقضايا الحميمة.

* مدونات المحادثة المستمرة، وتهتم بوصف المحيط والأنشطة اليومية. فمضمونها يقترب من أشكال التفاعل اليومي في الحياة العادية.

* مدونات توظيف النظراء، وفيها يكشف المدون عن جانب من شخصيته: هواياته، أو مهاراته في مجال معين، قصد الالتقاء بمن يشاطرونه الاهتمام أو الهواية.

* مدونات للتعبير عن المواطنة التي تتيح المجال لتعددية الرأي والفكر ووفرة التعليقات. هذا وان كان بعض الباحثين يتحفظون بشدة عن وجود تعددية الفكر والرأي في هذه المدونات من خلال توظيفهم لمفهوم "الانغلاق الإعلامي" clÔture informationnelle La"، والذي يقصد به، في حقيقة الأمر، الانغلاق الذهني الذي يؤدي إلى تضاؤل مقدرة المشارك في المدونة (أصحاب المدونة أو قراؤها الدائمون) على البحث عن الأخبار وغربلتها وانتقاء المهم منها والمفيد، وهذا نتيجة

إصابة هذا النوع من المدونات، التي هي في الأصل منبر من منابر المجتمع المدني، بالمرض الذي أصاب الأحزاب السياسية وجعلها تتقوقع على ذاتها، وترفض الأفكار والآراء التي لا تأتي من داخلها.

وعليه فالذي يميز المدونات في شبكة الإنترنت ليس طابعها السياسي، ولا الجدالي، بل أساليب تعبيرها غير العقلانية، والتي تستثمر ثقافة العاطفة والسرد، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل المقبل من البحث والخاص بالعلاقة بين وسائل الإعلام والفضاء العمومي للكشف عن إسهام وسائل الإعلام في الانتقال بالفضاء العمومي من حالته التداولية البرهانية إلى الرمزية السردية.

لم ير الباحثان بلوندو أوليفي: Blondeau Olivier، وألار لورنس Allard LaurenceÖ[17] في الحالة الرمزية السردية، أي ارتباط بالتصور النظري للفضاء العمومي، لذا فضلا استخدام[18] بدل الفضاء العمومي، ولم يعتبرا الإنترنت وسيلة "لتشذر الفضاء العمومي، لأنهما سميا الجماعات المتشابكة في الإنترنت "بالشتات" (Le diaspora)، التي تخضع لأجندتها الخاصة، وليست مرتبطة بأجندة الدولة ولا بأجندة رأس المال الذي يفرض مواضيع معينة للنقاش، ويستبعد أخرى أو يتجنبها.

المراجع والهوامش

1- Lussault M. et Lévy J (*dir*): *Espace Public*; *Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés*; France, éditions Belin, 2003, p 39.

2 - يبدو أن المصطلح الفرنسي "Sphere/ sphere" أفرزته الترجمة من اللغة الإنجليزية، لأن اللغة الفرنسية ترجمت العديد من البحوث والدراسات الأنجلو سكسونية، وتحت تأثير الترجمة عرف المصطلح المذكور بأنه ضمان الوصل بين السلطة والمواطنين، وهو مصدر مهم للشرعية، ويمكن أن يفهم كقبول واحترام الشعب للقرارات ذات الطابع السياسي بعيدا عن الطابع الزجري – وبهذا أصبح الفضاء العمومي رافدا لـ "Sphere sphere"، انظر:

Patrinia Nanzi: Les voix multiples de l'Europe, une idée inter-discursive de la sphère publique France, Raisons politiques, presse de la fondation ses sciences politiques, Mai n°10 - 2003, p 41

3– لقد ترجم الفيلسوف الجزائري عمر مهيبل "Public Space" بالميدان العام – انظر: عمر مهيبل: البعد الفلسفي لإشكالية الدعاية عند هابرماز، سلطنة عمان، مجلة نزوى، عدد 34 وأبريل 2003.

4- Girod Alain: Les mutations de l'espace public et la construction médiatique de «l'opinion publique. France, Thèse de doctorat, Université Lumière Lyon, 2000, p.37.

5- Habermas Jürgen: L'Espace Public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, France, éditions Payot, 1978, p. 13.

6- Dacheux Éric: un nouveau regard sur l'espace public et la crise démocratique, France, HERMÈS, édition CNRS, n° 36- 2003, p 197.

7- cité par Eric George: Du concept d'espace public à celui de relations publiques généralisées, Canada, in http: //www. COMMposite v 99.1, consulté le 14-4-2007.

8- E. Dacheux (sous direction) : Pour une nouvelle appréhension théorique de l'espace public, Texte tiré de l'ouvrage collectif "L'Europe qui se construit", France, Presses Universitaires de st Etienne, 2003 p. 23.

9- المرجع السابق، ص 24.

10- Mihai Coman: Une approche symbolique de l'espace public; colloque panaméricain et 2001 Bogues (globalisme et Pluralisme et GRICIS Montréal 24-27 avril 2001 in http://www.er.uqam.ca/ nobel/gricis/actes/bogues/Coman.pdf, consulte le 17/3/2006.

11- Miege, Bernard : La société conquise par la communication: logiques sociales, France, PUG, 1989, p. 59

12- Chevret Christine : le traitement des faits divers par la presse comme miroir des mutations de l'espace public, l'exemple du quotidien libération, p. 177.

13- Floris Bernard: Entreprise sous l'angle de l'espace public, cité par Eric Dacheux in un nouveau regard sur l'espace public et la crise démocratique, France, HERMÈS, nº 36, 2003, p. 196.

14- Girod Alain: Les mutations de l'espace public et la construction médiatique de l'opinion publique, p. 120.

15- Rheingold Howard : The Virtual Community. Homesteading on the Electronic Frontier, cité par Flichy Patrice : Internet, un outil de la démocratie? in la vie des idées, http://www.laviedesidees.fr/ Internet-un-outil-de-la-democratie.html?, consulte le 14/1/2008.

16- Lits Marc: Espace public et opinion: de la presse écrite à Internet France, Sciences humaine, juillet, nº 129 - 2002, p. 28.

17- Blondeau Olivier, Allard Laurence: Devenir médias, les activités sur Internet entre défection et expérimentation, France, éditions Amsterdam, 2007, p. 87.

18- يعتقد الباحث الأنتربولوجي أرجون أبندراي Arjun Appandurai أن المخيال الاجتماعي يتفرع إلى خمسة عناصر، تنتهى كلها بعبارة scape التي يعني (منظر أو مشهد) مثل: Financescapeو Technoscape و ethnoscape وقد وظف مفهوم mediascape لوصف وتحديد دور وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية في التدفق الشامل للثقافة، وتأثير المخيال المرئي على العالم. انظر:

Arjun Appadurai: Disjunction and Difference in the Global Cultural Economy, in Anthropology of Globalization a Reader, USA, Beck well publishing, 1999, p. 46- 64).

الفصل الثالث

الفضاء العمومي ووسائل الإعلام

ورهانات العلن

المبحث الأول

وسائل الإعلام ورهانات العلن

يعد العلن – النشر والبث – في المنظور الهبرماسي معطى بنائيا وتأسيسيا للفضاء العمومي، ووسيلة لمراقبة السلطة السياسية، ومادة للمشاركة السياسية في النقاش العام. لكن بالنظر إلى ما آل إليه في ظل تطور الفعل السياسي وأساليب الحكم، وتسخير وسائل الإعلام من قبل القوى السياسية الحاكمة في الدول الديمقراطية أو المعارضة لتجسيد سياساتها الاتصالية أصبح عاملا تفكيكيا للفضاء العمومي، إذ يجره للاندثار بعد أن حرف عن غرضه. هذا ما عبر عنه أكثر من باحث (مياج برنار Miege.Bernard، بيار بورديو Pierre Bourdieu، أريك جورج Eric George، جيرار ألان Girod Alain، ويتجلى، أكثر، عبر ما يلي:

* أن تطور أساليب الاتصال والإعلام غيرت وظيفة التبليغ والعلن وسلبتهما دورهما النقدي المتستر، حيث أصبحا لا يهدفان إلى إظهار بعض الحوادث والقضايا والأفكار، بل يسعيان إلى إخفائها عبر الإظهار، أي أنهما يسلطان الأضواء أكثر من اللازم على واقعة أو حدث معين ليصرف النظر أو الاهتمام عن الحدث الذي يراد إخفاؤه، أو دفن هذا الأخير وسط سيل من المعلومات والأخبار بحيث لا يلفت النظر. وفي الحالتين يصبح العلن وسيلة للتضليل وليس للتنوير، وأداة للتبرير أكثر من التفسير. فالعلن الذي يعد النقيض الحي للسر، الذي تمارسه السلطات المطلقة لإبعاد الجمهور عن قضايا الشأن العام، أصبح، ويا للمفارقة، وجها من أوجه التستر والكتمان قصد تشريع ممارسة السر، وعدم إثارة الانتباه إلى ما يراد إبعاده من ساحة التداول.

* إن التبليغ والعلن أو النشر لا يوظف، في الكثير من الحالات، من أجل بعث النقاش العام الجدي والعميق القائم على الجدل العقلي حول القضايا التي تهم الجميع، بل تحول إلى أداة لتعزيز سمعة بعض الأشخاص والمؤسسات حتى تفرض على الجميع، بدون نقاش ونقد، عبر رأي غير عام.[1] وبهذا اقترب النشر أو البث من الإعلان التجاري الذي يروم تسويق الأشخاص والمؤسسات.

* إن البعض يرى في تراجع الفضاء العمومي ترجمة عملية لأزمة النظام الديمقراطي. فالهيئات المنتخبة على المستويات العليا التي تمثل المجتمع قد انغلقت على ذاتها وتكلست أساليب إداراتها وأشكال تجديد قواها السياسية، ولم تعد ميدانا للخدمة العامة بل حلبة للدفاع عن المصالح الفئوية (الحزبية، مصادر النفوذ). لذا أصبح التناوب على السلطة قليل الفائدة. هذه الحقيقة أثرت بدورها على الفضاء العمومي حيث لم يعد النشر والبث فيه يقوم بصقل للخطاب البرهاني، وتبادل النقاش التداولي، بل أصبح يقوم بدور الهتاف والتأييد خدمة للمصالح الضيقة والحسابات السياسية الظرفية.

وعليه يصعب الحديث عن الدور التحريفي للعلن بدون الإشارة إلى مسؤولية وسائل الإعلام. وهذا ما سنحاول أن نتطرق إليه من خلال النظر إلى دور وسائل الإعلام المعاصرة في تشكل الفضاء العمومي.

يعرف هبرماس الفضاء العمومي كفضاء للاتصال، والتبادل الرمزي للتمثلات وإطار تشكيل الرأي السياسي. لأن وسائل الإعلام كفاعل اجتماعي في النقاش العام تمنحه شكلا، وتعطي معنى سياسيا للأحداث التي لولا الخطاب الصحفي ما كان لها وجود في نظر الجمهور. فالوظيفة الأولى لوسائل الإعلام هي تقديم الأخبار والمعلومات ضمن سلم من القراءة السياسية لها، مما يسمح للجمهور بتشكيل انطباعاته وأرائه على ضوئها، وما نشر نتائج عمليات سبر الآراء سوى تعبير عن وضع "الرأي العام". بهذا تتجلى وسائل الإعلام كأداة رمزية للتوسط بين الفاعلين السياسيين، وجمهور وسائل الإعلام، والمواطنين.

إن تمدد الفضاء العمومي نتيجة الممارسة الديمقراطية الواسعة على مختلف المستويات في المجتمعات الغربية، والأدوار المتزايدة التي اضطلعت بها وسائل الإعلام أدت إلى إطلاق مسمى "الفضاء العمومي الميدياتيكي"، بدل الاكتفاء بالفضاء العمومي

إذا لا يمكن التأريخ للفضاء العمومي دون الاستعانة بتطور وسائل الإعلام التي أطرته، وساهمت في تشكيله، بدءا بصحافة الرأي في منتصف القرن 18 الثامن عشر، والصحافة التجارية – الشعبية – في منتصف القرن 19 التاسع عشر، والوسائل السمعية – البصرية في منتصف القرن العشرين، والعلاقات العامة المعممة منذ السبعينيات من القرن الماضي.[2]

ويعتقد هبرماس أن التحليل النقدي وجد مكانته في الصحافة، في منتصف القرن 18، بعد بروز نوع صحفي أساسي اعتبر رافدا للرأي: المقال الصحفي. لكن مكانة صحافة الرأي تراجعت ودورها النقدي تصاغر أمام انتشار الصحافة التجارية، والتي بفضلها تمكنت الجماهير من ولوج الفضاء العمومي public space. هكذا تم إقصاء المقالات الافتتاحية السياسية والفكرية، وقل الاهتمام بها، وذلك لأن مبرر وجود الصحافة التجارية يكمن في تسويق سلعة وليس تقديم خدمة تساهم في تفعيل الفكر وتنشيط النقد. وهكذا جرد الفضاء العمومي من الطابع السياسي.[3]

لقد أدت غلبة الطابع التجاري في نشاط الصحافة إلى تواري استخدام العقل والحجة في الفضاء العمومي. هذه الحقيقة لا يجب أن تغفل ضرورة التمييز بين دور الصحافة التاريخي وإسهامها في تنشيط الفضاء العمومي من خلال النقاش العقلاني الذي أتاحته، والوسائل السمعية – البصرية ممثلة في الإذاعة والسينما والتلفزيون التي تتميز بالاستظهار الذي يفرز الاستعراض والفرجة وينأى عن البرهان. فهذه الوسائل لا تمنح للمشاهد هامش التأمل الذي يتمتع به قارئ الصحيفة أو المجلة. إنه الهامش الذي تفرضه عملية القراءة التي تتطلب نوعا من الابتعاد عن النص المقروء من أجل استيعابه والتفكير فيه بشكل أفضل. إن هذا الهامش يعد ذا طابع خاص، ويشكل شرطا ضروريا للفضاء العمومي حيث يسمح بطرح الأفكار والآراء حول النص المقروء.[4]

إن فكرة "العلاقة العامة المعممة" "Relation Publique generalisee"، التي تستبعد المواضيع الخلافية، وتشدد على ما هو توافقي في كل ميادين الحياة الاجتماعية قصد توسيع دائرة تقبلها، تجلت، أكثر، في ظل تزايد سطوة "إدارات الإعلام والاتصال" في مختلف المؤسسات المعاصرة التي لا تقدم إعلاما عن نشاط هذه المؤسسات بقدر ما تقيم اتصالا مبنيا على هاجس أساسي يتمثل في تسويق صورة المؤسسة. فالعديد من المؤسسات الإعلامية أصبحت تجنح نحو الاكتفاء بإعادة إنتاج ما يعده مديرو العلاقات العامة والإعلام، وذلك لشتى الأسباب، مثل: ضيق الوقت، والسرعة في نقل الأخبار التي عجلت المنافسة دورتها، وشح الموارد المالية والبشرية، والرغبة في توفير الأموال والجهد، أو كسل الصحافيين وعدم احترافيتهم.

ويشدد عالم الاجتماع الفرنسي، بيار بورديو، من جهته، على مفهوم آخر أثر سلبا على نتاج وسائل الإعلام. إنه مفهوم "الحركة الدائرية للأخبار والمعلومات."[(5)] إذ يلاحظ أن المواد التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة تكاد تكون متجانسة، حيث "تتفق" الصحافة والإذاعة والتلفزيون على المواضيع التي يجب تداولها، والسبب يعود إلى عاملين أساسيين، وهما:

* أن الصحافيين ومنتجي المواد الإخبارية ينهلون من المصادر ذاتها، حيث يقرؤون الصحف ذاتها، ويسمعون المحطات الإذاعية عينها، ويشاهدون القنوات التلفزيونية نفسها، ويزورون مواقع الإنترنت ذاتها، وذلك للاطلاع على المواضيع التي تناولها منافسوهم.

* لا ينزل الصحافيون – كثيرا– إلى الميدان بحثا عن مصادر الأخبار والتحري في صحتها وتقديم مادة إعلامية مختلفة لاستخدامها في قوالب صحفية تتميز بانفرادها التعبيري، مثل الربورتاج والبورتريه. وتؤكد بعض الدراسات الحديثة أن عدد الصحافيين في الدول الغربية الذين ينجزون مهامهم الصحفية دون أن ينفصلوا عن أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة الإنترنيت في قاعة التحرير قد تضاعف منذ 1995!

ويستنتج من هذا التوصيف أن مواد وسائل الإعلام تعمل على انغلاق الفهم للأحداث والظواهر، إنه انغلاق ذهني في زمن لم تتوقف وسائل الإعلام عن التزايد والتعدد! ولم يتأخر الخطاب الترويجي لها عن الإشادة بامتلاك القارئ لسلطة اختيار المادة الإعلامية والثقافية التي يريدها.

إن دلالة المفهومين: (العلاقات العامة المعممة، أو الحركة الدائرية للأخبار والمعلومات) تسير في الاتجاه الذي ذهب إليه الفيلسوف الألماني يوغن هبرماس، والذي أكد تراجع وسائل الإعلام عن دورها النقدي والحواري. وتعزز ما لاحظه السوسيولوجي جون – ماري شرو بخصوص تراجع المفهوم المدني للإعلام، دون اختفائه. وهو المفهوم المؤسس للديمقراطية الذي يضطلع به الصحافيون بدور متزايد الأهمية لسعيهم للكشف عن الرهانات الأساسية للأحداث. لكن المفهومين المذكورين لا يكفيان لتبيين التحولات الكبرى التي عايشتها المجتمعات الغربية المعاصرة، وتبعاتها على وسائل الإعلام، وآثارها على تطور الفضاء العمومي.

ويمكن اختصار هذه التبعات فيما يلي:

* تصطدم المبادئ السياسية الكبرى التي تدعو إليها الفلسفة الليبرالية، مثل المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، وحرية التعبير، والحق في الإعلام، بواقع السوق الذي يتحكم، بهذا القدر أو ذاك، في دواليب الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية، وبديناميكيته التي أفرزت تفاوتا اجتماعيا كبيرا بين المواطنين في التعرض لما تبثه وسائل الاتصال الجماهيري. وستزيد الفجوة اتساعا بهذا التفاوت في ظل التطور التكنولوجي الكبير الذي جمع وسائل الاتصال الجماهيري والشخصي في وسيلة واحدة ذات قيمة تبادلية مرتفعة ليست في متناول قطاع واسع من المواطنين. وهكذا يبتعد الإعلام والثقافة، تدريجيا، عن منطق تقديم خدمة عمومية الذي تفرضه المسؤولية الاجتماعية، ليندمج كليا في منطق عرض سلعة، مما يقلل فرص قطاع واسع من المواطنين من المشاركة في الفضاء العمومي. إن تمثل وسائل الإعلام لدى قطاع واسع من الجمهور قد تغيرت، فلم يعد يبرز لديه منها سوى جانبها الصنمي (Fétiche)، الذي لا يكشف سوى عن قيمتها الاستعمالية التي تبهره

وتسحره وتغريه، ويفصلها عن قيمتها التبادلية، أي القوانين الاقتصادية التي أنتجتها وأدت إلى الإقصاء والحرمان الذي يعاني منه.

*لقد كانت وسائل الإعلام تقوم بدور حيوي كوسيط اجتماعي من خلال نقل الأخبار والأفكار، لكنها أصبحت – مع الأسف – تمارس بهذا القدر أو ذاك دورا ضئيلا. فقد أصبح الإعلان ينافس المادة الإعلامية في الصحف والمجلات، فيلتهم المساحات التي كانت مخصصة لنشر المواد الصحفية – أخبار ومقالات صحفية – ووقعت الصفحات الثقافية والفكرية ضحية لتزايد صفحات الإعلان في الصحف. وبدأ المعلنون يمارسون ضغوطهم المتعددة على وسائل الإعلام، ويتدخلون، بشكل ظاهر أو متستر، في سياسة الوسيلة الإعلامية وخطها التحريري. وتولى المسؤولية العليا في المؤسسات الإعلامية – التي تحولت إلى شركة ذات أسهم في البورصة – رجال الإدارة الذين لا يملكون خلفية مهنية ومعرفية عن عالم الإعلام، لكنهم يتمتعون بخبرة طويلة في إدارة الأعمال والتسويق، فوجهوا المؤسسات الإعلامية التي يشرفون عليها نحو المزيد من الأرباح حتى وان انزاحت عن وظائفها الأساسية المتمثلة في الإعلام والتثقيف. وهكذا تقلص دور الصحافيين النقدي بعد أن أصبح هم المؤسسات الإعلامية الأساسي الترفيه والتسلية والإثارة والاستعراض، واسترضاء أكبر عدد من الجمهور. وتراجع العمل الصحفي عن المساهمة في إنتاج الخطاب البرهاني وتعميمه في المجتمع، بل أصبح يخضع، أكثر فكثر، لتقنيات التسويق، وتقديم المواد الكفيلة بجمع أكبر عدد من الناس دون إثارة خلافاتهم.

لكن هل يمكن حسم النقاش النظري الحاد حول العلاقة بين وسائل الإعلام والفضاء العمومي بالقول إن هذا الأخير، ينحرف أو يقترب من حالة الاحتضار كلما تناقص دور الخطاب الصحفي النقدي والحجاجي، ونأى عن النقاش حول الشأن العام؟ هذا ما يمكن استنتاجه من تخوف الباحث التونسي رضا فرجاني من طفح العاطفة في الفضائيات العربية والدينية تحديدا، إذ يشير إلى إمكانية التأكيد على أن العاطفة يمكن أن تتحول، في ظل بعض الشروط، إلى كفاءة أداتيه يجب إدارتها. فإذا طرحت العاطفة مشكلا في الفضاء العمومي العربي اليوم فالسبب يعود لكونها تعيق الحوار المتعارض والرصين حول المكانة الاجتماعية للدين في عالم اليوم.(6)

ماذا يعني إقصاء أنواع الخطاب الأخرى القائمة على " ثقافة العاطفة "، التي تسري في شرايين المجتمع بقوالب سردية مختلفة، من المساهمة في تشكيل الفضاء العمومي وتطويره؟ يقودنا هذا السؤال إلى الانتباه إلى مسألة أخرى تتعلق بإنتاج المعنى الذي يملك كل الأهمية لفهم المسار "الميكرو سوسيولوجي" الذي يحدد ولوج المواطنين الفضاء العمومي. والى مساءلة مسار إنتاج المعنى في الحياة اليومية الذي يتقاطع ويتفاعل مع الثقافة الإعلامية.(7)

لقد وجد توجه يغالي في تأثير وسائل الإعلام، بصرف النظر عن طبيعته: إيجابي (مستنير) أو سلبي (تضليلي) على الجمهور، إلا أن الدراسات الميدانية المختلفة التي أجريت في الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، والتي قام بها الباحثون، ستوارت هول Stuart Hall، وأيان أنج dean Ang والياهو كاتز Elihu Katz، وتمار ليبس Tamar Liebes، أكدت نسبيته، ورفعت الغبن عن المشاهد وأعادت له الاعتبار بتحريره من صفة الخمول والتغريب التي لصقتها به نظريات التأثير الآلي، إذ تؤكد أن المشاهد التلفزيوني، حتى ذاك الذي لا يتمتع بحس نقدي، يتلقى البرامج التلفزيونية عبر مجموعة من المرشحات أو المصفاة السياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية، أي أن فعل مشاهدة التلفزيون تتحكم فيه جملة من العوامل، منها على وجه الخصوص المرجعيات الثقافية، والتجربة الاجتماعية والعاطفية التي تتدخل في فك مدونة المادة الإعلامية والثقافية. فهل يعني هذا أن هذه المصفاة تزود المشاهد بمناعة تحميه من أي تضليل أو تلاعب بالمشاعر والحقائق الذي يمكن للقنوات التلفزيونية أن تمارسه؟

للإجابة على هذا السؤال يمكن القول إنه لا توجد حصانة في المطلق أمام تأثير في المطلق، حيث يتمتع المشاهد بهامش من النقد والتأويل لما يشاهده في الشاشة الصغيرة. وهذا ما تؤكده الدراسات الحديثة التي تهتم بعملية إنتاج المعنى في الحياة الاجتماعية.

المبحث الثاني

الفضاء العمومي والتلفزيون

يكاد الحديث عن العلاقة المرفولوجية بين الفضاء العمومي ووسائل الإعلام يختصر في التلفزيون، والسبب يبدو واضحا ومفهوما، حيث يعد التلفزيون أول مصدر يسمح بالاطلاع على الأحداث الجارية على الصعيد المحلي والدولي، في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، على الرغم من الريبة في مصداقيته. كما أنه يقوم بدور متزايد في الهيمنة على بقية وسائل الإعلام. فعلى أساسه تضبط أجندتها وترتب اهتماماتها. والأكثر من هذا أنه يمارس تأثيره على بقية قطاعات الأنشطة في المجتمع، فارضا نموذجا واحدا من الاتصال، إذ يدفع مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى توظيف استراتيجية في مجال الاتصال تقوم على التمظهر والإغراء المتماهي مع النموذج الذي يقترحه التلفزيون من أجل أن تحظى بتغطية إخبارية. وفي ظل التدافع لتحقيق ذلك تتم التضحية بالنقاش المعمق.

وحتى لا نسقط في التعميم ونغفل النقلة التي شهدها التلفزيون يمكن القول أن تلفزيون الستينيات يختلف عن تلفزيون الألفية الحالية، والسر في الاختلاف لا يكمن فقط في العوامل المرتبطة بالتغيير الداخلي الذي تعيشه بنيته الاقتصادية والتقنية والسوسيولوجية، بل يرتبط اكثر بالعوامل الخارجية المؤثرة في نشاطه، خاصة تلك المرتبطة بتراجع مكانة الدولة – الأمة، وتنازل الدولة الوطنية عن جملة من مهامها الاجتماعية والثقافية، مما أعفى القنوات التلفزيونية من دورها الثقافي والتربوي .. فإذا كانت "وحدة الفكر" شعار المجتمعات الشمولية قبل التسعينيات من القرن الماضي، فإن "وحدة اللا مفكر فيه" أصبحت توحد العديد من القنوات التلفزيونية في الدول الغربية. فبرامج "الحديث الاستعراضيTalk show، التي تزايدت في القنوات التلفزيونية والتي تجمع بين الدردشة والاستعراض والتنكيت تخفي إرادة لاستبعاد المواضيع الجادة من ساحة النقاش الاجتماعي، وإدراجها في خانة المسكوت عنه الذي لا يستطيع أن يتحول إلى المفكر فيه.

ويعود الاختلاف بين تلفزيونات الألفية الحالية وتلفزيونات القرن الماضي، أيضا، إلى تغيير أشكال الاتصال في المجتمع وتطور استراتيجية إدارة الحوار الاجتماعي بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية. ففي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تطور أشكال الاتصال السياسي الحديث في احتواء كل أشكال المقاومة، وإنتاج التوافق الذي وان تشقق فسيعاد ترميمه من جديد.

فمن باب توضيح هذه الأشكال يمكن القول إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية أصبحت تتقبل النقد الذي يوجه إليها إلى حد ما، كمرحلة أولى، ثم تدعو معارضيها إلى الحوار وتشركهم في ذلك مع الخبراء والمختصين، وتوسع دائرة اللقاء في المرحلة الثانية. هكذا تندمج المعارضة وتصبح جزءا من الموضوع المنتقد أو المندد به! هذا إضافة إلى التغيير الحاصل في مضمون الفعل السياسي الذي أصبح يعتمد، أكثر، على الاتصال والإعلان والتسويق، ويرهف السمع "لحفيف" إحصائيات استطلاع الرأي.

ودون اعتبار كل ما سبق قوله سببا، والتغيير الذي حصل في التلفزيون نتيجة، يمكن الإشارة إلى أن التزايد الرهيب في عدد القنوات التلفزيونية بفضل البث المباشر عبر الأقمار الصناعية والانتقال السريع من التكنولوجية التماثلية إلى الرقمية قد أجج المنافسة بين القنوات التلفزيونية المختلفة وجعلها (نتاج ومنتجة المنطق السياسي والاجتماعي القائم على حجة الوصول إلى اكبر عدد ممكن من المشاهدين).(8)

إن هذا المنطق يعني تغيب النقاش الذي يؤدي إلى السجال والاختلاف، والجنوح نحو الإثارة والتمشهد والاستعراض الذي يروم "مؤانسة الجميع وإمتاعهم". إن الإثارة أسرت التلفزيون التجاري، ووجدت طريقها إلى القنوات التلفزيونية التابعة لقطاع الدولة، وتحولت إلى أداة فتاكة لاستنطاق العاطفة، وليس محاورة العقل، ووجدت مبررها في ذلك في اقتناع العديد من الباحثين والمهنيين بأن التلفزيون لا يستطيع القيام بوظيفة فكرية وتأملية نظرا لخصوصيته التقنية والجمالية.

إن منطق الاستعراض والإثارة يقتضي الإسراف في التغطية المفرطة للأحداث السطحية، والمواضيع الخفيفة، أي المسائل التي لا تشكل رهانا اجتماعيا ذا أهمية كبرى، على حساب الرهانات الحقيقية والأساسية المطروحة في المجتمع، وإدراجها في طي التجاهل والنسيان.

إن الاندفاع لجذب أكبر عدد من الجمهور منح التلفزيون قوة إيحائية رهيبة وإيهاما خطيرا بتمثيل أكبر عدد من الناس. فما تظهره المادة المتلفزة أصبح يمثل الحقيقة الوحيدة بالنسبة للعديد من المشاهدين، وذلك نظرا لأنهم لا يملكون وسائل للتحري في صحتها سوى وسائل الإعلام! إنها الحقيقة التي جعلت التلفزيون يكتسي مشروعية، ومنحته طابعا ديمقراطيا لأنه يخاطب أكبر عدد من المشاهدين، ويتكلم باسم الجماهير والشعب. إن برامج التلفزيون لا تعبر عن الرأي العام، ومن يشاهدونها لا يمثلونه لأنهم في آخر المطاف لا يشكلون سوى طائفة من الذين يتابعون برنامج هذه القناة أو تلك في هذه الفترة أو تلك لمدة معينة: خمس دقائق، عشرين دقيقة أو أكثر؟(9)

وللحفاظ على القوة الوهمية التي أفرزها منطق العدد اتجهت العديد من القنوات التلفزيونية، خاصة التجارية منها، إلى التقليل من بث البرامج السياسية التلفزيونية، خاصة تلك المرتبطة بالنقاش ومواجهة الآراء، ولجأت إلى رفع عدد برامج الحديث الاستعراضي الترفيهي: Talk Show الذي لا يقدم قيمة مضافة في مجال الإعلام والمعرفة بقدر ما يشكل نافذة للفرجة وإعادة إنتاج الصور النمطية. هذا مع العلم أن الحديث عن تراجع النقاش الحيوي والعقلاني حول القضايا المرتبطة بالشأن العام في التلفزيون يكشف عن جانب فقط من الحقيقة، ويخفي الجانب الذي يضمر النظرة الطوباوية التي تقر المساواة بين الأشخاص المنتمين لفئات متباينة اجتماعيا ومعرفيا وغير متكافئين في التعرض لمواد وسائل الإعلام والتدخل في البرامج التلفزيونية. إن النقاش الحر والديمقراطي، الذي لا يحتكم سوى إلى استعمال الحجة والحجة المضادة في التلفزيون، هو مجرد وهم أكده أكثر من مهني وأكثر من باحث، وفي مقدمتهم السوسيولوجي الفرنسي تيار بوردية.

إن الإقرار بهذا الأمر لا يمنع من التأكيد على أن فرص ظهور رجال السياسة في الشاشة الصغيرة في الدول الغربية قد تقلصت، ولم يبق أمامهم، خارج الحملات الانتخابية، سوى الأخبار

التلفزيونية، والبرامج الترفيهية المذكورة التي أصبحت تصنع شعبيتهم على أسس ذاتية (الوسامة التلفزيونية، الهندام وطريقة الحديث، وخفة الدم) وليس على أسس منطقية ومعرفية، مثل: حصافة الأفكار، وفصاحة اللسان، وحجم الاطلاع على الأحداث وأوضاع الناس، والمقدرة على التحليل والاستنتاج والبرهان والإقناع.

ولعل جنوح وسائل الإعلام والتلفزيون تحديدا، نحو المزيد من الترفيه والاستعراض، شكل حجر الأساس للخشية من أن يسقط الفضاء العمومي ضحية البرامج التلفزيونية اللهوية. لكن نقد التلفزيون على هذا الأساس شكل بدوره موضوع نقد، وبرر التساؤل عن سر الإصرار على الفصل الفظ بين الإعلام والترفيه على الرغم من أن الواقع يؤكد تداخلهما، وكشف عن المسكوت عنه من عملية الترويج للنظرة التبخيسية للترفيه والتسلية، التي تعبر عن تمثل للترفيه والتلفزيون معا. إن الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، واللقطات الإعلانية تشكل كلها روافد مهمة لتشكيل الرأي العام[10] لأن هذا الأخير لم يكن في يوم ما ظاهرة عقلانية، وأن إنتاج الرأي والأحكام لا يمكن أن يتم بشكل مجرد من العاطفة والقيم. إن هذه الفرضية شكلت إحدى مفاصل الاختلاف الفلسفي بين المذهبين الكمي والكيفي في بحوث العلوم الاجتماعية، والذي تمحور حول موقع الأحداث والقيم في البحث وأسبقية كلتيهما والعلاقة بينهما.

وتأسيسا على نقد النقد هذا، يمكن أن نتناول في الفصل التالي أنواع الخطاب التي لم تستبعد من الفضاء العمومي فقط، بل اعتبرت مضرة له.

المبحث الثالث

الفضاء العمومي وأشكال الاتصال غير الجدالية

يلتقي بعض علماء الاجتماع والإعلام في رفضهم لاستبعاد السرد Narration والأسطورة Myth ومختلف أشكال التعبير الرمزية المتلبدة في الطقوس الاجتماعية والثقافية من عملية بناء الفضاء العمومي. ويتحفظون على المنظور الهبرماسي الذي يعتبر الفضاء العمومي كثمرة الاتصال البرهاني الذي يتغذى من المواضيع السياسية الكبرى. ويحذرون من مخاطر استصغار أنماط الاتصال التي تستلهم من "ثقافة العاطفة،" من أجل تبجيل "ثقافة العقل" أو جعل الثقافة الأولى في مواجهة الثانية. ويستنكرون كل بخس للمواضيع غير السياسية. لقد آل رفضهم وتحذيرهم إلى تقديم رؤية مغايرة للفضاء العمومي تتجاوز المنظور الهبرماسي وتستند إلى العديد من الاعتبارات النظرية والأمبريقية التي نستعرضها لاحقا، بعد محاولة تعريف الأسطورة Myth.

تعود كلمة Myth الأسطورة إلى Mythos اليونانية وتعني الكلام، والخطاب، والسرد، والخرافة. وتختصر بشكل ابتذالي فيما نسمع به ولا نراه. وهي عبارة عن تمثل Representation تقليدي ومثالي لحدث أو شخص أو فكرة، وتتماشى على أساسه طرائق التفكير والسلوك. فالأسطورة بناء ذهني يعد ثمرة التخيل الذي لا علاقة له بالواقع لكنه يمنح الفرد أو المجموعة الثقة ويحثها على الفعل.

ويعرف الفيلسوف الفرنسي ريكور بول Paul Ricoeur الأسطورة بأنها سرد تقليدي يتناول الأحداث التي جرت في الأزمنة الغابرة بهدف تأسيس أشكال الفعل والتفكير والتي بفضلها يفهم الإنسان ذاته في العالم، وبهذا فإنها ليست مجرد الشرح الخاطئ للعالم بواسطة الصور والخرافات.(11)

والمعنى الشائع للأسطورة الذي تشترك فيه العديد من القواميس يتلخص في القول إنها المادة المتخيلة المكتوبة أو الشفهية ذات المنبت الشعبي والتي تبرز شخصية عجيبة تتمتع بطاقة تتجاوز

قدرات البشر، بل شخصية مقدسة. إنها مادة تسرد الأحداث الغريبة والساحرة التي تتجلى عبرها المعتقدات والتمثلات والطموحات والانكسارات الجماعية. لذا شكلت الأسطورة ميدانا خصبا للبحث في العديد من فروع المعرفة: الأنتروبولوجيا Anthropology، واللسانيات، وعلم الاجتماع، وغيرها.

إن تفكيك التحولات الحديثة التي يعيشها الفضاء العمومي تقتضي إعادة النظر في فهم مساهمة الأسطورة والطقوس في بناء الواقع عبر وسائل الإعلام بإحداث قطيعة مع الدراسات الأنثروبولوجية التي كانت تبحث عن إشكالية الوساطة الإعلامية للاحتفالات والطقوس، بمعنى السعي إلى تحليل عملية إعطاء طابع طقوسي للواقع (تطقيس)(ritualisation) وتحويله إلى أسطورة (أسطرته) (mythololologisation) بواسطة وسائل الإعلام، كما يؤكد ذلك الباحث الروماني ميهاي كومان Mihai Coman.[12]

لقد كانت الدراسات الإعلامية، والفرنسية تحديدا، تتطرق باحتشام إلى دور وسائل الإعلام في إضفاء الطابع الأسطوري على الواقع. وتقف عند هذا الحد، ولا تقدم تحليلا لتداعيات هذه العملية في إعادة صياغة واقع جديد، وكيف يتمثله الجمهور. لقد حاول الباحث الروماني المذكور تحدي هذا الحاجز من خلال تفسير عملية "الأسطرة"، أي تحويل الشيء إلى أسطورة، وأشكال التفاعل الاجتماعي معها، لأنها ليست استنساخا للمخطط الملحمي الرمزي الذي ينأى عن الواقع، بل مسارا من التدبير الذي لا ينتهي قط، ويستخدم كل مفردات القاموس الثقافي، وينتج حزما متتالية من السرديات المفتوحة على التأويلات، والمفاوضات، والتحويرات لفضاء الحوار الاجتماعي.

إن الوصول إلى الحقيقة يتم، أيضا، باللجوء إلى الأسطورة، حتى وإن كانت أقل شفافية من المحاجة العقلية غير أنها ليست أقل فاعلية ونجاعة منها في مجال الاتصال واستيعاب بعض الأفكار والواقع.[13]

ولو ابتعدنا قليلا عن كل مبالغة وحنين للعصر الذهبي لصحافة الرأي وأكدنا أن جمهورها كان نخبويا، "طبخ" أغلبه في مؤسسات وهيئات نضالية أو أطر ثقافية وفكرية أو كان قريبا من تأثيرها، فإننا نجد أن غالبية جمهور الصحافة ووسائل الإعلام يتشكل من جمهور غير مسيس، ولا يملك كفاءات للنقاش الفكري والسياسي، لأنه جمهور يتغذى من السرد الذي يعم المجتمع ويغمر أفراده. إن السرد يعيش في الثقافة الشعبية وتعيش فيه. ووسائل الإعلام لا يمكن أن تستغني عن مقاربتها للواقع دون الاتكاء على الخطاب السردي الذي يجذب أكثر من الخطاب البرهاني، وذلك لأن الكثير من الأحداث والأوضاع لا يمكن نقلها وتداولها في الأطر الشعبية أو الإعلامية إلا في القالب السردي، ولا يمكن أن تبين وتفهم إلا عبره. فالسرد يمكن جمهور وسائل الإعلام من إعطاء معنى للعالم والحياة. هذا رغم الإقرار ببعض المآخذ التي تسجل عليه، مثل جنوحه نحو تقليص الأحداث وتبسيطها، ولجوئه إلى الصور النمطية للتعبير عنها.(14) ثم ما هي الحقيقة إن لم تكن سيلا من الاستعارات والمجازات التي يشكلها الخطاب السردي؟ ألا ينتمي كل من الخطاب السردي والبرهاني إلى ما يسميه الباحث الفرنسي بيير بورديو "السلطة الرمزية"، ويشترك كلاهما، حسب أسلوبه، في إنتاجها؟

نعتقد أن النظرة الاستصغارية للسرد نابعة من القناعة أنه شكل من الاتصال البديل عن الخطاب العقلاني. وهذا الاعتقاد يتنافى مع بعض الحقائق التاريخية التي تؤكد أن الخطاب السردي يتضمن جانبا وافرا من الحكمة ورجاحة الفكر والتحليل. والأمثلة التي تؤكد هذا الرأي كثيرة نجدها شاخصة في الأدب الذي يقوم على السرد. فالكثير من النقاد ينفون صفة الأدب عن الرواية والقصص الأدبية التي تحكي دون أن تضع ما تحكيه موضع تساؤل، وتطرح مفاصله للتفلسف قصد استنباط المعاني والحكم.

لقد رسخ في وعي الدراسيين والمهتمين التقسيم التالي: النقاش والجدل خاصية الفضاء العمومي، والسرد خاصية الفضاء الخاص. وتم تشغيله على الصعيد الفكري كقناعة مكتسبة تبعد

السرد عن الهاجس الأساسي والمركزي الذي يشغل العديد من الناس، وتقربه من البوح بخوالج " ثقافة العاطفة "، وحميمة الحياة الخاصة.

والرأي الذي نميل إليه أن هذه القناعة تجانب الحقيقة لجملة من الأسباب يؤكدها التاريخ الذي يبين أن بعض المواد السردية: الأدبية والدرامية، قد شكلت موضوع نزاع بين القوى السياسية المختلفة، وشغلت الرأي العام. وأن شذرات منها دخلت متون الخطاب العمومي وتحولت إلى لبنة في استراتيجية استخدام الحجة للدفاع عن الأطروحات والرؤى السياسية. هذا إضافة إلى صعوبة الفصل بين الحياة الخاصة والعامة في العصر الحديث، كما ذكرنا آنفا.

إن انفتاح وسائل الإعلام على الحياة الخاصة، بصرف النظر عن الأسباب، سواء عبر برامج تلفزيون الواقع أو الأحداث المتنوعة Faits divers (أحداث الجريمة، والسرقة، وحوادث المرور، وغيرها) التي تتدافع صحف الإثارة لنقلها، أو منتديات الدردشة في شبكة الإنترنت، أو المدونات Blogsقد عزز الفضاء العمومي، وأشرك في ديناميكيته كل الذين همشهم الفضاء السياسي. ليس هذا فحسب، بل حرك المجتمع المدني، فظهرت جمعيات تهتم بقضايا كانت في السابق بعيدة عن الاهتمام العام لكونها ذات علاقة بالخصوصية أو الحياة الخاصة، وفجرت النقاش حول جوانب من الواقع ظلت منسية أو متلبدة في النزاع السياسي، وأعطت بعدا إنسانيا جديدا لوجود البشر.

إن الإصرار على تجاهل السرديات في بناء الفضاء العمومي يعني ترسيخ ثنائية النخبة وعامة الناس، وتمييز حقلهما الرمزي وتحصينه، الأمر الذي يتنافى مع الواقع والحركية الاجتماعية والثقافية والإعلامية التي أحدثتها التكنولوجيا. ففي هذا الصدد يعتقد الباحث ميهاي كومان Mihai Comanأنه من العبث أن يطرد البعد الرمزي من الفضاء العمومي عبر التأكيد على الرؤية الجادة والمجردة والعقلانية للفضاء العمومي في الوقت الذي كشفت فيه العديد من البحوث عن أهمية البعد الرمزي في الفعل السياسي، واعترفت به كجزء من الحقيقة الملازمة للتدافع على السلطة.(15)، وتواتر

فيه الحديث عن " Media Event "، ووصف فيه الصحافيون بأنهم صناع الأسطورة "Myth Makers".

إن وسائل الاتصال الحديثة، التي أصبحت تهدد عرش النخبة بعد دمقرطة التعليم والثقافة والفن، أنتجت نخبا جديدة فاعلة على الصعيد المادي والرمزي ولا تتميز بموقعها الفكري الريادي والتنويري كما كان الوضع في القرنين الماضيين. وهذا ما نلاحظه في بروز نجوم الفن والطرب والرياضة والموضة الذين تحولوا إلى أمل وقدوة للكثير من الشباب.

المراجع والهوامش

1- Girod Alain: Les mutations de l'espace public et la construction médiatique de l'opinion publique. France, Thèse de doctorat, Université Lumière Lyon, 2000, p 107.

2 - المرجع السابق، ص 105.

3- Eric George: Du concept d'espace public à celui de relations publiques généralisées, Canada, in http://www. COMMposite v99.1, consulté le 14-4-2007.

4- المرجع السابق،

5- المرجع السابق

6- Ferdjani Riadh: Religion et télévision dans le monde arabe : vers une approche communicationnelle, European University, Florence & Robert Schuman Centre for Advanced studies, Mediterranean programme, 2008 in http://cadmus.eui.eu/dspace/bitstream/1814/8987/l/RSCAS_2008_22.pdf, consulté le 8-9-2008.

7- Peter Dahlgren: Espace public et médias: une nouvelle ère? Traduit de l'anglais par marc abeles, Daniel Dayan et Eric Maigret- France, Hermès, édition CNRS, n°13-14 - 1994, 247.

8- CHAMPAGNE Patrick : La loi des grands nombres, in Actes de la recherche en sciences sociales, France, Mars, n[Q]101-102, 1994, p. 19.

9- Jamin Jérôme: Du bon langage en politique, démocratie, télévision et représentation politique, France, revue politique, numéro juin 2004, p. 34.

10- Eric Dacheux: L'espace public, la théorie confrontée aux pratiques militantes, France, Revue Hermès, édition CNRS, N37, décembre 2004, p. 48.

11- Ricoeur Paul : Philosophie de la volonté, tome II, France, Aubier, 1960, pp. 12-13.

12- Mihai Coman: Une approche symbolique de l’espace public; colloque panaméricain et 2001 Bogues (globalisme et Pluralisme et GRICIS Montréal 24-27 avril 2001 in http://www.er.uqam.ca/nobel/gricis/actes/bogues/Coman.pdf, consulte le 17/3/2006.

13- المصدر السابق.

14- Lits Marc ¤ Temps et médias: un vieux couple dans des habits neufs, Belgique, Revue Recherches en Communication, no 3- 1995, p. 52.

15- Mihai Coman; Une approche symbolique de l’espace public.

الفصل الرابع

"فضاء عمومي" في المنطقة العربية

أم "مخيال إعلامي"؟

المبحث الأول

استعصاء الحديث عن الفضاء العمومي في المنطقة العربية

على الرغم من المنافع العديدة للقياس في التراث الفكري والثقافي العربي الإسلامي فإنه يشكل في هذا المقام عقبة إبستمولوجية. فالقياس يقود التفكير إلى الحكم على الظواهر الاجتماعية والثقافية الحالية انطلاقا من الماضي، مما يؤدي إلى تجريدها من طابعها التاريخي أو إسقاط الماضي عليها. كما يؤدي إلى الحكم على ما هو موجود في المجتمعات العربية انطلاقا من نموذج جاهز في ثقافة أو حضارة أخرى، أو سحبه على الواقع العربي الذي يتسم بالتنوع.

وتأسيسا على القياس، يمكن أن ندرك مدى صعوبة الحديث عن الفضاء العمومي بالمفهوم الهبرماسي في المنطقة العربية بالنظر إلى العناصر الثلاثة التالية: المجتمع المدني، والمواطنة، والجدل والعقلانية.

لئن استخدم بعض الكتاب العرب مفهوم المجتمع المدني كمسلمة، أو كنموذج لتنظيم المجتمع يخترق الحدود الثقافية والسياسية، فإن البعض ينفي وجوده لأسباب نظرية أو امبريقية. فالباحث طيب التزيني، على سبيل المثال، لا يرى له وجودا في المنطقة العربية لأنه يعتقد أن المجتمع المدني يولد من رحم الدولة الوطنية. فلا وجود له دون أن تستكمل هذه الأخيرة بناء مؤسساتها ومشروعها[1].

أما الباحث محمد عابد الجابري فلم ينف، بشكل قاطع، وجود المجتمع المدني في المنطقة العربية، إذ يقدر أن بعض المجتمعات العربية تعيش اليوم إرهاصات قيام المجتمع المدني، وأن بوادر هذا المجتمع كانت موجودة قبل منتصف الخمسينيات من القرن الماضي في كل من سوريا ومصر.[2]

لقد توصل البعض إلى هذه الحقيقة من خلال التأكيد على أن وجود المنظمات غير الحكومية شرط لوجود المجتمع المدني الذي يجب أن يستكمل شرطه الضروري بوجود الفرد كذات حقوقية أمام الدولة.[3] وسنتناول هذا الشرط في المنطقة العربية بشكل تفصيلي لاحقا.

لتشخيص الواقع الذي يغطيه مفهوم المجتمع المدني في المنطقة العربية نطرح الأسئلة التالية: ما المقصود بالمجتمع المدني؟ هل هو تنظيم اجتماعي يستمد وجوده من المدينة خلافا للبداوة؟ فإذا كان الأمر كذلك فإن المنطقة العربية شهدت ميلاد المدن منذ قرون إلى جانب البداوة، فمدينة فاس المغربية، على سبيل المثال، أسست قبل 12 قرنا. فهل يمكن القول إن وجود المدينة شرط كاف لميلاد المجتمع المدني وتطوره؟ هل المجتمع المدني هو القوى الاجتماعية المنظمة ضد التنظيم العسكري؟ هل يقصد به التنظيم الاجتماعي الذي يسمو على "المجتمع الأهلي" أم يضمه؟ وهل المجتمع المدني تنظيم معارض للتنظيم الديني الذي فرضته الكنيسة في الغرب، وبهذا أصبح القوة المنفلتة من السلطة المطلقة التي كانت تمارس باسم الدين؟

إن المجتمع المدني قبل أن يكون كيانا ماديا في الحضارة الغربية، كان تصورا للمجتمع تناقلته الفلسفة السياسية الغربية منذ القرن 13 الثالث عشر وصولا إلى العقدين الأوليين من القرن الماضي، يقوم على مبدأ الاستقلالية التي تتجلى في مستويين متداخلين:

المستوى الأول يتمثل في استقلالية المتعاملين الاقتصاديين عن السلطة السياسية المركزية، بمعنى أن الحصول على الثروة وتراكمها يتم بمجرد الخضوع للقوانين الاقتصادية السائدة في المجتمع، ولا يتم بموجب علاقة التبعية للسلطة السياسية المركزية ومحاباتها. لذا من الصعوبة بمكان أن تتحقق هذه الاستقلالية في ظل الدولة الريعية. هذه الحقيقة تظل صالحة إلى حد كبير، حتى وان كان التطور

الحاصل في المجتمعات الرأسمالية المتطورة لا يقدم الأمثلة التي تبين استقلالية الحقل الاقتصادي عن الحقل السياسي.

والمستوى الثاني يتمثل في استقلالية الفرد وحريته. فعندما يوزع العائد الوطني على أساس الولاء والعلاقات العائلية والانتماءات القبلية أو الطائفية، وليس على أساس العمل والإنتاج والكفاءة والحق الاجتماعي يختفي الفرد كذات قانونية، ويتحول إلى تابع ينتظر توزيع المزايا والغنائم، أي أنه لم يرتق إلى مصاف المواطنة.

إن المواطنة، كما يعتقد الفيلسوف محمد عابد الجابري (4)، لا وجود لها في القواميس العربية القديمة، وان كانت مكافحة الاستعمار قد فرضت مفهوم"، الوطني"، نسبة إلى الوطن، كترجمة للصفة الفرنسية Patriote نسبة إلى Patrie، أي الوطن. ولم تلج المواطنة إلى الخطاب السياسي العربي بالحمولة السياسية والإيديولوجية التي تتضمنها الكلمة الأجنبية المقابلة أو المرادفة لها citizenshipإلا منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي. لكن الخطاب لا يشخص واقعا بقدر ما يعبر عن طموح. فالإيديولوجيات التي أطرت المجتمع العربي بمختلف توجهاتها همشت الفرد، ولم تتعامل معه من منطق العلاقة التعاقدية والقانونية التي من المفروض أن تربطه بالسلطة. بل رأته في الموضع المنافي لقيم الجماعة. فمن الفرد اشتقت الفردانية Individualism التي ترجمت في الاستعمال اليومي العربي كمرادف للأنانية. إن الفرد في الثقافة العربية مجبر على أن يخضع لسلطة الجماعة التي يجب بدورها أن تخضع للسلطة الثقافية القبلية، أو للسلطة الأيديولوجية. فوجود الشخص لا يقتضي بالضرورة الاعتراف بكينونته وكيانه، أي باستقلاليته كعضو في النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي، يحق له امتلاك صوته الخاص، ليدلي به بكل حرية وبدون إكراه اجتماعي واقتصادي.

إن لمفهوم الجماعة في الثقافة العربية إرثا قويا يربط الأجيال عبر نظام العصب، حيث ظلت القيمة الجماعية منغرسة في الوعي الجمعي هاضمة للقيم الأساسية الأخرى المرتبطة بالحرية الشخصية والمساواة.

تأسيسا على ما سبق لم ينف الباحث الجزائري هواري عدي وجود المجتمع المدني، كتمثل ثقافي للرابط الاجتماعي ولموقع الدولة والفرد في المجتمع فقط، بل بين أن عدم وجوده في دول الجنوب أنتج ظاهرة تخلفها.[5] لعل هذا النفي يحث على المساءلة أكثر من التأكيد.

وإذا كان الباحث الجزائري ينطلق في نفيه للمجتمع المدني من حالة جزائرية ملموسة فإن الحديث عن دول الجنوب يحمل الكثير من التعميم أو التبسيط. فعلى مستوى المنطقة العربية، نرى أن تاريخ التنظيم الاجتماعي والثقافي والسياسي يختلف من دولة عربية إلى أخرى. فهذا التاريخ يختلف في السودان عن ليبيا المجاورة، وفي البحرين عن قطر؟ ثم ألا يلقي الماضي بظلاله على الحاضر اليومي؟ ففي الجزائر على سبيل المثال يعود تاريخ تأسيس الجمعيات المدنية ذات الطابع الثقافي والرياضي إلى السنة 1920 في ظل الحكم الاستعماري، وقد شكلت بوتقة للوعي الوطني الذي أدى إلى قيام ثورة التحرير الوطني.[6] وقد بلغ عدد هذه الجمعيات في الجزائر حوالي 66 ألف جمعية في نهاية السنة 2002، منها 900 ذات طابع وطني.[7]، إن الكثير من هذه الجمعيات لا وجود لها سوى للحصول على الإعانات المالية التي تمنحها الدولة، أو كذريعة للخطاب السياسي الرسمي يستعملها للتأكيد على وجود الحرية والديمقراطية بالبلد، أو كبديل هش للأحزاب السياسية التي تطالب بالتغيير والتداول على السلطة، أو لتمييع مطالب الحركة الجمعوية، لكن بعضها يتمتع بحيوية كبيرة ويخرج من ثنائية العلاقة: الدولة – أمة ويتموقع في إطار حركة العولمة الزاحفة.

حقيقة، إن الجمعيات المختلفة في العديد من الدول العربية تواجه، بدرجات مختلفة، رفض الدولة القوي لوجود مجتمع مدني نشيط، فعال ومستقل، يستعصي عليها التحكم فيه، وتخشى أن يتحول إلى قوة معارضة ويطرح للنقاش مسألة شرعية السلطة السياسية، والدليل على ذلك أن ما حققته العديد من الجمعيات من مكاسب يرجع لكونها تسير في الاتجاه الذي تريده السلطات العمومية. لكن ألم يكن بناء المجتمع المدني في الدول الغربية مسألة نزاع، وتراكم تاريخي؟ ثم ألا يوجد انفصال بين "المجتمع المدني" كما تتصوره النخبة العربية وبين تشكله العملي والفعلي في الحياة العربية؟[8] وهل يمكن للمجتمع المدني بمؤسساته الحديثة: الجمعيات المهنية والنقابية والحزبية أن يتجسد بمنأى عن الأشكال التنظيمية الاجتماعية والثقافية والسياسية التقليدية: الجماعة، الطائفة،

والقبيلة، والعرش، والزاوية؟ هذا بغض النظر عن حكم النخب الثقافية والسياسية العربية على هذه الأشكال.

وعلى الرغم من أن العديد من الأحزاب العربية، خاصة العلمانية والديمقراطية لا تخفي معارضتها، وحتى عداوتها لـ "الزوايا" -"التكايا" (جمع تكية – مكان يجمع بين الكتاب وإيواء الفقراء)، وتعتبرها شكلا رجعيا ومتخلفا من التنظيم الاجتماعي، إلا أنها استبطنتها في نشاطها اليومي، ربما بشكل لا شعوري، وتبنت فلسفتها في تنظيم العلاقة بين مناضليها، وبينهم وبين زعيم الحزب أو قائده أو رئيسه. هذا ما تؤكده البحوث السوسيولوجية التي اقتفت أثر ترحيل النسق الثقافي من المجال الديني إلى المجال السياسي.[9] فإذا فكرنا مليا في هذا الترحيل فسنعثر على نموذج من التنظيم السياسي في المنطقة العربية لا يشمله المفهوم الحديث للحزب من ناحية طرائق توسيع قاعدته النضالية وانتخاب كوادره وتحديد صلاحيات هيئاته وأساليب اتخاذ قراراته، ولا يخضع لمفهوم "الزاوية" نظرا لاختلاف الوظائف والأدوار.

لو تعاملنا مع التعريف الإجرائي للمجتمع المدني الذي تقدم به الباحث دومنيك كولاسDominique Colas، والذي يقصد به الحياة الاجتماعية المنظمة وفق النظام الجمعوي الذي يضمن الديناميكية الاقتصادية والثقافية والسياسية في المجتمع.[10] فمن هذا المنظور تتضح ملامح المجتمع المدني في المنطقة العربية بصورة أفضل.

إن الفضاء العمومي بمعناه المادي والعمراني موجود في المنطقة العربية منذ عدة قرون، على الرغم من تزاحم المصالح الخاصة التي تتدافع للاستيلاء عليه أو تحويله لخدمتها، كما يتجلى في استحواذ بعض ذوي النفوذ في بعض الدول العربية على الشارع العام أو بعض المرافق العمومية بدون حق، مما أدى إلى "خصخصة الفضاء العمومي".

ونفي وجود الفضاء العمومي في المنطقة العربية لم ين على نفي المجتمع المدني، بل ارتبط باعتبارات ثقافية وسياسية وقانونية، كما استعرضنا بعضها. ويمكن أن نعززها بالقول إن الفئات المفهومية الكفيلة بإدراك الفضاء العمومي، مثل: الانتخابات، وحرية التعبير، والرأي العام، تطرح

الكثير من التساؤلات عن وجودها التاريخي، وحدود استخدامها الحالي في المنطقة العربية. فالانتخابات في بعض الدول العربية فقدت مضمونها ولم تعد منتجة لرهانات حقيقية، ولا تأخذ بعين الاعتبار حجم المشاركة فيها أو مقاطعتها، ولا تؤثر قط على التداول على السلطة وإدارة الشأن العام. كما أن وظيفة الفضاء العمومي الجوهرية غائبة، إلى حد كبير، في المنطقة العربية، والتي يمكن اختصارها في إتاحة النقاش حول الشأن العام وإضفاء الطابع السلمي على تدافع المصالح الخاصة، وإدارتها بشكل توافقي. إذ غياب الفئات المفهومية المذكورة أعلاه أو تعطلها تدفع إلى التحفظ على استخدام مفهوم الفضاء العمومي بالمنظور الهبرماسي في المنطقة العربية التي تئن تحت وطأة العنف، وإقصاء الرأي المعارض أو عدم الاعتراف بوجوده أصلا، والجنوح نحو استخدام منطق القوة لحل الخلافات حتى في الرأي.

إن الجدل متأصل في الحضارة العربية الإسلامية لغة واصطلاحا، وتطور من خلال المحاورة حول المسائل الدينية. وقد عمقه الفلاسفة المسلمون وعلماء الكلام العرب وأعطوا له أبعادا إنسانية. وخلافا للفلسفة اليونانية التي كان الحوار والجدل فيها متخيلا في معظمه، فإن المجادلات في الحضارة العربية الإسلامية كانت حقيقية وفعلية، لعل أبرزها تلك التي جرت بين الغزالي وابن رشد عبر كتابين: تهافت الفلاسفة، وتهافت التهافت. وكتاب "لمع الأدلة" للإمام الجويني، وكتاب "الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة" لمحيي الدين بن الجوزي،[11] وغيرهم. لكن مع الأسف لا يمكن القول إن الثقافة العربية الإسلامية تتسم بهيمنة الخطاب البرهاني نظرا للقطيعة الأنطولوجية التي تعرض لها التراث العربي الإسلامي المكتوب من جهة، وتزايد نسبة الأمية لدى أبناء هذه الثقافة، هذا دون أن ننسى استشراء التطرف والمغالاة والعنف في المنطقة العربية منذ عدة عقود. بل يمكن القول إن المحاججة وتقبل الرأي الآخر قد تراجعت حتى في الأوساط المثقفة والمتعلمة عن مستوى ما وصلنا من التراث المكتوب!

إن فحص التاريخ الثقافي العربي المعاصر، يؤكد أن الطبقات الشعبية لم تعتمد كثيرا على الجدل ومقارعة الرأي بالرأي للوصول إلى الحقيقة والمعرفة في مجتمع يتسم بطابعه الأبوي. والدليل على ذلك أن الكثير من أبناء الحضارة العربية يستشيط غضبا إذا وجد معارضة قوية لرأيه أو فكره

فيستغرب الوضع قائلا: أتريد أن تجادلني، أو لا أريد مجادلة. وقد يبدو هذا الوضع طبيعيا إذا أدركنا أن نمط الاتصال في المجتمعات العربية لا يقوم على التصريح، بل على التضمين والتلميح، مما يدفع مستقبل الرسائل الثقافية والإعلامية إلى بذل المزيد من الجهد لفهمها من خلال استقراء سياقها. ففي ظل هذا النسق الثقافي يكون السرد والحكي الشكل المناسب لنقل الأفكار والآراء والتعبير عنها أو الاقتناع بها.

بالإضافة إلى ما سبق قوله يمكن تسجيل غياب مشاركة المواطنين في تداول أمور الشأن العام واتخاذ القرار السياسي، بشكل توافقي، بهذا القدر أو ذاك، حسب مستويات التطور الاجتماعي والسياسي في الدول العربية. إن هذه المشاركة هي السمة الأساسية والفاعلة في الفضاء العمومي، كما أوضحنا آنفا. إن عدم رسوخ السياسة القائمة على المشاركة في العديد من المجتمعات العربية ساهم في إفراز العديد من الانقسامات على مختلف الأصعدة: الجغرافي الثقافي، العرقي، والديني. وقد ترتب عن هذا الوضع تغييب الحوار الاجتماعي أو تقلصه، واللجوء إلى استعمال العنف كوسيلة للمطالبة والتفاوض.

لم ير بعض الباحثين العرب في إقصاء العديد من الشرائح الاجتماعية من المشاركة السياسية، ومن ساحة النقاش وإبداء الرأي والتداول حول الشأن العام في هذا البلد العربي أو ذاك، شرطا لنفي وجود فضاء عمومي عربي على الصعيد القومي أو الوطني أوعن انتقاله الديمقراطي![12]

المبحث الثاني

القنوات التلفزيونية في المنطقة العربية

وتمثل التلفزيون

تكاد الكتابة عن الفضاء العمومي في المنطقة العربية تنحصر في مدخلين أساسيين، وهما: مدخل علم الاجتماع السياسي، ومدخل الاتصال والإعلام.

إن مدخل علم الاجتماع السياسي يركز على سوسيولوجية الدولة ومؤسساتها، والأحزاب والحركات السياسية والمدنية في المجتمع، أي التمفصل القائم بين الدولة والمجتمع. فالكتابات عن الحركية الاجتماعية والسياسية والمجتمع المدني والحركات النسوية في المنطقة العربية انطلقت، في الغالب، من وجود فضاء عمومي عربي (على صعيد قومي) أو وطني، وعلى أساسه بنت افتراضاتها وتحليلها ومقاربتها لتطور المجتمعات العربية وأشكال ممارسة السلطة فيها.[13] أما مدخل الاتصال والإعلام للفضاء العمومي في المنطقة العربية فإنه انطلق من أداتين أساسيتين: شبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام والتلفزيون تحديدا.

لقد تمت قراءة التطبيقات المختلفة للإنترنت وما أفرزته من حركية في تداول المعلومات المختلفة والأخبار والمعارف والآراء في المنطقة العربية على ضوء مساهمتها في الفضاء العمومي. وهي القراءة التي تبدو أنها تعاني من عدم الانسجام، وحتى الدقة. فشبكة الإنترنت توصف، أحيانا، بأنها تنشئ فضاء عموميا، وطورا توسعه، وتارة تؤسس فضاع عموميا جديدا.[14]

إن العديد من الكتابات التي تناولت دور وسائل الإعلام، خاصة التلفزيون، في تشكيل الفضاء العمومي في المنطقة العربية لم تركز على جانبه النظري، الذي أشرنا إليه سابقا، ولم تبحث عن جوانبه الأنطولوجية في السياق الثقافي والسياسي العربي، بل انطلقت من قناعة أن التلفزيون يعمل على تأسيسه[15] وأن بروز القنوات التلفزيونية العربية الجديدة التي تأسست على رؤية جديدة للعمل التلفزيوني تسعى لاستحداث فضاء عمومي جديد، سواء من خلال البرامج الحوارية والجدالية

التي شرعت بعض القنوات التلفزيونية في بثها، محدثة بذلك قطيعة مع الخطاب التوافقي والإجماعي الذي دأبت القنوات التلفزيونية الحكومية على ترسيخه، أو من خلال برامج تلفزيون الواقع التي دفعت بالحياة الخاصة والحميمية إلى الواجهة لتشكل موضع التفاعل الرمزي اليومي الذي تشارك فيه أعداد متزايدة من المشاهدين.

وينفرد البعض في الإشارة إلى أن الفضاء العمومي في المنطقة العربية يتعرض إلى التقويض ليس بفعل هذه البرامج التلفزيونية التي تناسلت في القنوات التلفزيونية العربية فحسب، بل بسبب البرامج الدينية. ففي هذا الصدد يشير الباحث رضا فرجاني إلى أن القنوات التلفزيونية العربية عاجزة عن تفعيل التبادل العمومي للحجج العقلانية، لأن الخطاب الديني التلفزيوني يظهر في صورة معرفة يقينية ومطلقة.(16)

وحتى نقترب، أكثر، من الجانب الإجرائي لعلاقة التلفزيون بالفضاء العمومي في المنطقة العربية تجدر الإشارة إلى بعض الجوانب التاريخية في تطور الفضائيات العربية ورهاناتها السياسية والاقتصادية والثقافية. إن هذا الاقتراب لا يخلو من مزالق وصعوبات، وذلك لأن عبارة "فضائيات عربية" تتضمن قدرا كبيرا من التعميم والتبسيط الذي يفقد التحليل العلمي جانبا كبيرا من الدقة والصرامة. فهذه العبارة تغطي واقعا شديد التلون والاختلاف يجمع بين القنوات الجامعة والمتخصصة، التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص، ويعادل قنوات "الفيديو كليب" بقنوات الدعوة والإرشاد الديني، ولا يميز بين القنوات التلفزيونية التي يتابعها عدد محدود من الجمهور وتلك التي ازداد انتشارها جغرافيا واجتماعيا، وغيرها من الصعوبات التي تعسر الحديث عن مساهمة الفضائيات في تشكيل الفضاء العمومي لأنها تقفز عن السؤال الجوهري التالي: عن أي نوع من القنوات التلفزيونية نتحدث: عن قناة اقرأ أم قناة جرس؟ عن قناة الحبيب أم قناة الجزيرة؟

لقد تطورت قنوات البث التلفزيوني العربي في ظل الأزمات، وبفعل التأثير الخارجي أكثر من الداخلي. فأول قناة فضائية عربية خاصة: (MBC) بدأت في البث من لندن في اتجاه شعوب العالم العربي بعد غزو الجيش العراقي للكويت، وانطلاق القناة الفضائية المصرية Egyptian Space

Channelالتابعة لأكبر دولة عربية جاء بمناسبة اندلاع الحرب نتيجة الغزو المذكور، وظهور القناة التلفزيونية "العربية" كان عشية الإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال العراق.

يصرف البعض النظر عن العوامل التي أدت إلى انفتاح الفضاء السمعي – البصري العربي، ويتعاملون مع السمعي – البصري واضعين مضمون ما يبثه وتأثيره المحتمل موضع تساؤل. إن كل محاولة لاستقراء مساهمة القنوات التلفزيونية العربية في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي تكون، في تقديرنا، مبتورة ما لم يدرك المنطق الذي أنشأها والسياق الذي تطورت فيه.

إن معاينة التجربة المكتسبة في بعض الدول العربية تثبت، بشكل لافت للنظر، أن القنوات التلفزيونية لم ترتق، لأسباب تاريخية مرتبطة بظروف تأسيسها وتطورها وتوظيفها، لتصبح أداة للتغيير والتجديد، بل كانت دائما انعكاسا لهذا

التغيير. فالتجربة الجزائرية القصيرة التي دامت من 1989 - 1991، والتي يمكن أن نضعها بين قوسين في تاريخ التلفزيون الجزائري، تبين أن هذا الأخير لم يكن الأداة الفاعلة في التغيرات التي حدثت على صعيد حرية الكلمة، بل كان امتدادا للديناميكية السياسية التي حدثت في الجزائر بعد المواجهة السياسية التي جرت في الشارع سنة 1989.

ومن الصعب أن نعمم تجربة الجزائر التي لم تفتح حقلها التلفزيوني للاستثمار الخاص، على كل الدول العربية التي تتمايز على الصعيد السوسيو ثقافي والسياسي. لكن في ظل غياب الفعل المؤسساتي المنشغل بالأسئلة الكبرى في المنطقة العربية، وفي ظل شح الفعل الثقافي المؤسساتي الجماهيري تسعى القنوات التلفزيونية إلى استغلال الفراغ الثقافي وتعويض هذا الغياب.

والسؤال الذي نطرحه هل تعدد القنوات التلفزيونية في المنطقة العربية يندرج ضمن استراتيجية واضحة المعالم، تقوم على ترسيخ منطق إقامة تعددية إعلامية، وتلبية حق المشاهد في الإعلام والتعبير ورفع مستواه الثقافي وتعزيز انتمائه؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتضمن شقين على الأقل: الشق الأول يتجلى فيه تمثل السلطات العمومية العربية للتلفزيون، والفضائي تحديدا. فعلى ضوء تمثل الشيء يتحدد استخدامه، وذلك لأن التمثل في جوهره يعد عملية بناء للواقع عبر

الاتصال حيث لا تفهم الحياة الاجتماعية كما تمت صياغتها، بل يسعى لفهمها وهي في طور الصياغة. إن التمثل شكل من المعرفة المتبلورة ذات الغاية العملية التي تقتسمها مجموعة بشرية في أثناء عملية بناء واقعها الاجتماعي المشترك.[17]

يتم تمثل بعض الدول العربية، إن لم يكن أغلبها، للتلفزيون كرمز للحداثة، وعلامة على الانفتاح على العصر، ووسيلة التباهي، ومجالا للمنافسة تستخدمه كل دولة عربية للدعاية لسياستها ومواقفها على الصعيد المحلي والدولي، أو كحام لما يعتقد أنه هوية وثقافة وطنية ضد هجوم القنوات التلفزيونية الأجنبية، وحتى العربية، وأداة للتحكم في سلطة الكلمة والصورة. إن حرص السلطات العمومية في العديد من الدول العربية على عدم السماح بظهور قنوات تلفزيونية إخبارية خاصة، ومنع القنوات التلفزيونية الجامعة الخاصة من بث الأخبار التلفزيونية يعد تجسيدا حيا لهذا التمثل Representation.

لذا يعد التلفزيون، في نظر السلطات العمومية العربية، حارسا أمينا للوحدة الوطنية من "الخطر المحتمل" الذي تمثله المعارضة السياسية التي بدأت تخاطب مواطنيها من على منابر القنوات التلفزيونية المنافسة سواء الأجنبية أو العربية. هذا إضافة إلى أن بعض الدول العربية رأت في القناة التلفزيونية الفضائية وسيلة لحل خلافاتها مع دولة أو دول عربية أخرى، متوارثة في ذلك رواسب حرب الأمواج الإذاعية، فتشن هجوما على بعضها البعض انطلاقا من قنواتها التلفزيونية ضمن منطق توازن "الرعب الإعلامي" على حد تعبير مذيع قناة عربية[18]. لعل هذا التمثل هو الذي كان وراء ميلاد بعض المصطلحات، مثل: القناة الفضائية – فضائية، والقناة الأرضية – الفضائية! التي يستخدمها بعض المهنيين العرب لتوضيح الفرق بين القنوات التي أنشئت خصيصا للوصول إلى المشاهدين العرب الموجودين داخل المنطقة العربية وخارجها، والقناة الأرضية التي انطلقت لتبث برامج تلفزيونية موجهة لجمهور وطني في البداية، ثم أصبحت تبث برامجها المحلية والوطنية فضائيا قصد توصيلها إلى كل المشاهدين العرب دون أن تقوم بتغيير محتوى رسالتها حسب الجمهور!

إن بعض الدول العربية لم تر في التلفزيون بوقا دعائيا لسياستها وتوجهاتها أو وسيلة لفرض هيبتها في الساحة العربية والدولية، والتأثير على مجرى الأحداث العربية والعالمية فقط، بل رأت فيه أيضا وسيلة لجني الأرباح وتحقيق غايات تجارية، وبهذا شاركت تمثل رجال الأعمال ومقاولي التلفزيون العرب، والذين تنافسوا على امتلاك قنوات تلفزيونية يغيرون تخصصها وفق ما تشتهي رياح السوق. لعل هذا التمثل يقربنا من فهم انمحاء الاختلاف بين القنوات التلفزيونية التابعة للقطاع العام وتلك التابعة للقطاع الخاص على صعيد التمويل، والمحتوى، واستراتيجية البرمجة التلفزيونية، والوظيفية.

إن المقابلة التي أجريناها مع مجموعة من مسؤولي القنوات التلفزيونية العربية، الخاصة أو الحكومية، في أثناء نشاطنا المهني أو في إطار بحث ميداني عن البرمجة التلفزيونية في القنوات التلفزيونية العربية، في السنة 1997، تؤكد هذه الحقيقة، وتنفي أي إيحاء بتمثلهم للتلفزيون كأداة نشيطة في تشكيل الفضاء العمومي.

أما الشق الثاني من الجواب على السؤال الذي طرحناه أعلاه، فيرتبط بتمثل الجمهور العربي للفضائيات العربية. إن البحوث الأمبريقية تؤكد، على الرغم من قلتها، على أن أغلبية الجمهور العربي يرى في التلفزيون المصدر الأول لمعلوماته
واطلاعه على الأحداث. وأن الكثير من المشاهدين يبحثون عما يجري في بلدانهم في الفضائيات العربية والأجنبية، وليس في القنوات التلفزيونية الحكومية. وعلى الرغم من وجود عدد من المتململين من جنوح بعض القنوات التلفزيونية نحو بث برامج تلفزيون الواقع والإدمان على بث شرائط الفيديو كليب الغنائية، وكثرة برامج الشعوذة والتنجيم، فإنه يوجد اعتقاد لدى قطاع كبير من المشاهدين بأن بعض القنوات التلفزيونية تعبر عن صوتهم المكبوت، وتكشف عن عدم رضاهم، وحتى سخطهم على ما آل إليه الوضع العربي والشعوب العربية. كما يعتقدون أن التلفزيون يعد وسيلة للترفيه، ربما الوحيدة لشريحة واسعة منهم، تنسيهم همومهم وكربهم ولو إلى حين، وتفتح لهم بابا للحلم والخروج المؤقت من واقعهم الصعب، وتقدم لهم النصائح العملية في مجال الصحة والطبخ، ورشاقة الأجسام، وتربية الأطفال، وترشدهم دينيا، وتطلعهم على ما يجري في العالم، وتمكنهم من ممارسة حرية الرأي.

والأكثر من هذا أنهم يعتقدون أن الفضائيات غير الحكومية تتمتع بقدر كبير من المصداقية بحكم إدمانهم على مشاهدتها.

لكن يبدو أن استجلاء تمثلات Representations السلطات العمومية في الدول العربية والجمهور للتلفزيون يحتاج إلى تلخيص العوامل المعقدة التي كانت وراء تزايد عدد القنوات التلفزيونية في المنطقة العربية.

إن ما يلفت النظر، أكثر، في المنطقة العربية، أن وتيرة تزايد القنوات التلفزيونية تجري بشكل أسرع من الإحصائيات. فكلما وصل المهنيون والمختصون إلى اتفاق لضبط عددها، يفاجئهم ميلاد قنوات تلفزيونية جديدة. ففي نهاية شهر نوفمبر من السنة 2006 بلغ عددها 395 قناة تلفزيونية.[19] لقد تسارعت وتيرة هذه الزيادة بنسبة 87% في السنة 2005، ومنذ ذاك التاريخ وهي تتضاعف، خاصة بعد التشجيعات التي يحظى بها المستثمرون في المناطق الحرة للإعلام في بعض الدول العربية.

تتميز خارطة القنوات التلفزيونية العربية بسمتين بارزتين: هيمنة القنوات التلفزيونية الخاصة أو التجارية، وغلبة القنوات المتخصصة التي بلغت 70% من مجمل القنوات التلفزيونية، مقابل 30% من القنوات الجامعة[20] حيث نلاحظ أن القنوات العربية المتخصصة أصبحت تغطي مختلف المجالات: الأطفال (الجزيرة أطفال)، المرأة (هي تي في)، السينما والدراما (روتانا سينما، ميلودي، MBC2)، والأخبار (الجزيرة، العربية) الموسيقا ومنوعات الغناء Mazzika، ونغم، Melody Hits) والرياضة (الجزيرة رياضية، دبي الرياضية) والدعوة (قناة الفجر الفضائية، اقرأ، مجد) والتعليم (قنوات التعليم المصرية) والاقتصاد والمال، (قناة أصول، العقارية، CNBC العربية، والاقتصادية). والشعوذة (شهرزاد، الحقيقة، الحبيب). لقد بدأت كل هذه القنوات في استقطاب عدد كبير من الجمهور. وعلى الرغم من هذه التغطية فإن القنوات الجامعة أو العامة لم تعان، مثل نظيرتها في الدول الغربية، من قلة الإقبال على مشاهدة برامجها نتيجة كثرة القنوات التلفزيونية المتخصصة في مواضيع محددة.

لقد انصرف رأسمال الخاص إلى الاستثمار في القنوات التلفزيونية المتخصصة ذات المقدرة على تحقيق فائض من الربح، مثل: السينما والموسيقا، والرسائل القصيرة. وتركت مسألة إنشاء قنوات ذات الطابع "تعليمي" للدولة والتي مازالت
تستند إلى فهم كلاسيكي لعملية التربية والتعليم وتنفذه وفق تصور تقليدي للعمل التلفزيوني.

مازالت القنوات التلفزيونية العربية المشفرة قيد التطور في الفضاء الاجتماعي العربي، حيث لم تتجاوز 34 قناة. وتؤكد بعض التقديرات على أن التلفزيون الفضائي المدفوع لا يزال سوقا ناشئة، حيث لا تتجاوز نسبة البيوت العربية المشتركة في هذه الخدمة المحصورة وسط الفئات الميسورة 1.5%، فقط، من مجمل عدد المنازل التي توجد فيها أجهزة تلفزيون. وترتفع هذه النسبة في المملكة العربية السعودية لتصل 16 %.

وتشير بعض التقديرات المستقلة إلى وجود أكثر من 650 ألف مشترك في خدمات التلفزيون المدفوع في الخليج والشرق الأوسط. وتستحوذ شبكة راديو وتلفزيون العرب ART على حصة الأسد، حيث بلغ عدد مشتركيها أكثر من 350 ألف مشترك، ثم تأتي"Showtime" و" Orbit" بمعدل يزيد عن 250 ألف مشترك للأولى، ونحو 200 ألف للثانية.

وتزايد عدد المالكين للصحن اللاقط ليبلغ معدله 40% في مجمل الدول العربية [21] ووصل إلى نسبة 89% في بعضها الآخر، مثل المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر سوق للإعلام المرئي.[22]

إن التأمل في خارطة القنوات التلفزيونية العربية يثير السؤال التالي: هل تعدد القنوات التلفزيونية، وميلاد تلك المتخصصة عملت على تشذر الجمهور في المنطقة العربية، كما هو الشأن في الدول الأوروبية المتقدمة التي تملك تاريخا تلفزيونيا طويلا نسبيا، وتراصفا اجتماعيا وثقافيا Social and Cultural Stratification؟

لقد سمحت إصلاحات القطاع السمعي – البصري الفرنسي، في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، لشعوب المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، وتونس) بالاستفادة من البث المباشر للقنوات التلفزيونية الفرنسية. ومنذ ذاك التاريخ لم تنقطع متابعتها لبرامج التلفزيون الفرنسي، بل تكاثفت في مطلع الألفية الحالية، حيث أصبحت تستقبل برامج ثلاث باقات رقمية فرنسية، ليس بالاشتراك بل بقرصنة البطاقات المشفرة بكلفة زهيدة لا تتجاوز، في كثير من الأحيان، 6 دولارات. وقد ترتب عن هذا الوضع أن قطاعا من الفئات الوسطى، التي واصلت تعليمها باللغة الفرنسية وتتكون من مهندسين وأطباء وموظفين سامين في الدولة وأساتذة جامعيين ومديري المؤسسات الاقتصادية، وكل المدمنين على متابعة الأفلام والبرامج الإخبارية والبرامج الحوارية في التلفزيون الفرنسي انغمسوا في الحياة الثقافية والسياسية الفرنسية أكثر من انشغالهم بالشأن الثقافي والسياسي المحلي. وبالمقابل يوجد كل الذين يتابعون برامج الفضائيات العربية العديدة، وهم في الغالب شريحة واسعة من التجار الصغار والفلاحين والعمال البسطاء والإداريين، وكل الذين واصلوا تعليمهم باللغة العربية. إن هذا الاستقطاب الثقافي – اللغوي لم تنتجه الفضائيات، بل عززته بإثراء المدونة الثقافية لكل شريحة اجتماعية لفهم الظواهر الاجتماعية والثقافية واستبطانها. إن هذا الاستقطاب لا يعني بتاتا غياب فئة وسطية يختلف وزنها من دولة مغاربية إلى أخرى تتنقل بين برامج القنوات التلفزيونية العربية والفرنسية. هذا الاستقطاب الثقافي – اللساني ليس بارزا في دول الخليج العربي والشرق الأوسط، وحتى وإن وجدت بوادره فإنه لا يقوم على أساس مدى متابعة برامج القنوات الناطقة باللغة الإنجليزية التي بدأت بالتزايد. إن الاحتقان اللساني الموجود في منطقة المغرب العربي يؤكد أن مسألة الهوية في المنطقة العربية لا تطرحها الجغرافيا أو الدين، بل الوعي بالانتماء واللسان.[23]

إن التسليم بتشذر جمهور التلفزيون في المنطقة العربية كنتيجة للبروز القوي والاستعراضي للقنوات المتخصصة يحتاج إلى مراجعة، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها أن تاريخ القنوات المتخصصة حديث جدا مقارنة بالقنوات الجامعة (غير المتخصصة)، كما أن العديد من القنوات المتخصصة غير

مجانية. وأخيرا، أن القنوات المتخصصة يغلب عليها طابع عدم الاستقرار. فالقفز من تخصص إلى آخر، أي من قناة منوعات وغناء إلى قناة للدعوة، على سبيل المثال، لم يعد حالة استثنائية.

إن تزايد عدد القنوات الدينية في المشهد الفضائي العربي، الذي يبدو في الظاهر كرد فعل على تزايد عدد القنوات التي يطلق عليها مجازا تسمية قنوات المنوعات، لأنها متخصصة في بث شرائط الغناء والرقص والرسائل القصيرة، يمكن قراءته على ضوء بعض الحقائق السوسيو – ثقافية والسياسية، حيث يلتمس كل دارس لحركية خارطة الفضائيات العربية مؤشرات تشجع على الاستثمار في مثل هذه القنوات، سواء لرغبة السلطات العمومية في مواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة على الصعيد الإعلامي بإنشاء قنوات تلفزيونية أو السماح بإنشائها لتعبر عن الاعتدال في الدين، وترد على خطاب المغالاة والتطرف والإرهاب، أو لنشر الدين الرسمي أو لتحقيق عائد مالي.

خلافا لما يعتقد البعض، فإن الدول العربية لم تفقد السيطرة على البث التلفزيوني في ربوعها على الرغم من التزايد الرهيب في عدد القنوات التلفزيونية التي تبث برامجها في المنطقة العربية، فخارطة القنوات التلفزيونية الدينية تبين مدى سيطرتها في هذا المجال. فالمنطق الذي يخضع له منح التراخيص لإنشاء قنوات تلفزيونية دينية أو غيرها وسحبها يؤكد هذه الحقيقة.

ربما يعتقد البعض أن الظرف الدولي ساعد الدول العربية على تحقيق ذلك، وهو اعتقاد صحيح.

إن التجانب المذهبي الذي نتلمسه، بهذا الشكل أو ذاك، في أطراف العالم الإسلامي يتمظهر في البث التلفزيوني، وهذا ما نلاحظه في هوية بعض القنوات التلفزيونية ومصادر تمويلها، والنزاع حول حق بثها عبر الأقمار الصناعية المتاحة.

لقد تم استغلال القنوات التلفزيونية الدينية كأرضية للتنافس والتأثير السياسي والاجتماعي داخل الدولة الواحدة، كما ذهب بعضهم في تفسير التنافس الشديد بين قناة "اقرأ" التي أنشأتها

مجموعة البركة التي تملك شركة Arab and Radio Television في السنة 2001، وقناة "الرسالة" التي أطلقتها شركة روتانا في السنة 2006.[24]

لقد حاولت بعض الدول العربية امتلاك صوت ديني متلفز لتنأى عن الاستقطاب الديني في المنطقة العربية، فأنشأت قنواتها التلفزيونية الدينية، مثل مصر التي اطلقت قناتها التلفزيونية "أنس" في السنة 2006 التي تبث على مدار 24 ساعة.[25] وتونس التي أطلقت قناة "هنبعل الفردوس" في مطلع شهر رمضان من العام 2008، والمملكة المغربية التي شرعت في بث برامج دينية من الساعة الخامسة بعد الزوال إلى العاشرة ليلا على قناة السادسة التلفزيونية.

في خضم النوايا السياسية وموازين القوى الوطنية والإقليمية التي تنظم البث التلفزيوني، ظهرت قنوات تلفزيونية دينية ذات طابع تجاري، تفضحه أنماط تمويلها القائمة على كثرة الإعلانات، والرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الهاتفية ذات الرسوم المرتفعة التي يدفعها المشاهدون للمشاركة في البرامج الحوارية أو طلبا للفتاوي الدينية. إن هذه القنوات لا تستثمر الكثير من الأموال، إذ تكتفي باستضافة بعض شيوخ الدين وبث شرائط الفيديو كليب الدينية: مدائح وأناشيد. لقد حركت هذه القنوات التلفزيونية الدينية التجارة بالمواد ذات العلاقة بالعبادة والطقوس الدينية التي أصبحت رائجة.

لقد اكتشف رأس المال الخاص العربي، ربما باندهاش، أن القطاع السمعي – البصري، والتلفزيون تحديدا، يمكن أن يكون مربحا على الصعيد التجاري ومغريا للاستثمار المالي. ربما هذا الاكتشاف هو الذي يفسر جزئيا تزايد القنوات ذات الطابع الترفيهي: القنوات الغنائية، وقنوات الرسائل القصيرة، وتفسير الأحلام، وفك المربوط، وإطلاق النصيب، وابعاد العين والحسد، والاطلاع على الحظ، وقراءة الأبراج، وجلب الغائب، وكشف القرين. هذا دون أن يخفى على أحد السهولة التي يواجهها أي مستثمر في إطلاق مثل هذه القنوات التلفزيونية في المنطقة العربية، التي لا تتطلب رأسمالا ضخما، مقارنة بالقناة التلفزيونية المنتجة للمواد الدرامية. ولعل اتساع الجهل والفقر

والإحباط والقنوط الذي يدفع أعدادا متزايدة من المشاهدين بالتعلق بقشة "الشعوذة" كان العامل الحاسم المشجع على إنشاء القنوات المذكورة.

إن البث التلفزيوني المباشر وسع من رقعة الإقليم الثقافي للبث والتوزيع الإعلامي، فتداخل المحلي والوطني والقومي والدولي. لذا تلتقي القنوات التلفزيونية العربية والقنوات التلفزيونية الأجنبية، التي توجه إلى المنطقة العربية بلغة أجنبية أو عربية، لتصب كل حمولاتها في "المخيال الإعلامي" في المنطقة العربية، فبأي نمط تلفظي، وبأي قالب تعبيري تنقل هذه الحمولات؟ وما هي علاقة هذه الحملات بالمؤسسات المختلفة والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية الرسمية والشعبية؟ وكيف تتمثل الجمهور هذه الحملات، ويوظفها في بناء ذاته؟

بتفكيك التجربة التلفزيونية في المنطقة العربية يظهر طغيان نمطين لفظيين للخطاب التلفزيوني، الأول يقوم على الجدل، والثاني يستند إلى السرد. إن مجال الخطاب الأول هو البرامج السياسية. أما المجال الثاني فهو البرامج الدرامية (أفلام، مسلسلات، ولعاب تلفزيونية، ولقاءات الدردشة الاستعراضية المتلفزة (Talk show)، حيث يلاحظ أن معدل الوقت الذي تخصصه القنوات التلفزيونية العربية الجامعة للمواد الدرامية (أفلام، ومسلسلات تلفزيونية) قد بلغ نسبة 8.33% من مجمل وقت البث، أي اكثر من ثلثه.(26)

إن مرتع الخطاب الأول هو القنوات التلفزيونية الإخبارية التي أصبحت سياسية بامتياز، بمعنى أنها تركز على الأخبار والبرامج السياسية دون غيرها من الأحداث. إن أغلب برامج قناتي "العربية" و "الجزيرة" التلفزيونيتين، على سبيل المثال، هي برامج نقاشية وحوارية لا تتطلب استثمارا تقنيا وماليا وبشريا كبيرا، مثل البرامج الدرامية، أو الأفلام التسجيلية والربوتاج. إن هذا النمط من الاتصال يسعى إلى الاقتراب من الحقيقة، أو من الواقع عبر الأفكار. ومن المفروض أن البرامج القائمة على الجدل تشكل، بفضل تنوعها، الأداة الديناميكية التي تشكل الفضاء العمومي، كما ذكرنا آنفا، لكن الواقع الإعلامي في المنطقة العربية لا يقدم ما يؤكد هذه الحقيقة. فبعض القنوات التلفزيونية أضحت تشبه"، مجازا، الـ "إغور" Agora، أي الساحة العامة في أثينا التي تتحول إلى

مكان للنقاش السياسي، أو أصبحت تقوم بدور الحديقة البريطانية Hyde Park في الحياة السياسية العربية.

إن بنية الحقل السياسي والإعلامي في المنطقة العربية لا تسمح بتداول النقاش حول المشاكل المرتبطة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى أنها لا تطرح للنقاش المشاكل الملموسة والعينية التي يعاني منها المواطن في محيطه العائلي، وحيه السكني، ومقر عمله أو تسوقه أو مراكز تعليمه وترفيهه، وفي علاقته اليومية مع السلطة العمومية في شكلها الملموس. فالفضائيات العربية تجنح نحو طرح الأحداث والظواهر الكبرى في إطارها القومي أو الدولي. ربما السبب في ذلك يعود إلى أن أصحاب هذه القنوات يعتقدون أن هذه الأحداث والظواهر، وليس غيرها، تشكل جمهورها على المستوى العربي وحتى على مستوى الدولي.[27] لكن العديد من القنوات المحلية أو الوطنية تعاني من الظاهرة ذاتها، حيث إنها تتجنب الخوض في الشأن الداخلي مقابل اهتمامها الكبير بالأحداث العربية والدولية. إذا كان هذا الاهتمام قد عزز الشعور بالانتماء والتضامن مع القضايا العربية، مثل القضية الفلسطينية، فإنه لم يعزز الإحساس بالأنا من خلال التركيز على "الهو أو الآخر أو "الغير" الذي يتجلى في الأخبار الدولية.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أن إحدى القنوات الفضائية العربية لم يسمح لها بإجراء نقاش حول ختان الإناث كحالة ملموسة إلا بعد أن بثت قناة CNN شريطا مصورا عن الموضوع أقام الدنيا ولم يقعدها.[28] لقد جرت العادة على تبرير هذا الأمر بالقول إن سلطة الرقابة أو الرقابة الذاتية لازالت قوية في المنطقة العربية. إن هذا القول لا يجانب الصواب بيد أنه يطمس واقعا تتقاطع فيه جملة من الحقائق، منها أن إدارة الشأن العام في العديد من الدول العربية لم تكن وليدة استشارة ونقاش ومداولات، يمان تجاهلها التلفزيون فإنه لم يقم سوى بالتعبير عن هذه الحقيقة. لذا من النادر أن نشاهد في ركح التلفزيون ممثلا للسلطة العمومية ورجال الإعلام وممثلي السلطة التشريعية يناقشون قضية محددة ومعينة، ويمتد النقاش وتتوسع دائرته بعد هذا اللقاء ويشارك فيه العديد من الأشخاص ضمن الأطر المؤسساتية، وينتهي إلى قيام المجلس التشريعي أو ممثل السلطة العمومية باقتراح مشروع قانون لمعالجة القضية المطروحة، كما هو الشأن في العديد من الدول الديمقراطية المتقدمة.

إذا كانت بعض القنوات التلفزيونية العربية تتعرض بالنقاش إلى السياسة الوطنية، بهذا القدر أو ذاك، خاصة في أثناء الحملات الانتخابية، فإن الوضع الاقتصادي في حالته الملموسة يظل شيئا غامضا بالنسبة لغالبية المشاهدين. وتعتقد
غالبية مشاهدي التلفزيون في المنطقة العربية بأن توجه القنوات التلفزيونية العربية إلى الاهتمام بالأحداث الدولية أكثر من الأحداث الوطنية هو شكل من أشكال الهروب، والتعتيم على الواقع المحلي والوطني.

تكمن مقدرة التلفزيون على تفعيل النقاش الاجتماعي من خلال ربط الحياة السياسية الوطنية بالاهتمامات الاجتماعية الشعبية. لكن كيف يتسنى ذلك في الدول العربية، وقنواتها التلفزيونية، خاصة تلك التابعة للقطاع العام، التي مازالت تبحث عن معنى الخبر المحلي أو الوطني بعيدا عن الطابع البروتوكولي والتشريفي الخالي من القيم الإخبارية.

إن الإشكالية التي تقلق بعض الباحثين في المشهد الإعلامي العربي نلخصها فيما يلي: إن تزايد عدد القنوات التلفزيونية العربية وتعدد أنماطها القانونية: ظهور قنوات تابعة للقطاع الخاص بجانب الحكومية، وتوافر هامش من حرية التعبير الفضائي لم يؤد إلى تغيير الممارسة السياسية في المنطقة العربية، ولم يعمل على تطوير الرأي العام؟

لقد عولجت هذه الإشكالية بشكل سريع، وتلقت إجابة قاطعة من خلال التأكيد على الطابع الاستبدادي لبعض الأنظمة العربية ومقاومتها للتغيير، أو الإشارة إلى أن الغلبة في المشهد التلفزيوني العربي تعود إلى طغيان القنوات الترفيهية والسطحية، وقلة البرامج التنويرية والتثقيفية. إن هذا الرأي – الحكم – لا يعتبر جديدا لأنه يرجعنا، مرة أخرى، إلى مسألة استصغار القنوات التلفزيونية الترفيهية ونكران أهميتها في تشكيل الرأي.

لم تتردد بعض البحوث في تقديم ما يتعارض مع ما تتضمنه الإشكالية المذكورة، حيث اكدت على مساهمة القنوات التلفزيونية العربية في تعزيز القيم المدنية.[29]

قبل تقديم العناصر التي يمكن أن تنعش الفكر حول ما تثيره الإشكالية المذكورة يجب الإشارة إلى أنها ترتكز على الإيمان المطلق بكفاءة القنوات التلفزيونية العربية في التأثير على الجمهور وعلى الممارسة السياسية، بشكل آلي.

يمكن التعرض للإشكالية المذكورة من زاويتين: الزاوية الأولى تتعلق بالخطاب الإعلامي التلفزيوني في المنطقة العربية، والزاوية الثانية ترتبط بعلاقة المتلقي العربي بهذا الخطاب، خاصة ذاك الذي يتمظهر عبر القالب السردي.

بعد أكثر من عقد من بث القنوات التلفزيونية الإخبارية، وانطفاء اللهفة على حرية التعبير التي ظلت مغيبة في التلفزيون، يمكن أن نستجلي بعض خصائص الخطاب التلفزيوني غير السردي فيما يلي:

أن القنوات التلفزيونية الخاصة فتحت، فعلا، منابر للتعبير السياسي، استقطبت في البداية عددا كبيرا من الجمهور العربي، وتحمس لها لأنه كان يعتقد أن الفرج عن كربه السياسي والاجتماعي يأتي على يدها. لكن مع مرور الأيام تجلت حدودها، خاصة عندما عجز جمهورها عن تشكيل صورة كاملة وواضحة عن أطروحات القوى السياسية الناشطة في الساحة العربية: برامجها السياسية ومواقفها في مجال الاقتصاد، والسياسة، والتعليم، والثقافة، والرياضة، وغيرها. وبدأ النقاش يفقد وهجه ويستنزف بفعل انتقال الأسماء ذاتها غير المنغمسة في الفعل السياسي بالمعنى المؤسساتي من قناة تلفزيونية إلى أخرى لتتناول الأحداث المجترة ذاتها. هذا لا يعني نفي البرامج الحوارية الجيدة التي تتضمن قدرا كبيرا من جدة الطرح وشدة اللهجة الناقدة. لكن هذه الحقيقة لا يجب أن تمنعنا من القول بأن نقائص العديد من البرامج السياسية في التلفزيونات العربية لا تتحمله نخب الوطن العربي وحدها، التي نمت في كنف الحزب الواحد أو المعارضة، ونشأت إما في بيئة ثقافة الاحتجاج أو في ظل غياب التكوين الثقافي والفلسفي والمعرفي الذي يتقبل الرأي الآخر. بل تتحمله، أيضا، أجندة بعض الفضائيات العربية التي لا تسعى إلى التعبير عن تعددية الفكر والرأي وإثرائهما، وذلك سواء بإبراز الرأي الواحد والوحيد وطمس بقية الآراء المعارضة أو المخالفة أو التهجم عليها، أو استعراض

الآراء المتعددة والإطاحة بها، وفق مقولة نسف الرأي والرأي الآخر. وهكذا تم إفراغ ديمقراطية التعبير من مضمونها الذي يرتبط بتعددية الرأي، والقبول بالرأي الآخر والتسامح معه.[30] وقد ترتب على هذا الوضع أن بعض القنوات التلفزيونية تحولت إلى منابر لتفريغ السخط
السياسي وتصدير اليأس من كل تغيير، والاقتناع الضمني بالدعوة إلى إبقاء الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، لأن بديلها غير موجود أو أنه ليس أفضل مما هو موجود. هكذا ساهمت البرامج السياسية في بروز ظاهرة "النضال التعويضي" الذي يقف عند حد متابعة الأحداث والآراء في الشاشة الصغيرة دون النزول إلى الميدان لخوض العراك لنشرها.

لقد قامت بعض القنوات التلفزيونية الحكومية بمضاعفة عدد البرامج السياسية المختلفة إلى حد أن المشاهدين أصيبوا بالتخمة أو الإشباع منها. ففي هذا الإطار لجأت إحدى القنوات الحكومية العربية إلى بث تسعة برامج سياسية جديدة[31] تعالج أغلبها المواضيع السياسية، ويتحدث فيها ثمانية محللين سياسين من الذين يعرفون جيدا الخط السياسي للقناة.[32] وعلى الرغم من هذا الفائض في عدد البرامج السياسية فإن المعارضة السياسية وممثليها في هذا البلد لا يتمتعون
بحق الظهور في هذه القناة التلفزيونية! فالغاية من كل هذه التخمة في البرامج السياسية في بعض القنوات التلفزيونية العربية، خاصة التابعة للقطاع العام، ليس تمكين المواطن من حقه في الإعلام والتعبير، بل محاولة حجز الوقت الذي يصرفه في مشاهدة برامج بعض القنوات التلفزيونية المنافسة، واعادة إنتاج الخطاب الرسمي بشكل مطنب، وبصيغ مختلفة.

إن حالة التشبع من البرامج السياسية المستنسخة في القنوات التلفزيونية العربية قد دفعت الجمهور إلى إدارة ظهره لها. وفي الواقع لا توجد دراسات أمبريقية تؤكد هذه الحقيقة، بل توجد جملة من المؤشرات الميدانية، منها ما لاحظه المهنيون من توجه المشاهدين المتزايد نحو البرامج الترفيهية والخفيفة، مثل الألعاب التلفزيونية وبرامج تلفزيون الواقع. ربما يعبر هذا التوجه عن خيبة أمل قطاع واسع من المشاهدين في القنوات التلفزيونية، إذ كانوا ينتظرون منها الكثير ولم يتحقق سوى القليل. وربما كانوا يعتقدون أن القنوات التلفزيونية هي عبارة عن أحزاب سياسية، فحاسبوها على عجزها عن تحقيق ما أخفقت أقوى الأحزاب في المنطقة العربية عن تجسيده!

إن الطابع النخبوي والتجريدي للبرامج السياسية في العديد من القنوات التلفزيونية العربية قد عزز الانقسام الاجتماعي والثقافي في المنطقة العربية، حيث ظلت البرامج السياسية حكرا على الفئة المثقفة من الذكور أساسا. أما برامج الترفيه والتسلية فهي، دائما، من نصيب أغلبية المشاهدين إناثا وذكورا الذين انصرفوا لصياغة رغباتهم وطموحهم على ضوء ما يظهر لها في البرامج المذكورة.

لقد تعامل الخطاب التلفزيوني العربي مع السياسة كلفظ أو شعار وليس كمفهوم وممارسة، بدليل أن إدارة الشأن العام، وتطور مفهوم الدولة ووظائفها الملموسة نادرا ما تطرح على ساحة النقاش التلفزيوني. فالمعارضة السياسية ومواقفها لا يلتفت إليها تلفزيونيا إلا في أثناء الحملات الانتخابية، ولا يعاد الحديث عنها إلا بعد كل أربع أو خمس سنوات. وهذا الأمر ينطبق حتى على الدول العربية التي تتباهى سلطاتها بالقول إن معارضتها ممثلة في البرلمان. لكن لا تذكر مواقفها في البرلمان ولا خارجه تلفزيونيا إلا إذا كانت تؤيد السياسة الرسمية وإذا كان هذا الأمر ينطبق أكثر على التلفزيون العمومي، فإن التلفزيون الذي نقول تجاوزا أنه تابع للقطاع الخاص قد انساق، بهذا القدر أو ذاك، وراء النزاعات السياسية الظرفية حول السلطة، واستعطاف الشارع على حساب الاهتمام بإشكالية بناء المجتمع. هكذا، ساهم التلفزيون في ضمور الدولة كمفهوم في وعي الجمهور، واستبدلها بمصطلحات مثل: النظام السياسي، والإدارة المركزية، والحكومة. ولم يسلط الأضواء الكاشفة على تبعية الفعل السياسي في المنطقة العربية وارتهانه للأشكال التنظيمية والذهنية التي وجدت قبل ميلاد الدولة الوطنية. وهكذا ازدادت الخشية من أن يؤدي كل تبديل جوهري في النظام السياسي إلى زعزعة الدولة أو تفكيكها مما يؤدي إلى تفكيك المجتمع!

إن هذا الأمر يثير الإشكالية المتعلقة بالآليات الإعلامية والسياسية في المنطقة العربية التي تصوغ "الخطاب العمومي". فبعض الدول العربية سمحت بإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة بشرط عدم بث الأخبار والبرامج السياسية لأنها تعدها قطاعا من السيادة الوطنية في زمن البث التلفزيوني المباشر! لذا يباح الاستغراب من الحديث غير الحذر عن وجود "الفضاء العمومي" في المنطقة العربية بدون أدنى إشارة إلى ضرورة ترسيخ مفهوم الخدمة العمومية في وسائل الإعلام التابعة لقطاع

الإعلام، وفي ظل توكيل مهام الإعلام الرسمي إلى قنوات تلفزيونية خاصة، بدون نص قانوني.[33] وفي ظل غياب هيئة مستقلة تشرف على احترام مبادئ التعددية الإعلامية في القنوات التلفزيونية.

يمكن القول إن أسس صياغة "الخطاب العمومي" مازالت تحافظ على جوهرها على الرغم من تجدد مضامين هذا الخطاب، واتساع مداه حيث بدأ يتضمن الحديث عن الحياة الخاصة وحميميتها من خلال البروز الاستعراضي لبرامج تلفزيون الواقع وبرامج "التوك شو" Talk show التي تطرح مواضيع كانت تعد في قائمة المحظورات، مثل: الاغتصاب والشذوذ الجنسي، وزنا المحارم، والإدمان على المخدرات، ومرض الإيدز، والجريمة..

مازال الكثير من المهنيين يشتكون من الواقع السياسي والمهني الذي أعطى استمرارية لاحتكار السلطات العمومية للأخبار الوطنية. فعلى الرغم من تكنولوجية الاتصال الحديثة التي خففت من قبضتها على الأخبار، خاصة بعد أن تزايد عدد المدونين Blogers في المنطقة العربية، وكثر اللجوء إلى Youtube لنشر ما تريد السلطات العامة إخفاؤه، إلا أن هذه الأخيرة لم ترفع يدها نهائيا عن الأخبار الوطنية، حيث إن السماح لبعض الأحداث بالتداول أو منعها مازال تحت رحمة بعض الموظفين الإداريين. ففي ظل هذا الوضع نتساءل عن مصداقية الحديث عن "فضاء عمومي" في المنطقة العربية بدون احترام مبدأ النشر والعلن الذي يجعل إدارة الشأن العام أكثر مرئية وشفافية، كما ذكرنا آنفا.

يمكن تقسيم الخطاب السردي التلفزيوني العربي، الذي يشكل جزءا أساسيا من "المخيال الإعلامي" إلى جزءين أساسيين: الخطاب السردي الإعلامي، والخطاب السردي اللهوي الدرامي.

1- الخطاب السردي الصحفي:

يعاني هذا الخطاب من تبعات الإرث الصحفي. لقد نشأت الصحافة في المنطقة العربية كوسيلة نضال ومقاومة ضد الاستعمار. وتطورت كأداة تعبئة وتجنيد ودعاية لبناء الدولة الوطنية، فصقلت خبرتها بكتابة المواد الصحفية الفكرية: (المقال والتعليق) أكثر من كتابة المواد الإخبارية:

(الخبر والتقرير). ورفعت من مكانة كتابة المقال في الصحافة، واعتبرت كاتبه مفكرا على حساب المحرر الذي يكابد من أجل جمع تفاصيل الحدث وحيثياته لصياغة قصة إخبارية متكاملة. لقد ألقى هذا الإرث بظلاله على العمل الإعلامي في التلفزيون العربي، فجعل مقاربة الواقع تتم، في الغالب، من خلال الخطاب وليس السرد أو القصة. والأخطر من هذا أنه طمس الأحداث البسيطة والمهمة في الحياة اليومية في ثنايا الخطاب التجريدي الذي يتناول الأحداث العامة والكبرى!

يمكن القول إن شعوب المنطقة العربية شديدة الارتباط بماضيها أو أنها تعيش في ماضيها أكثر من حاضرها لكنها لم توظف السرد، باعتباره استرجاعا للماضي وتمثلاته، بالشكل المطلوب. فكل ما يعيشه المواطن في المنطقة العربية من مصاعب يومية يصلح ليكون قصة تروى وتسرد، لكن الجرائد المصورة في القنوات التلفزيونية العربية لا تقصها في الغالب، بل تخطب عنها. هذا الإرث منع وسائل الإعلام، والتلفزيون على وجه التحديد، من الاستفادة من تقاليد السردي العربي الثري وتقنياته التي فتنت القارئ والناقد الأجنبي، بدءاً من حكايات ألف ليلة وليلة، وكليلة ودمنة، ووصولا إلى رسالة الغفران. وساهم في التقليل من مصداقيته. لماذا؟ لأن المشاهد يأخذ حذره أو استعداده من الخطاب منذ البداية، فإما أن يتقبل ما يطرحه أو يرفضه، وهذا خلافا للمادة السردية أو التعبيرية التي تملك مقدرة تأثيرية وتضليلية أكبر وأشد سلاسة، لأنها تأخذ الجمهور، على حين غرة، ولا تفرض عليه أي شيء مسبقا، بل تستفيد من اعتقاده بأنها لا تقوم سوى بحكاية الواقع أو نقله واعطاء الإحساس بمعايشته. والحكي عن الواقع ليس محايدا، لأنه يعبر عن الحدث من الزاوية التي ينظر منها الحاكي (الصحافي – التلفزيون)[34]

2– الخطاب السردي الدرامي واللهوي:

إن الخطاب السردي اللهوي والدرامي في القنوات التلفزيونية العربية يشكل إحدى مفاصل الترابط الأساسية بين المشهد التلفزيوني الأجنبي والعربي، وذلك لأن بعضه يتشكل من مسلسلات وأفلام مستوردة، ومن برامج لهوية منتجة محليا وفق تصور مستورد أو معولم.

وإذا كان مضمون الخطاب اللهوي منفتحا أكثر على الحياة الخاصة، ومتمردا على الخطاب الرسمي، لأنه يتطرق إلى الكثير من المواضيع التي كانت تدرج في خانة المحرمات فإنه لا يشكل مركز تهديد له.

لن نتخذ موقف تجريم الخطاب اللهوي والترفيهي، وتتفيه الخطاب الدرامي في القنوات التلفزيونية، ونمسحهما بجرة قلم من "المخيال الإعلامي" في المنطقة العربية بحجة خفتهما واعتمادهما على العاطفة، وإنما نحاول أن نتساءل هل الآليات التي تدفع الأحداث والوقائع لولوج الخطاب العمومي عبر البرامج الإخبارية والسياسية التلفزيونية هي ذاتها التي تغربل المواضيع والقضايا والأفكار التي تلج الخطاب ذاته عبر الترفيه والألعاب والدراما؟ ما يبرر طرح هذا السؤال لا يرتبط ببث برامج تلفزيون الواقع، فقط، التي تتميز بـ "جرأتها" واختراقها لما يعتقد أنه محرمات، في القنوات التلفزيونية الحكومية بعد أن كانت حكرا على عدد قليل من القنوات التلفزيونية الخاصة، بل يتعلق بما يبدو للدارس بأنه مفارقة أو حتى تناقض، وتلخصه الملاحظة التالية: تجنح القنوات التلفزيونية العمومية عبر خطابها الصحفي نحو طمأنة المشاهدين وإبراز الواقع المحلي أو الوطني على أنه في أحسن ما يرام، وتحجب ما يقلقهم من مشاكل وقضايا مختلفة، وتندفع في تفنيد كل حديث يشير إلى عكس ذلك. وبالمقابل تبث البرامج الترفيهية (الحوارات الاستعراضية Talk show) والبرامج الدرامية التي تعج بالمشاكل والقضايا المقلقة التي يسكت عنها الخطاب السردي الإعلامي الرسمي.

تقدم جملة من الأسباب لهذه "المفارقة"، منها أن الخطاب الإعلامي التلفزيوني يفهم على أنه يتحدث عن الواقع الماثل، بينما البرامج الدرامية تدرك على أنها ضرب من الواقع المتخيل، وأن العديد من القنوات التلفزيونية لا تملك ما تسد به مدة بثها سوى الاستيراد من الدول الأجنبية ...

إن الدراما التلفزيونية ليست وليدة خيال كاتب السيناريو أو المخرج أو المنتج فقط، بل إنها إفراز لسجل ثقافي مشترك مبني على تصور تفاوضي لما هو الواقع بين معدي الفيلم وجمهوره المحتمل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نعتقد أن فهم مضمون الخطاب الدرامي واللهوي التلفزيوني يقتضي

إطلاق الصورة المكتسبة عن التلفزيون التي تقدمه كمرآة للمجتمع أو يعكس الواقع. إن التلفزيون مؤسسة اجتماعية وثقافية وتجارية تنتج قيما ومعايير ضابطة، وحتى موجهة للعواطف والمشاعر.

لئن انسحبت الدولة من الحقل الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها ما تزال حاضرة في المجال السياسي والرمزي، بمعنى أنها تتدخل في إنتاج التمثلات عن المجتمع والمرأة والحياة والثروة ... فالكثير من القضايا التي تطرحها المسلسلات التلفزيونية العربية، بشكل صريح أو ضمني، تتقاطع مع أجندة المواضيع التي تطرحها بعض الأنظمة السياسية، مستفيدة من عادة أو روتين مشاهدة المسلسلات المستشري لدى الفئات الشعبية الكبرى التي لا تملك من وسائل الترفيه المعاصرة سوى التلفزيون. فالمسلسلات المصرية والمكسيكية والتركية، والأفلام الهندية تشكل زادا رمزيا يثري أحلام المشاهدين في المنطقة العربية، ويجعلهم يتعاملون مع واقعهم بفهم آخر. إن الدولة لا تتدخل في صياغة التمثلات عن الواقع فقط، بل تتدخل حتى في إنتاج التمثلات عن التاريخ. فالكثير من المسلسلات التاريخية العربية، على سبيل المثال، تتوسل التاريخ للتغطية عن عجز الحاضر أو تعويض انكساراته.(35)

إذا كانت تبعات هذا التدخل واضحة على الصعيد الإيديولوجي والثقافي، فما هو غير معروف، ويحتاج إلى دراسة علمية وافية يتعلق بتبعات قوة السوق على المواد الدرامية التلفزيونية، والبرامج الترفيهية واللهوية.

ولئن كان اقتصاد السوق يحارب الانعزال ويدعو إلى الانفتاح في إطار السوق الواحدة الممتدة التي تخترق الحدود الجغرافية والثقافية، فإن مفعوله في برامج تلفزيون الواقع في القنوات التلفزيونية العربية يدعو إلى إحياء العصبيات والقبليات التي وجدت قبل وجود الوطن والدولة الحديثة، ويسترجع المكبوت! وهذا ما جعل البعض يعتقد أن التلفزيون العربي يساهم في إنتاج المفارقة التالية: في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الوحدة في ظل العولمة ترتد المنطقة العربية لتبعث الحياة في عصبياتها ونزعتها العشائرية. هذا بصرف النظر عن الوضع الخاص للتلفزيون في لبنان الذي أنشئ وفق المنطق الطائفي واستجابة له.

إن الضغط الذي يمارسه اقتصاد السوق على التلفزيون جره للابتعاد، أكثر، عن تقديم المواد الثقافية. حيث نلاحظ أن البرامج الثقافية لا تحظى بمكانة مرموقة في بنية شبكة برامج القنوات التلفزيونية العربية الجامعة أو العامة، إذ إن معدلها لا يزيد عن 4% من مجمل البرامج التي تبثها القنوات التلفزيونية العمومية. وقد تتضاءل هذه النسبة في بعض القنوات التلفزيونية التجارية إلى درجة أنها تفقد كل معنى.[36]

إن الخطر المحدق بالمستقبل الثقافي للشعوب العربية لا يكمن في قلة الاهتمام بالشأن الثقافي في الواقع وعلى الصعيد التلفزيوني فقط، بل يمتد إلى الاعتماد على المادة الثقافية الأجنبية كمنتج أو تصور على حساب أشكال التعبير الثقافي والفني الشعبية، مما يدفعها للضمور في "المخيال الإعلامي" مثل الحكواتي في المشرق والمداح في المغرب، ومظاهر الفرح والحزن الشعبين التي يعبر عنها الرقص والغناء والموسيقا الشعبية، مثل فن المقام الغنائي، و"العيطة"، والجهجوكة[37]، وهي موسيقا مغربية موغلة في التاريخ المقاوم، والموسيقا الأندلسية في دول المغرب العربي، والتراث الموسيقي والغنائي الصوفي، وغيرها من الفنون الشعبية التي أصبحت مادة لفرجة السياح تحت مسمى "فلكلور". فأين العلاقة بين سهرات السمر لدى قبائل جنوب المغرب العربي الكبير، مثلا، التي تمتزج فيها الموسيقا بالغناء والشعر والسير والملاحم والنوادر وبرامج الحديث الاستعراضي " Talk show" التي تتسابق فيها القنوات التلفزيونية لاستضافة الفنانين ذاتهم لإنتاج الثرثرة التي تعاني من فقر ثقافي رهيب؟

يمكن القول من باب الدقة أن حالة الانفصام بين الثقافة الشعبية ذات الطابع الشفوي والفضائيات في المنطقة العربية ليست حديثة، بل تعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي. وهنا تكمن المفارقة. ففي الوقت الذي كانت بعض الأنظمة العربية تروج لخطابها الإيديولوجي الشعبوي ترفعت عن كل ما هو شعبي.

الكل يعلم أن القاعدة الاجتماعية للمهنيين والعاملين في قطاع التلفزيون في المنطقة العربية قد اتسعت، خلال العقدين الأخيرين، ولم تعد تقتصر على الطبقات الاجتماعية الوسطى، إلا أنها

لم تؤثر على قوالب التعبير التلفزيوني وتقربها من الثقافة الشعبية. فالتلفزيون في المنطقة العربية يعيش مرحلة الانتقال نحو المؤسسة الاقتصادية التي تخضع لضغط اقتصاد السوق، بل إن القنوات التلفزيونية التابعة للقطاع العام التي كانت تسير وفق منطق الخطاب السياسي الرسمي أصبحت تأخذ بعين الاعتبار معطيات اقتصاد السوق بعد أن شرعت في بث الإعلان (الإشهار) التجاري، والألعاب التلفزيونية. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم سر التهافت على إحياء الشعر النبطي (الشعر الشعبي) في بعض القنوات التلفزيونية الخليجية وتسويقه وفق منطق تلفزيون الواقع الذي لا يخدم، في الغالب، الشعر لأنه لا يرتقي بأصالة الإبداع بقدر ما يخضع للجشع المالي.

لم تتجل تبعات اقتصاد السوق في الصعوبات التي تواجه التلفزيون في توظيف أشكال التعبير الثقافي والفني الشعبية فقط، بل تظهر، أيضا، في هشاشة موقع الأشكال التعبيرية الأخرى، مثل المسرح والسينما، بعد أن شرعت العديد من الدول العربية في التنصل من مسؤولياتها الثقافية وتركتها للقطاع الخاص. لقد عرفت الرأسمالية كيف تتغذى باستمرار من ثقافة "خرق ما هو مألوف، وابتلاع رموز ثقافة المعارضة، مثل ثقافة حركة الهيبي Hippie وادخالها في آليات السوق، بينما ظلت الدول العربية، التي تستهلك المواد الثقافية كمنتج جاهز أو تصور مستورد من الخارج، عاجزة عن تصنيع ثقافتها الشعبية أو حتى بثها عبر وسائل الاتصال الحديثة، بل رسخت، في بعض الأحيان النظرة التحقيرية لها. هذا ما نلاحظه مع الأسف في ترفع عدد كبير من المثقفين على الشعر الملحون (الشعر الشعبي) وبخسه أدبيا وثقافيا في منطقة المغرب العربي.

إن الدولة الحديثة في المجتمعات الغربية تضطلع بإحداث التوازن بين ثقل السوق والثقل الموازي الذي تمثله الديمقراطية، بينما هذه الأخيرة فقلت، مبكرا، مصداقيتها في المنطقة العربية. هذا إضافة إلى أن سياق تطور الدول العربية المخضب بالعنف جعل من الديمقراطية موضع احتقان وتوتر ونزاع سواء طبقت أو غيبت! مما يفتح آفاق رحبة لاقتصاد السوق المشوه ليستقوي ويهيمن على الدولة.

المبحث الثالث

المخيال الإعلامي كبديل للفضاء العمومي

في المنطقة العربية

قبل أن نقدم الحجج التي ترافع لصالح استخدام المخيال الإعلامي كبديل للفضاء العمومي، يمكن أن نقدم تعريفا مختصرا للمخيال.

ظهرت عبارة "مخيال"Imaginary " Imaginaire" في القرن الخامس عشر، ويعود الفضل إلى المفكر الفرنسي غستون بشلار Bachelard. G الذي وظف هذه العبارة وصاغها كمفهوم يستخدم في علم النفس.

تنطلق الكثير من تفسيرات المخيال من فعل التخيل الذي يرتبط بالصورة نظرا للاشتقاق اللغوي الساري في بعض اللغات الأجنبية للكلمتين: image, Imagination. فقيمة الصورة تقاس بمدى اتساع هالتها في المخيال. وبفضل هذا الأخير، يكون التخيل Imagination منفتحا ومتملصا وغامضا.(38)

نظرا لارتباط المخيال بالصورة لدى العامة فقد وصف بأنه غير واقعي، وذلك لأن الصورة تحيل إلى الغياب، أي اللا موجود. وهي الصفة السلبية التي ألصقها لاكان جون جاك ماري Lacan Jacques- Marie بالمخيال، إذ اعتبره ضربا من الوهم والسراب، على الرغم من اعترافه بمزاياه. ولازال اتجاه في التحليل النفسي يميل إلى تحقير المخيال لصالح العالم الرمزي، على اعتبار أن هذا الأخير هو المظهر الوحيد والأصيل للاوعي.(39)

إن هذا الاتجاه يدفعنا للسؤال عن وظيفة المخيال النفسية والاجتماعية والسياسية. إن قيمة المخيال تكمن في مقدرته على الولوج إلى ما هو رمزي، فالبنية الرمزية تفصل بين ما هو واقعي

ومخيالي.[40] فالمخيال لا يساعد على إعادة إنتاج الصور فقط، بل يعمل، أيضا، على التحرر من بعضها من خلال شبكة من الصور والتصورات المتداخلة التي تعطي معنى للحياة الاجتماعية.

لقد استخدم الفيلسوف والاقتصادي الفرنسي: كورنليس كستورياديس Cornelius Castoriadis مفهوم المخيال، وأضاف له صفة الاجتماعي، حيث كان يعتقد بأن التغييرات في المجتمع تؤدي إلى انقطاعات قد تكون جذرية، ولا تفهم في إطار الحتميات المعروفة أومن منظار تتابع الأحداث، لأنها تبرز عبر المخيال الاجتماعي. فكل مجتمع يبني مخياله الاجتماعي الخاص الذي يتجلى عبر مؤسساته، وقوانينه، وتقاليده.

وقد اشتغل عالم الاجتماع الأمريكي شارل رايت ملز Charles Wright Mills على هذا المفهوم في كتابه الموسوم: The Sociological Imagination في السنة 1959، لنقد المجتمع الأمريكي، ومعارضة النظريات الاجتماعية الأمريكية التي كانت سائدة في ذاك العصر. إذ رأى بأن المخيال الاجتماعي هو عبارة عن جملة من ترسبات المعاني الاجتماعية ذات الطابع الخيالي التي لا تصوغها حالة نفسية فردية أو جماعية، ولا يمكن اختصارها في واقع معين، بل تتجاوزه.

لقد وظف المفكر المغربي محمد عابد الجابري مفهوم المخيال الاجتماعي في كتابه الموسوم: نقد العقل العربي، وربطه الصرح الخيالي المحمل برأس المال الرمزي، أي مآثر الماضي وبطولاته ومعانته.

لقد استخدم الباحث الجزائري عبد الرحمن عزي مفهوم المخيال الإعلامي كبديل للرأي العام في المنطقة العربية[41]. وقصد به حالة تتضمن المشاعر النفسية الاجتماعية التي تتكون بفعل ما يتعرض له الجمهور (العربي الإسلامي عامة) من محتويات وسائل الاتصال من جهة، ومخزون تراثي من جهة أخرى، وقسمه إلى صنفين: المخيال الإعلامي المجسد، والمخيال الإعلامي المجرد.

تأسيسا على كل ما سبق في الفصل الثالث من هذا البحث نتهيب، كثيرا، من استخدام مفهوم الفضاء العمومي وفق المنظور الهبرماسي في المنطقة العربية[42].

ونستبدله بمفهوم "المخيال الإعلامي"، الذي يقترب من مفهوم Mediascape الذي ذكرناه في الفصل الخاص بعلاقة وسائل الإعلام بالفضاء العمومي، والذي ترجم إلى اللغة الفرنسية بمصطلح Espace mediatique، والفضاء الإعلامي كمعادل له في اللغة العربية. هذا مع العلم أن مفهوم الفضاء العمومي لا يتطابق مع الفضاء الإعلامي. وذلك لأن إطار الأول يتعدى إطار الثاني. فالفضاء العمومي هو المصلحة العامة التي لا ترتبط بالضرورة مع المفهوم الضيق للسياسة المجسدة في ممارسة سلطة الدولة أو الاستيلاء عليها. أما الفضاء الإعلامي فإنه يمكن أن يقصي بعض الخطب غير الجدالية النابعة من المجتمع، كما يمكن أن يحرفها بجعلها مادة للاستعراض والفرجة.(43) لكن مزاياه أنه لا يكتفي بالخطاب العقلاني والجدالي فقط، بل يستوعب الخطاب الإعلامي غير الجدالي الذي استقوى بثقافة العاطفة.

أمام تداخل المحلي والوطني والدولي الذي فرضته تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أصبحت العلاقات بين البشر، وبينهم وبين المؤسسات المختلفة لا تتم بمنأى عن وسائل الاتصال الحديثة التي تطفح بجملة معقدة ومركبة من الصور والخطب والسرديات والتمثلات التي تتوازى، وتتلاقى، وتتداخل فيها عوالم متنوعة يصنعها الإعلان والسياسة والإعلام والثقافة. وتصطدم بها أو تمتزج فيها الأساطير والمعتقدات، ويتعايش فيها الماضي مع الحاضر.

إن المخيال الإعلامي لا يقاس بحجم التعرض المباشر لوسائل الإعلام المختلفة، بل بالمادة الرمزية التي تتداول وتنتشر بأساليب مختلفة، ضمن حوامل اجتماعية متعددة، فتنفذ إلى شرايين المجتمع، وتتوسط علاقات البشر التي من خلالها يبنون واقعهم.

نعتقد أن أهمية "المخيال الإعلامي" وحيويته لا تكمن في الصور والتصورات التي تساعد على التفاعل مع الواقع والرموز فقط، بل ترجع، أيضا، لكونه يقترح "نموذجا توجيهيا" Paradigm مغايرا لفهم الفعل السياسي والاتصالي المتحرر من النزعة النخبوية والعقلانية. فـ "المخيال الإعلامي" يملك أكثر من همزة وصل مع الواقع الرمزي الذي تنقله وسائل الإعلام المختلفة، خاصة التلفزيون

بكل تبايناته وحتى تناقضاته لكونه ميدانا يتجلى عبره التنظيم الاجتماعي والمعتقدات والتصورات الضمنية للأشخاص والمؤسسات والأفعال.

يجب الإقرار بعدم وجود مجتمع عربي واحد، لأن هناك مجتمعات وأقطارا عربية، ولكل قطر خصوصياته ومشاكله وقضاياه، وتقاليده الثقافية والاجتماعية، وواقعه الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لا ينفي وجود مشاكل وخصائص تجمعه صنعها اللسان والدين والتاريخ. لذا يجب التأكيد على عدم تجانس "المخيال الإعلامي" في المنطقة العربية لأنه متعدد وقابل للتجزئة والانشطار المتجدد على عدة مستويات، يعكس تنوع المنطقة العربية التي تجمع سكان دولة اليمن، على سبيل المثال، التي لا يزيد متوسط الدخل فيها عن 300 دولار في السنة، وسكان الكويت الذي يفوق متوسط الدخل فيها عن 20 لف دولار. كما يجمع الجزائر التي عاشت استعمارا استيطانيا لمدة قرن وثلاثين سنة، وتوارث مواطنوها تمثلا للاستعمار مازال حاضرا، بهذا القدر أو ذاك، في وعيهم الجمعي، وسكان المملكة السعودية التي لم تستعمر. ويضم شعوبا تتكلم الفرنسية بدرجة أساسية، والإسبانية والإيطالية في دول المغرب العربي الكبير، واللغة الإنجليزية في المشرق والخليج العربي، ناهيك عن اللهجات الخاصة في بعض الدول العربية، مثل الأمازيغية في الجزائر والمملكة المغربية، والكردية في المشرق العربي. وتبلغ نسبة أميته حوالي 40%، تعاني من أضرارها المرأة أكثر من الرجل، علما بأنها تشكل أعلى نسبة في المجتمعات العربية، أي حوالي 55% من مجمل السكان. كما أنها تعاني من البطالة اكثر من الرجل، علما أن معدل هذه الأخيرة يبلغ حوالي 17%، على أقل تقدير.(44)

إن الانتقال إلى طرح مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بـ "المخيال الإعلامي" في المنطقة العربية، التي تفضي إلى التساؤل عن تشكيله وتطوره وتداعياته، تقتضي التأسيس النظري لها انطلاقا من التفكير في أمرين أساسيين:

* هل يمكن الحديث عن قطاع الإعلام والاتصال في أي قطر عربي بدون النظر إلى علاقته بالتنظيم السياسي والمؤسساتي والإداري الخاص بكل دولة على حده وتوزيع السلطة فيها؟ لعل في الإجابة

على هذا السؤال يتجلى الاختلاف والتنوع بين المؤسسات الإعلامية اللبنانية، على سبيل المثال، التي تعكس التنوع الطائفي، والمركزية الإعلامية في الجزائر التي تعبر عن طبيعة النظام السياسي الذي نشأ بعد الاستقلال. لقد سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إنشاء نظام إعلامي وطني فأممت عناوين الصحف التي كانت تصدر قبل الثورة التحريرية، وقضت على الطابع اللامركزي الذي كانت وسائل الإعلام خاضعة له. ومنذ ذاك التاريخ ووسائل الإعلام الجزائرية تتسم بطابعها المركزي. وتسلل مفهوم المركزية إلى الوعي الباطني الجزائري ليصبح مرادفا للوطنية. فحتى الصحف التابعة للقطاع الخاص التي نشأت بعد 1990 حافظت على هذا الطابع، ولم تبادر إلى إنشاء طبعات جهوية أو محلية. فحتى المخيال المهني الصحفي الجزائري لم يفلح في إنتاج صحف جهوية أو محلية،(45) بعد الاستقلال. وهذا خلافا للصحافة المغربية التي عرفت تطورا ملحوظا في عدد الصحف الجهوية أو المحلية.(46)

وعلى الرغم من الاختلاف في عدد عناوين الصحف في الدول العربية، وتباين سحبها، إلا أنه يمكن القول إن الصحافة الناطقة باللغة العربية تعرف حيوية وتقدما ملحوظا في سحبها وارتفاعا في عدد قرائها. وهذا خلافا للصحافة العالمية التي تعيش حالة من التراجع.(47) ربما هذا الانتعاش يبدو محدودا في ظل النمو الديمغرافي وتزايد عدد المتعلمين في الدول العربية، لكنه يملك أكثر من دلالة في ظل تزايد عدد القنوات التلفزيونية العربية، وتزايد الإقبال على شبكة الإنترنت. وهنا يطرح السؤال التالي: هل يمكن للمخيال الإعلامي الحالي أن يستأنف تأسيسه ويمتد بدون الاتكاء على المكتسبات الثقافية والإعلامية التي أنضجتها التجربة الطويلة التي تمتد إلى أكثر من قرن ونصف من الزمن، والأشكال التعبيرية والفكرية التي ميزتها أكثر؟ إن هذا السؤال يحفز على البحث للكشف عن السياقات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تعاقب فيها ميلاد وسائل الإعلام المختلفة ضمن نظرة علمية لتحقيب (أي تعيين الحقب) العطاء الثقافي والإعلامي العربي.(48)

إن جمهور وسائل الإعلام في المنطقة العربية يتلقى سيلا رهيبا من الخطب والمواد الإعلامية والثقافية من مصادر مختلفة ووسائط متعددة، ومضامين متنوعة، وتوجهات متعددة وحتى متعارضة. والسؤال المطروح يتلخص فيما يلي: كيف تصب هذه المواد والخطب كلها في "المخيال الإعلامي"،

وتغربل وتمتص وترتب وتتمفصل وتنسجم في رؤيتها للواقع وتأويله؟ وكيف يصبح هذا "المخيال" عامل تجانس وتميزاً اجتماعيا في آن واحد؟

يجد هذان السؤالان مشروعية الطرح في التحول الذي عاشته الدولة الوطنية في المنطقة العربية وتبعاته على الصعيد السياسي والثقافي والإعلامي، وفي تمثل المواطنين لها الذي يتجلى في أشكال استبطانهم للخطاب الإعلامي، خاصة التلفزيوني، وطرائق تعبيرهم عنه في الحياة اليومية.

لم تعد الدولة الوطنية، في بعض مناطق من العالم العربي، تتمتع بذاك الإجماع والالتفاف حولها الذي نالته في السنوات الأولى من الاستقلال لكونها كانت تعبر عن طموح مشترك للعديد من الفئات الشعبية: توفير التعليم للجميع، خاصة للذين حرموا منه في ظل الحكم الاستعماري، وتوفير فرص العمل وضمان حياة كريمة، لكن هذا الإجماع تفتت، تدريجيا، وتقلصت القاعدة الجماهيرية للسلطة، وانحصرت المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام بدرجات متباينة في الدول العربية. وتعثرت مهام بناء الدولة الحديثة وازدادت التحديات الخارجية التي تواجهها، فجنحت نحو الهيمنة على المجتمع والاستبداد. وترتب عن هذا الوضع أن خطابها أو الخطاب باسمها لم يعد يقنع الكثير من الذين وضعوا آمالهم فيها، لأنه عكف على التبرير تارة، واتهام الغير طورا، والوعيد في بعض الأحيان. وانزلق نحو إعادة إنتاج ذاته دون أن يدفع إلى تغيير الممارسة السياسية التي أصبحت تردد الشعارات المتناغمة مع خطاب العولمة. وبالمقابل انتشرت العديد من الخطب المتباينة ذات الطابع السياسي والإيديولوجي والديني واللهوي والعاطفي الصادرة عن الأحزاب، والنقابات، والتنظيمات الجمعوية، والمساجد، وملاعب كرة القدم، ونوادي الشباب، والأسواق، والأعراس والمحافل الشعبية، والجامعات، وملتقيات الإنترنت، والمدونات الإلكترونية، والمقاهي. يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن المقهى، الذي كان يتسم بطابعه الذكوري، قد تغير وانفتح على الجنس الآخر في الأحياء الراقية في المدن، بل أصبح يحمل مسمى جديدا: Coffee Shop يساير التطور الذي يمارسه السوق على الحياة الاجتماعية في المدن.

إن الهوة بين الخطاب الصادر عن السلطة وبقية الخطب المذكورة المتنوعة والمتوترة ما انفكت تزداد اتساعا، وحتى تعارضا مهددة وجود الفضاء العمومي لأنها تعرضه للتشتت والتشذر. والتلفزيون لا يستطيع أن يستوعب كل هذه الخطب بدون غربلة وحذف وإقصاء، لكنها تصب كلها في المخيال الذي يعالجها ويعطي لها معنى في التفاعل اليومي.

المراجع والهوامش

1 – طيب تيزيني: من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني، سوريا، دار بترا، 2002 م، ص 25.

2– محمد عابد الجابري: مع من يقف الغرب؟ الإمارات العربية المتحدة، وجهات نظر، صحيفة الاتحاد، 15 مارس 2005 م.

3 – عزمي بشارة وآخرون: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997 م ص 393.

4 – محمد عابد الجابري: المواطن والمواطنة ... أمس واليوم!، الإمارات العربية، وجهات نظر، صحيفة الاتحاد، 4 مارس 2008 م.

5 - Lahouari Addi: Problematique de la societe civile en Algerie Quelques elements theoriques et historiques, Algerie, Le quotidian d' Oran 10 septembre 2007.

6 - Rachid Grim: La societe civile en Algerie, un mythe aujourd' hui demain, Algerie, El Watan 25 mai، 2007.

7 – المرجع السابق.

8 – محمد عابد الجابري: المجتمع المدني والواقع العربي،

9– انظر:

– عبد الله حمودي الشيخ والمريد،، ترجمة عبد المجيد جحفة، الطبعة الأولى، المملكة المغربية، دار توبقال للنشر، 2000 م.

- نور الدين الزاهي: الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، الطبعة الثانية، المملكة المغربية، دار أفريقيا الشرق 2003 م.

10- Cite par: Dominique Wolton: Penser la communication, in http:// www.wolton.cnrs.fir/ FR/dwcompi1/glossaire/index.html, consulte le 10/3/2008

11 - فتحي القاسمي: العقل في الخطاب العربي موؤود، الجدل متأصل في الحضارة العربية والإسلامية، بريطانيا، مقابلة أدلى بها إلى آمال موسى، صحيفة الشرق الأوسط، الصادرة يوم 12 ديسمبر 2007 م.

12 - انظر على سبيل المثال:

خالد هلالي، الفضاء العمومي المغربي ومعضلة قراءة الذات، الأردن، والذي نشر في الموقع: http://attawasol.maktoobblog.com، والذي تم الاطلاع عليه بتاريخ 5- 4-2008.

13 - انظر من باب التوضيح:

- Sean L. Yom: Civil Society and Democratization in the Arab World, ***The Middle East Review of International Affairs*** (MERIA),Volume 9, No. 4, 2 - Dcecmbcr 2005.

- in http://mcria.idc.ac.il/journal/2005/ issuc4/jv9no4a2.html, Retrieved 7-8-2008.

- Ikbal al Gharbi: Les femmes dans les mouvements islamistes, aliénation ou tentative de libération, ***The Middle East Review of International Affairs*** (MERIA) Volume 1, No. 1, Juillet 2006.

in http://meria.idc.ac.i1/journal_fr/2006/jvlnola5.h, Retrieved 7-6-2008.

- Sherifa Zuhur: "Women and Empowerment in the Arab World", ***Arab Studies Quarterly*** (ASQ), Fall, 2003 in http://findarticles.-

com/p/articlcs/mi_m2501/is_4_25/ai_n6129824/pg_l?tag = art- Body; coll, Retrieved 7-6-2008 tmlVolume.

14- انظر على سبيل المثال:

- Marc Lynch: “Blogging the New Arab Public”, *in*

www.arabmediasociety.com/articles/downloads/200 70312155027_AM S l_Ma r- c_Lynch.pdf, Retrieved 7-6-2008.

- Khalil Rinnawi: “The Internet and the Arab World as a Virtual Public Sphere”, in http://burdacenter.bgu.ac.il/publications/final-Rcports2001 -2002/Rinnawi.pdf. Retrieved 8-9-2008.

15- Touryia Guaaybess: les partis de l'opposition et la télévision en Egypte: une ouverture démocratique? in http://www.iue.it/RSCAS/WP-Texts/03_04.pdf, Retrieved 24-1-2006.

16- Fcrdjani Riadh: Religion et télévision dans le monde arabe: vers une approche communicationnelle, *European University, Florence & Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Mediterranean Programme*, 2008 in http://cadmus.cui.cu/dspacc/bitstrcam/1814/8987/1 /RSCAS_2008_22.pdf, Retrieved 8-9-2008.

17- D. Jodclct, Les représentations sociales: un domaine en expansion, in Les représentations sociales, sociologie d’aujourd’hui, France, P.U.F., 1989 p. 36.

18- حلقة نقاشية حول الفضائيات العربية وقضايا الأمة، لبنان، المستقبل العربي، عدد آب- أغسطس 2004م.

19- نصر الدين لعياضي: فن البرمجة، وإعداد الخارطة البراجمية في القنوات التلفزيونية العربية، جدلية التصور والممارسة، تونس، اتحاد الإذاعات العربية، 2008 م، ص 95.

20- Zargounim Hassen: Audience des chaînes et programmes TV dans le monde arabe; Tunisie, sigma conseil, Djcrba, avril 2006, in www.e-sigmaconseil.com, consulte le 21 septembre 2006.

21 - المرجع السابق.

22 - إبراهيم توتونجي: شبكات تلفزيونية "مشفرة" تراهن على مضمون "مكشوف"، بيروت، لبنان، صحيفة الحياة الصادرة في 22 مايو 2006 م.

23- William A. Rugh: *Arab Mass Media, Newspapers, Radio and Television in Arab Politics*, UK, Pracger; 2004 p 19.

24- Ferdjani Riadh: Religion et télévision dans le monde arabe : vers une approche communicationslle.

25- المصدر ذاته،

26 - نصر الدين لعياضي، يوسف تمار: فن البرمجة وإعداد الخارطة البرامجية في القنوات التلفزيونية العربية: جدلية التصور والممارسة، تونس، اتحاد الإذاعات العربية، 2007، ص 90.

27 - Bertrand Ginet : Medias et information dans le monde arabe, les nouveaux herauts de la democratisation,? Belgique, La Federation Internationale des Journalistes, juin 2005, p 19.

28 - حلقة نقاشية حول الفضائيات العربية وقضايا الأمة.

29- المنصف وناس: القيم المدنية من خلال الفضائيات العربية، قراءة تفكيكية في بعض التجارب، بيروت، نشر في الكتاب الجماعي المعنون: ثورة الصورة، المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 م (ص 55 -69).

30- نصر الدين لعياضي: وسائل الإعلام والمجتمع: ظلال وأضواء، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي: ظلال وأضواء، 2004 م، ص .149

31– فرنك مرمييه (تحت إشراف): الفضاء العربي (الفضائيات والإنترنيت والإعلان والنشر) ترجمة فردريك معتوق، لبنان، قدمس للنشر والتوزيع، 2004 م، ص 31.

32 – حلقة نقاشية حول الفضائيات العربية وقضايا الأمة.

33 – لقد أشار، بعمق، إلى هذه النقطة الباحث جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي، الوعاء ووعي الهوية، دمشق، صفحات للدراسات والنشر 2007 م.

34 – نصر الدين لعياضي: اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م، ص 7 .

35– يؤكد وزير الإعلام المصري السابق على وظيفة المسلسلات التلفزيونية المصرية، على سبيل المثال، بالقول: (إن هدفنا من مضاعفة المسلسلات التلفزيونية هو تنشيط الذاكرة الجماعية للأمة (المصرية)، والتذكير بتاريخها وقيمها المشتركة.) انظر:

Dina El khawaga & A lain Roussilon: Un bon usage des feuilletons televises egyptiens, France, Le monde diplomatique, mai 1995.

36 – نصر الدين لعياضي، يوسف تمار: فن البرمجة Y,عداد الخارطة البرامجية في القنوات التلفزيونية العربية: جدلية التصور والممارسة، ص 91.

37– جهجوكة، وهو الاسم المتداول بكثرة، أو زهجوكة كما ورد في المصادر التاريخية بالمغرب، هي إحدى قرى أو قبائل أهل سريف في شمال المغرب الأقصى التي ظهرت بها موسيقا أخذت اسمها وساهمت قبل قرون في دحر البرتغاليين. وقد كتب عنها خمسة كتب، أو أكثر باللغة الإنكليزية، وصادرة عن كبريات دور النشر الأمريكية، غنى على إيقاعها العديد من المغنين، مثل: ملك جاغر وبراين جيسن وديبورا هاري.

يحيى بن الوليد: جهجوكة، موسيقا مغربية موغلة في التاريخ والتصوف، بريطانيا، القدس العربي، 28 ديسمبر 2007م.

38- Jacques Launay: Imaginaire et rev-éveillé, France, L’Esprit du Temps, Revue d’anthropologie, n 1-2001, p 24.

39- Natanson Jacques : L'imaginaire dans la culture occidentale, France, L’Esprit du Temps, Revue d’anthropologie, n 1-2001, p 47.

40- Dcscamps Marc-Alain: Plaidoyer pour l’imaginaire de Lacan au Rêve-veille, France, L’Esprit du Temps, Revue d’anthropologie, n 1 - 2001 ,p 51.

41 – عبد الرحمن عزي: دراسات في نظرية الاتصال، نحو فكر إعلامي متميز، لبنان، مركز الوحدة العربية، 2003، ص 69.

42 – يتمسك الكاتب محمد الحداد في كتاباته عن الوضع العربي بمفهوم الفضاء العمومي رغم اعترافه الصريح بفقدانه خاصيتين أساسيتين من المنظور الهبرماسي للرأي العام، وهما: عدم وجود فرق واضح بين المؤسسات القديمة والجديدة في المنطقة العربية، وإخفاق الفكر العربي في توفير قاعدة تنويرية صلبة يستند إليها الفعل النقدي والعقلاني في المجتمع – انظر:

محمد الحداد: نكبة "الفضاء العام" العربي و... فضائياته، لبنان، صحيفة الحياة 15 يوليو 2007 م.

43- Ferdjani Riadh: Religion et télévision dans le monde arabe : vers une approche communicationnelle,

44- PNUD: Rapport mondial sur le développement humain, mettre les nouvelles technologie au service du développement humain, Bruxelles, Bocck université, 2001.

45– لتوضيح هذه الفكرة يمكن أن نذكر أن صحيفة Le quotidian d'Oran الصادرة باللغة الفرنسية بمدينة وهران، غرب الجزائر، والتي تحتل المرتبة السادسة في قائمة الصحف حسب عدد سحبها، حيث تسحب ما يقرب عن 110 ألف نسخة يومية تعد صحيفة مركزية وطنية.

46 – لقد قفز عدد عناوين الصحف المحلية في المملكة المغربية من 49 عنوانا سنة 1993 إلى 162 عنوانا في السنة 2004، وبهذا تقفز من 1.12% من مجمل عناوين الصحف المغربية لتبلغ نسبة 21.26% – انظر:

Les grandes tendances de l'audiovisuel et de la presse au Maroc, in www.bred.net/.../publications/Tiles/les_grandes_tendances_de_laudiovisuel_et_de_la_presse_critc_au_maroc.doc, consulté le 30-3-2008.

47– يمكن ملاحظة هذا الاتجاه منذ السبعينيات من القرن الماضي، ففي سنة 1975 كانت الصحف العربية تشكل 7.0% من الصحافة العالمية وقفزت إلى 12% في السنة 1988. وفي هذه الفترة تراجعت الصحف الأمريكية من 22% إلى 12%، والصحاف الأوروبية من 49% إلى 42%– انظر:

Bertrand Ginet: Medias et information dans le monde arabe, les nouveaux herauts de la democratization?

48– الصادق الحمامي: تاريخية الإعلام في المجتمعات العربية من منظور معرفي، الإمارات العربية المتحدة، بحث غير منشور قدم إلى مؤتمر كلية الاتصال بجامعة الشارقة: الفضائيات العربية والهوية الثقافية، نحو إعلام هادف – الشارقة يوم 11 و 12 ديسمبر 2007 م.

الخاتمة

قد يحتج بعض المهتمين بالاتصال السياسي على القول بأن الفضاء العمومي، كمفهوم يشخص مستوى التنظيم الاجتماعي وأشكال الاتصال السياسي في المجتمع، غير موجود في السياق السياسي والثقافي العربي، إذا تعاملنا معه من منظور الفيلسوف الألماني يوغن هبرماس. ويؤكدون على أنه موجود لكنه غير عملي، ومن ثم فليس له فاعلية في الحياة اليومية، والفرق واضح بين عدم الفاعلية والوجود، فعدم توفر فاعلية الشيء لا يعني بالضرورة عدم وجوده.

حتى لا نقف عند الاختلاف حول هذه النقطة يمكن القول إن الفاعلية مرتبطة بالوجود. ومناقشة الأسس النظرية للفضاء العمومي في الفصل الأول من هذا البحث تبين بوضوح الشروط السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية الملازمة لوجوده.

بعض الأسس الجوهرية التي تؤسس الفضاء العمومي في المنطقة العربية غير موجودة في السياق السياسي والثقافي العربي أو لم تبلغ مستوى النضج المطلوب، ويمكن التذكير بها، وهي على النحو الآتي: المجتمع المدني، وسيادة النقاش والجدل، والاحتكام للعقل وليس للقوة، والديمقراطية والمشاركة السياسية، ووجود الفرد ككيان قانوني، والفصل بين الشأن الخاص والعام، ورهانات العلن، وانحراف وسائل الإعلام عن دورها الجدالي والتنوري، وانسياقها نحو الاستعراض والفرجة والربح، وتشذر الجمهور في أطر ثقافية واعلامية وسياسية، وغيرها...

إن القفز على كل هذه العوامل أو تحيدها أثناء الحديث عن "الفضاء العمومي" في المنطقة العربية، واعتباره مسلمة لا تحتاج إلى نقاش وتوضيح، يجعل منه مفهوما إيديولوجيا جاهزا للاستعمال لتبرير الممارسة السياسية وأشكال الاتصال السياسي القائمة، ولا يرتقي به ليجعله أداة معرفية تكشف، ضمن رؤية نقدية، عن عدم المساواة في إبداء الرأي، واقصاء شرائح واسعة من تداول الشأن العام، واستخدام حجة القوة وليس قوة الحجة في مناقشة قضايا الشأن العام وادارالها.

إن التعبير عن وضع اجتماعي أو سياسي أو ثقافي بتوظيف مفهوم غير مناسب أو عاجز عن الإحاطة به يتضمن قدرا كبيرا من المغالطة العلمية، لأنه يوجه التفكير في الظواهر والأحداث والأفعال بمنظار هذا المفهوم، مما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة تجانب المنطق العلمي.

إن سحب مفهوم الفضاء العمومي وفق التصور الهبرماسي على المنطقة العربية يعني توجيه التصور للمؤسسات والعلاقات القائمة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، وبين أفراد المجتمع ذاتهم ومؤسسات الاتصال الجماهيري، والنظر إليها من منظار ما ليست عليه من صفات وأدوار وطموحات. والتعامل معها على أساس أنها حقائق منتهية البناء وكاملة، وليست في طور البناء يساهم "المواطن العربي" في تشكيلها، حتى بدون وعيه، لتصبح، في آخر المطاف، جزءا من واقعه الاجتماعي والسياسي.

إن مفهوم الفضاء العمومي الذي يتجاوز الثقافات والسياقات السياسية والاجتماعية، يردم بعض الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية. فبعض الأحزاب، على سبيل المثال، التي تعد تنظيما سياسيا متقدما في المجتمع، ما زالت تعاني في المنطقة العربية من إرهاصات المجتمع وتنظيماته ما قبل السياسية، والتداول على قيادتها لا يخضع، دائما، لأسس الديمقراطية التي تفرضها الحياة العضوية الحزبية المعاصرة. وأن علاقتها بالسلطة لا تشبه بأي شكل من الأشكال تلك التي يشترطها مفهوم الفضاء العمومي. والدولة الوطنية في المنطقة العربية ما زالت تسعى للتحرر من هيمنة أشكال التنظيم الاجتماعي التي سادت قبل ميلاد الدولة، بثقل ذهنيتها وسلوكها، وقد "فوجئت" في سعيها هذا بالعولمة الزاحفة التي تضغط عليها فتزيدها ارتباكا.

والاتصال السياسي في المنطقة العربية مازال يعاني من التكلس والانسداد نتيجة استبعاد قطاع واسع من المواطنين في إنتاجه وتداوله، وهو يكابد للانفلات من سطوة الشعارات والدعاية، في ظل عدم غياب العنف، واستعمال القوة في الحوار الاجتماعي.

ووسائل الإعلام في المنطقة العربية لم تنعم، طويلا، بابتعادها عن الخطاب التعبوي والتجنيدي الذي طبع مسيرتها حتى داهمها السوق بمنطقه ومتطلباته التي تسعى إلى تسليع الثقافة

والإعلام والزج بهما في إنتاج الفرجة والتسلية التي لا تنعش "دائما" ثقافة العاطفة النبيلة والسامية. هكذا نأت وسائل الإعلام في المنطقة العربية عن إنتاج الخطاب العقلاني المبني على الحجة وتبادل الرأي. وان حاولت بعضها إنتاج مثل هذا الخطاب فإنها لم تنفلت من تأثير الغوغائية وإرث حسابات الحرب الباردة.

إن تمثل السلطات العمومية ورجال الأعمال والمواطنين لوسائل الإعلام، والتلفزيون تحديدا، لا تتقاطع مع التصورات التي يتضمنها الفضاء العمومي لهذه العدة التي تنتج مواد رمزية، حتى وان كان الولوج إليها مجانا ومتاحا للجميع ولا يفرض أي اشتراطات ثقافية وسياسية مسبقة.

لكل ما سبق ذكره، تدعو هذه الدراسة إلى توظيف مفهوم "المخيال الإعلامي" في المنطقة العربية بدل "الفضاء العمومي" لأنها تعتقد أن وجود هذا المخيال" لا يشترط عدة من المفاهيم النظرية والإجرائية من جهة، ولأنها تعد هذا المخيال معطى يسمح بولوج العالم الرمزي الذي يتضمن جملة من الخطب التي تتداخل فيها ثقافة العقل والعاطفة، وتتفاعل فيها العوالم التي يصنعها الاقتصاد والإعلان والسياسة والإعلام والثقافة.

وتحث هذه الدراسة على التفكير في رهانات هذا المخيال في ظل استشراء الإعلان وتبشيره بتحويل الإعلام والثقافة والفن إلى سلعة، خاصة أمام غياب الحديث عن "الخدمة العمومية" في قطاع الإعلام والثقافة، والتي تعد الشرط الأساسي والضروري لصيانة الحق في الإعلام والاطلاع والتعبير.

يستطيع مفهوم المخيال الإعلامي أن يستوعب مختلف التمثلات للتلفزيون التي طرحناها في هذا البحث، ويمتص ما يفرزه الواقع العربي المتنوع باقتصاده وثقافته وفنه، أي الحياة بصفة عامة.

إذا كان "المخيال الإعلامي" متعددا في المنطقة العربية لأسباب تاريخية وسياسية وثقافية، ويتشكل في جزئه من الاستنساخ المشوه للمواد الثقافية والفنية التي تروجها وسائل الإعلام المعولمة،

فكيف يبني المشاهد العربي ذاته بهذا الاستنساخ وعبره، خاصة إذا تعمقت الهوة بين الثقافة التجارية التي تطفح في القنوات التلفزيونية العربية وأصالة التقاليد الثقافية في المنطقة العربية.

قد يفسر البعض سبب تخلف الدول العربية وتعثر نهضتها بمختلف الأسباب: اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وينسى، في الغالب، العامل الثقافي الذي تضرر كثيرا نتيجة القطيعة الأنطولوجية في التراث الثقافي العربي –الإسلامي المكتوب منذ القرن الثالث عشر إلى بداية القرن التاسع عشر. فهل المنطقة العربية مقبلة على إحداث قطيعة ثانية في تقاليدها الشفوية والسمعية والمرئية في ظل التحول الكبير الذي يعيشه المشهد التلفزيوني العربي، وفي ظل سيادة الخطابين: الخطاب السلطوي الذي يداهن المواطن أو الجمهور، ويظهره كما يريده أن يكون: مناضلا وواعيا، ومدركا لحقيقة الرهائن الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. وخطاب اقتصاد السوق الذي لا يرى المشاهد مواطنا، بل يعتبره زبونا يمكن إغراؤه بالصورة التي تخاطب غرائزه وأحلامه؟

المراجع

المراجع باللغة العربية:

– جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي، الوعاء ووعي الهوية، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، 2007م.

– طيب تيزيني: من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني، دار بترا، سوريا، عبد الرحمن عزي: دراسات في نظرية الاتصال، نحو فكر إعلامي متميز، مركز الوحدة العربية، لبنان، 2003 م.

– عبد الله حمودي: الشيخ والمريد، ترجمة عبد المجيد جحفة، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، المملكة المغربية، 2000م.

– فرنك مرمييه (تحت إشراف): الفضاء العربي (الفضائيات والإنترنت والإعلان والنشر)، ترجمة فردريك معتوق، قدمس للنشر والتوزيع – سوريا، 2004 م.

– مؤلف جماعي: ثورة الصورة، المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008 م.

– نصر الدين لعياضي: اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

– نصر الدين لعياضي: وسائل الإعلام والمجتمع: ظلال وأضواء، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2004 م.

– نصر الدين لعياضي: فن البرمجة، وإعداد الخارطة البراجمية في القنوات التلفزيونية العربية، جدلية التصور والممارسة، اتحاد الإذاعات العربية، تونس 2007 م.

- نور الدين الزاهي: الزاوية والحزب: الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي، الطبعة الثانية، أفريقيا الشرق، المملكة المغربية، 2003 م.

الصحف والدوريات:

- صحيفة الاتحاد، الإمارات العربية، الصادرة في 4 مارس 2008.

- صحيفة الاتحاد، الإمارات العربية، الصادرة في 15 مارس 2008.

- صحيفة الحياة، لبنان، الصادرة في 22 مايو 2006.

- صحيفة الحياة، لبنان، الصادرة في 15 يوليو 2007.

- صحيفة الشرق الأوسط، بريطانيا، الصادرة يوم 12 ديسمبر 2007.

- مجلة نزوى، سلطنة عمان، عدد 34 أبريل 2008.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Bastien François, Neveu Eric, (sous la coordination de): Pour une sociologie politique des espaces publics contemporains, in Espaces publics mosaïques: acteurs, arènes et rhétorique des débats publics, contemporains, Presses Universitaires de Rennes, France, 1999.

- Bertrand Ginet : Médias et information dans le monde arabe, les nouveaux hérauts de la démocratisation? La Fédération Internationale des Journalistes, Belgique, juin 2005.

- Bourdieu Pierre: Sur la télévision. Liber éditions, collection Raisons d'agir, France, 1996.

- Cottereau .. Ladriére P, Pouvoir et légitimité. Figures de l'espacc public, Editions de l'Ècolc des hautes études en sciences sociales, France, 1992.

- D. Jodelet (sous la direction): Les représentations sociales, sociologie d'aujourd'hui, P.U.F, France, 1989.

- Gauthier Benoit (sous la direction) : De la problématique à la collecte des données,, Presse de l'universite du Quebec, Canada, 1997. Girod Alain: Les mutations de l'espace public et la construction médiatique de l'opinion publique. Thèse de doctorat, Université Lumière Lyon; France, 2000 .

- HABERMAS Jürgen: L'Espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, éditions Payot, Paris, 1978.

- Lussault M. et Lévy J (*dir*.): Espace Public; Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés ; éditions Belin, France, 2003.

- MIEGE, Bernard: La société conquise par la communication: logiques sociales, PUG, France, 1989.

- Pierrette Massé & Bernard Vallée: Méthodes de collecte et d'analyse de données en communication. Presses de l'université du Qué- bcc-Téle université, Canada, 1992.

- Razmig Kecuchcyan: Les limites de la construction sociale, les théories constructivistes en question", thèse de Doctorat en sociologie de l'université de Paris IV-Sorbonnc, France, 2005.

- Sakr, Naomi: Arab Media and Political Renewal: Community, Legitimacy and Public Life, I. B. Tauris, U K, 2007.

- SARB1N Theodore R. & KITSUSE: Constructing the Social., Sage Pubn Inc, U K., 1994.

Revues scientifiques

- Actes de la recherche en sciences sociales, Mars, n°101-102- 1994.

- Les Cahiers du journalisme, La revue publiée conjointement par l'Ecole supérieure de journalisme de Lille (France) et le Département d'information et de communication de l'Université Laval (Québec), été, n°17, 2007.

- Recherches en Communication, Revue semestrielle éditée par le département de communication de l'Université catholique de Louvain. Belgique, no 3- 1995.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris, n°36- 2003.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris n°26-27- 2000.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris, n°10-1999.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris n°l7-18-1998.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris, n° 17-18- 1995.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris, n°13-14- 1994.

- Revue Hermès, édition CNRS Paris, n°ll-12- 1992.

- Revue L'Esprit du Temps, France, n° 1-2001.

- Revue L'Homme et la Société, PHarmattan, France n°l49, juillet-septembre 2003.

- Revue Raison politique - presse de la fondation ses sciences politiques; France, numéro juin 2004.

- Revue, Raisons politiques, presse de la fondation ses sciences politiques; France, Mai n°10- 2003.

- Revue Sciences Humaines, France, n°140, 2003.

- Revue sciences Humaines, France, n°129, 2002.

Rapport:

- PNUD: Rapport mondial sur le développement humain, mettre les nouvelles technologie au service du développement humain, Bocck université, France- Bruxelles, 2001.

Weblographie :

- http://attawasol.maktoobblog.com

- http://burdaccntcr.bgu.ac.il/publications/finalRcports2001-2002/Rinnawi.pdf

- http://cadmus.eui .eu/dspace/bitstream/1814/8987/1/ R SC A S_2008_22.pdf

- http://'edu ticc .archi ves-o uvertes. fr/docs/00/00/18/55/PDF/actes,pdf

- http://findarticlcs.eom/p/articlcs/mi_m2501/is_4_25/ai_n6129824/pg_l?tag =artBody;col.

- http://mcria.idc.ac.il/journal/2005/issuc4/jv9no4a2.html.

- http://mcria.idc.ac.i1/journal_fr/2006/jvlnola5.h.http://www.algcria-watch.org/fr/article/analyse/addi_socicte_civi- le.htm.

- http://www.arabmcdiasociety.com/7article=10.http://www.brcd.net/,/publications/files/les_grandes_tendances_-de_laudiovisucl_et_de_la_presse_cri te_au_maroc.doc.

- http://www. COMMpositc v99.1. http://www.e-sigmaconscil.com.

- http://www.cr.uqam.ca/nobcl/gricis/actes/bogucs/Coman.pdf.

- http://www.islamonlinc.net/servlct/Satcllite?c=ArticleA_C&-cid=1218386116605&pagcnamc = Zone-Arabie-ArtCulturc%2FA-CA Layout.

- http://'ijoc.org/ojs/index.php/ijoc/articic/vicwFile/18/22http://findarticlcs.eom/p/articlcs/mi_m2501 / is_4_2 5/ a i_n6129824/ pg_l?tag =artBody;coll.

- http://www.wolton.cnrs.fr/FR/dwcompil/glossaire/index.html.

This study concludcd that the concept of public space is more ideological than scicntific in the Arab World. This is why it prefers to use the concept of "imaginary media" which can be operational within the Arab cultural and political context. To achicve this, it retraces the context of development of television channels in the Arab World and analyzes the contribution of rational and emotional discourses illustrated clearly through the narration, in the rise of this "imaginary media" and its challenges.

Key-words: public space, civil socicty, citizenship, public service, imaginary media, representation, public opinion, narration, myth, mediation.

Public Space or Imaginary Media?

Theoretical Approach to the Representation

of Television in the Arab World

Abstract

This study attempts to identify sources of the concept of public space since the lime of the “philosophy of enlightenment”. The concept has been used in the social sciences since the German philosopher Habermas Jurgan has demonstrated its invaluable role in the rise of modern democracies.

This study highlighted the epistemological limits of this concept revealed by the evolution of means of mass and individual communication and economic transformations that haw changed social relations and political action in modern societies, erasing the boundaries between public and private life.

Critics including the public space, as defined by Habermas, haw been the subject that focused on the following:

1- the idealization of the role of public space that will privatize more in modern democratic societies;

2- overeslimalion of the contribution of rational discourse in its training, as

3- failure of other forms of popular public spaces based on non-discursive discourse (narrative, myths), which equates the only public space central to a rational phenomenon.

This study questions the validity of the concept of public space in the Arab world in light of the fragility, if not the absence of certain

constituent dements, such as civil society, citizenship, participation policy in managing thecily, freedom and democracy, the public service in the media sector, and the separation between the public and private sectors.

Author:

Naser- Eddine Layadi

- Doctorat D'Etat (PHD) in Mass Communication, 1995 from Algir's University, Associate Professor, College of Communication, Univesity of Sharjah.

Publications:

A - Books:

1- *Introduction to the Critique of Television*, Brighter Horizon Publishers, Jordan, 2010**.**

2- *Fragments of Critiques of Mass Media*, Centre for Studies of the Gulf, United Arab Emirates, 2007.

3-The Development of the Television Programs Grid in the Arab Channels Between Conception and Practice, in collaboration with Yousef Temmar, ASBU, Tunisia, 2007.

4- *Theoretical Approach of Journalistic Genres*, Office of Academic Publication, Algeria, Second Edition, 2007.

5- *The Relationship with Media: The Foundations and Tools*, Department of Culture and Information, Sharjah - United Arab Emirates. 2006.

6- *Mass Media and Society: Shadows and Lights*, Dar El Kitab Al-Jamia - Al-Ain, United Arab Emirates, 2004.

7- *Mass Communication and Culture: the Rule and the Exception*, the Department of Culture and Information, Sharjah - United Arab Emirates, 2001.

8- *Principles of News Writing:* Algerian Publishing Company, 1994.

9- *Questioning of Information:* Algerian Publishing Company, 1991.

B - Journal Publications

1- ’’Semiotics and Communication: Strategies for Meaning Production,” *Al-Bahth,* Constantine University, Algeria, No 10, 2010.

2- "The Epistemological and Philosophical Aspects of the Qualitative Method: Towards New Perspectives in Media and Communication Research in the Arab World”. *Journal of social Affairs*, Sharjah, Volume 27, Number 107, fall 2010.

3- ’’Television Programs Grid in the Arab Channels: An Analytical Study of Foundations and Applications”, *Journal of Social Studies*, University of Skikda, Algeria, Number 5, March 2010.

4- ’’Blogs and Jurnalism”, *Arabian Journal of Media and Communication*, Refereed Periodical for Research in the Fields of Media and Communication, edited by Saudi Association for Media and Communication, Number 5- Novemver 2009.

5- ’’National Identity and Television”, *Elmiaar*, Academic Journal of Emir Abdelkhader University, Algeria, Number 18, 2009.

6- ’’The Image in the Arab Television News”, *Algerian Journal of Communication*, Number 22, 2009.

7- ’’Some Assumptions for the Study of the Relationship between Media and War”, *Algerian Journal of Communication*, Number 12, 2004.

8- ’’The Discourse of the New Technologies of Communication and Society”, *Annals of the University of Algiers*, Number 1, 2002.

9- ’’Structuralism and Media Studies”, *Annals of the University of Algiers*, Number 10, 1997.

Monograph 336

Public Space or Imaginary Media?

Theoretical Approach to the

Representation of

Television in the Arab World

Dr. Nasr-Eddine Layadi

College of Communication

University of Sharjah

UAE